PROVISIONAL

A/PV.2249
30 September 1974

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمئتين والتاسعة والأربعين
المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الاثنين ٣٠ من أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، الساعة ١٦/٣٠

الرئيس :	السيد بوتفليقه	(الجزائر)
ثم :	السيد بوتولت (نائب الرئيس)	(جمهورية افريقيا الوسطى)

- كلمة سعادة ج . ويتلام ، رئيس وزراء استراليا .
- مواصلة المناقشة العامة (٩)

الكلمات القيت من :

السيد رامفال	(غيانا)	السيد الصباح	(الكويت)
السيد آلادي	(الداهومي)	السيد ساردون	(ماليزيا)
السيد العراقي	(المغرب)	السيد اجوستون	(ايسلندا)
السيد بلاجا	(ايطاليا)		

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . ستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section; Department of Conference Services, Room LX-2332

مع الاعراب على ارسالها على نسخة اضافية من المحضر .

وبما أن هذا المحضر وزع في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-39696

كلمة السيد ى ٠ ج ٠ ويتلام رئيس وزراء استراليا ٠

اصطحب صاحب السعادة السيد ى ٠ ج ٠ ويتلام رئيس وزراء استراليا الى قاعة الجمعية العامة ٠

الرئيس ــ (الكلمة بالفرنسية) ٠ بعد ظهر اليوم سوف تستمع الجمعية العامة الى خطاب من رئيس وزراء استراليا ٠ ويسعدني كثيرا أن أرحب بسعادة السيد ويتلام ٠

السيد ويتلام ــ (رئيس وزراء استراليا) : (الكلمة بالانجليزية) السيد الرئيس ، في هذا العام الذى أقامت فيه استراليا علاقات دبلوماسية مع الجزائر ، من دواعي سروري الخاص كرئيس لحكومة استراليا أن أهنئكم لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ٠ وان خبرة الجزائر تتضمن الكثير من المشكلات التي تواجه العالم ، وهذه المنظمة العالمية اليوم ٠ ان خبرة بلدكم وخبرتكم الشخصية تدل على استحقاقكم لهذا المنصب الكبير ٠

وكرئيس للحكومة الاسترالية الديمقراطية والاجتماعية الاولى منذ ساعدت استراليا في انشاء الأمم المتحدة ووضع ميثاقها منذ أكثر من ربع قرن مضى ٠ أؤكد من جديد ولاءنا لكل منهما ٠ ومثل هذا الوعد من السهل أن تقطعه على أنفسنا ، الا أنه لا توجد أمة تقطع على نفسها هذا الوعد بنفس الاخلاص الذى تقطعه استراليا ٠

ولن يوجد بلد مثل استراليا يحتاج الى تحقيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وهو ما يتوقف عليه أيضا تحقيق أهدافها القومية ٠ ويوجد عدد قليل من الدول يظهر فيه هذا التضاد بهذا الوضوح ، فالاستقلال القومي يتوقف على اعتماد البلاد بعضها على بعض ٠ هنالك بلاد قليلة نجد أن سراب الاكتفاء الذاتي يغريها ، ولكن هنالك بلاد كثيرة يتبدد هذا السراب بسهولة فيها ، وأستراليا ــ لحسن حظها ــ تتوفر لديها ثروات طبيعية كثيرة ولديها الثقة في قدرة بلادها على استثمار هذه الموارد ، ومع ذلك فهى لا تخجل من اعلان اعتمادها على جيرانها وعلى شركائها في كل أنحاء العالم واعتمادها عليهم ٠ فنحن شعب لا ينخدع ، ونحن في استراليا لا نبالغ في قوتنا ولا نبالغ من قبيل الخوف في ضعفنا ، لأننا نجرى تقييما رشيدا لمظاهر ضعفنا وقوتنا ، فنحن ندرك أننا نعتمد على نظام عالمي أفضل للمحافظة على هذه الأشياء التي نعتمد عليها في تحقيق استقلالنا القومي ٠ وفي السعي لاقامة نظام عالمي أفضل ، نعطي أولوية قصوى للأمم المتحدة ٠

ونحن نشهد بقلق متزايد الابتعاد عن النظام العالمي والابتعاد عن التعاون العالمي كما يحدث في العالم اليوم . واستراليا لتشعر بالقلق للتطورات الخطيرة الاخيرة ، ولكن من شعورنا أنه يوجد ضعف في الارادة وافتقار الى قوة دفع في العزم العالمي لمحاربة هذه الصعوبات والتغلب عليها .

وقد ولدت آمال كبيرة منذ سنتين . وحكومة استراليا أيدت حركة تخفيف التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وأيدنا كلية عودة الصين الشعبية الى مكانها الشرعي في المنظمة وفي العالم . كما أيدنا كلية اتفاقية باريس لانهاء الحرب في فيتنام . لذلك فقد وافقنا على اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية ، ونقلنا سفارتنا من تايبيه الى بكين ، وكذلك أنهينا تورط استراليا العسكري في الهند الصينية .

وفوق كل شيء ، أصررنا على أن نفعل كل ما في وسعنا لكي نضمن أن منطقتنا ، والعالم بأسره ، لن يفقد مرة ثانية الفرصة من أجل ايجاد تسوية جديدة واتخاذ خطوة جديدة نحو السلام ونحو التقدم ، بعد أن فاتتنا فرصة انهاء الحرب الكورية ، وبعد اجتماعات جنيف عام ١٩٥٤ . الا أنه علينا أن نعترف أن الامال التي ولدت من الاحداث العظيمة في عام ٧١ و ٧٢ بدأت تفسد ، فهناك شعور متزايد ، بل ابتعادي وشعور بأن الاحداث قد اصبحت بعيدة عن السيطرة عليها ، ومهمة هذه الجمعية أن توقف هذا الابتعاد . وأن اهتمامنا بالمشكلات القومية وهي عظيمة لبعضنا ، الا أن ذلك لا يجب أن يؤدي الى عدم اهتمامنا العالمي .

ولا يمكن أن ننطوى على أنفسنا حتى المشكلات الملحة التي تهمنا في الداخل ، مثل التضخم ، والتي نشارك جميعا في الشعور بها والتي تؤثر على الاقوياء والضعاف الا أنه لن يكون هناك حل قومى دون الوصول الى حل عالمي . ولا توجد أمة ، ولا مجموعة من الامم ، ولا تحالف يستطيع أن يعيش بمفرده ، وأن يعيش لنفسة فقط فى هذا العالم الجديد . فنحن جميعا نشعر بأننا مواطنون عالميون . واستراليا بحكم الضرورة ، وباختيارها ، عالمية . وكل منا لديه الترتيبات الثنائية والترتيبات الاقليمية . وكثير منا ، مثل استراليا ، وعن طريق الاتفاقيات أو التجارة ، أو التراث ، لديها تحالفات وارتباطات قيّمة .

وعن طريق هذه المنظمة ، وجمعيتها العامة ، والمجالس المختلفة ، والوكالات المتخصصة يجب البحث عن تسوية عالمية ويجب أن يوقف الابتعاد عن التعاون العالمي . اذن لا يجب أن نفقد أعصابنا هنا ونفقد ارادتنا ، لاننا اذا فقدنا اعصابنا واذا سمحنا لهذا الاتجاه في الابتعاد عن التعاون العالمى ، فاننا سوف نواجه خطر انهيار اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية ، وانهيار النظام العالمى وانهيار جميع الآمال فى سد الثغرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وانهيار آمالنا فى جعل المنظمة العالمية جهازا فعالا في المحافظة علي السلام . وسوف نكون جميعا خونة لشعوبنا اذا فشلنا في جهودنا الان لوقف هذا الابتعاد عن الاتجاه العالمي .

وأن الالتزامات الخاصة المفروضة على القوى الكبرى لا يجب أن تكون عذرا لعدم اكتراث بقيتنا ونحن نواصل حث القوى الكبرى للابقاء علي ضبط النفس المتبادل بينهما وتجاهنا أيضا . فهذه القوى الكبرى تستطيع أن تدمر بعضها وتدمرنا ولنا الحق في أن نطلب منها الوصول الى مرحلة من تخفيف التوتر ، ويمكن أن تشارك بجهدها في تحسين أحوال البشرية . ولنا الحق في أن نساعد على التخفيف من نشر القوات المسلحة في مناطق أخرى من العالم ، وخاصة منطقة المحيط الهندى . واستراليا تعارض جعل منطقة المحيط الهندي منطقة بعيدة عن المنازعات وبعيدة عن المواجهة ، وضبط النفس المتبادل .

وحاليا أيضا ، للحيلولة دون خطورة سباق التسلح النووى ، اسمحوا لى أن اذكركم بأن هناك اطراف فى اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية قد أعطوا القوة النووية بعض الحقوق ، وقد طالبنا بعدم انتاج الاسلحة النووية مقابل ضمانات ومساعدة من البلاد المالكة للاسلحة النووية لاعطائنا

هذه المعلومات النووية لاغراض سلمية . وما لم تحترم هذه الالتزامات فان الحوافز في الخارج والضغط في الداخل لكي تحصل مزيد من الدول على اسلحة نووية سوف يزداد . وجهود تعاونية من جانب جميع القادة يجب أن تجد الوسائل الفعالة لوقف سباق التسلح ووقف انتشار الاسلحة النووية ، ولا يوجد شيء عاجل يواجهنا أكثر من ذلك اليوم .

لذلك فان الاستراليا ترى بمزيد من القلق استمرار التجارب النووية وازدياد عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية وعدد أكبر من الدول التي لديها امكانية صنع هذه الاسلحة . وقد عرضنا ذلك أمام محكمة العدل الدولية .

ولكنا نواجه كابوسا مزعجا نجد فيه حوالي ١٥ أو ٢٠ دولة تمتلك أسلحة نووية قبل نهاية عام ١٩٨٠ . وقد حان الوقت لكي نحول دون ذلك . وأمامنا سنتين على الاكثر للحيلولة دون ذلك . والآن هو الوقت ، وقد تكون هذه اللحظة هي الفرصة الاخيرة . ومن ناحيتنا ، فان الحكومة الاسترالية تتعهد بأنها لن تنتج أسلحة نووية أو تحصل عليها .

وهدفنا الاول يجب أن تدعم اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية ، وأن نعمل على أن تكون مقبولة في كل مكان . والتقدم السريع والحقيقي يجب أن يتم عن طريق الاتفاقية ويجب أن نبني على أساس ما توفر لدينا ، وليس لدينا الوقت لكي نبدأ من جديد . وبعد عقد هذه الاتفاقية بست سنوات وبعد سريانها بأربع سنوات ، فبعض الدول عليها أن توقع هذه الاتفاقية أو أن تعلن امتناعها عن انتاج الاسلحة النووية . ونحن ندرك الصعوبات التي تواجهها هذه الاتفاقية من بعض الدول . ونحن نتفهم بالتحفظات التي لديها ونتفهم بعض نواحي الاتفاقية القائمة على التمييز . ونأمل أن المؤتمر القادم سوف يقضي على بعض هذه الصعوبات ، وأن يكون المؤتمر اكثر نجاحا . وسوف يكون له معنى اذا وافقت مزيد من الدول على تطبيق هذه الاتفاقية .

وثانيا يجب أن نضع اتفاقية شاملة لحظر التجارب النووية ونعطيها الاولوية المطلقة . والاتفاقيات التي عقدت والقرارات التي تمت الموافقة عليها هي منجزات هامة ، ولكنها لم تقطع شوطا بعيدا كافيا لوقف سباق التسلح النووي . ولكنها مجرد خطوات نحو اتفاقيات عالمية شاملة بشأن حظر التجارب النووية . ويجب أن نكمل الطريق .

وثالثا ، فنحن في حاجة الى ترتيبات عالمية فعالة للسيطرة والاشراف على التجارب النووية للاغراض السلمية . ونحن جميعا ندرك الامكانيات العظيمة للاستخدام السلمي للاسلحة النووية من أجل التنمية الاقتصادية لصالح البشرية جمعاء . ولكن العالم لا يستطيع أن يتحمل الاخطار التي ينطوي عليها ازدياد عدد البلاد التي تمتلك أسلحة نووية حتى اذا أعلنت أن لديها هذه الامكانيات النووية للاغراض السلمية ولا نستطيع ألا نكترث بهذه الاخطار ، وخاصة تلك التي تتم خارج اطار الضمانات ودون اشراف دولي . واستراليا تسعى الى تأييد عالمي يمكن بموجبه أن تحصل الدول على خدمات من التفجيرات النووية تحت ضمانات دولية لاستخدامها في الاغراض السلمية . ونحن نحث جميع الدول النووية كي تتعاون في انشاء مثل هذا النظام ، ويفضل أن يكون تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية . واننى أضم صوتي الى صوت وزير خارجية كندا في هذه الدعوة .

وهنالك طريقة اخرى يمكن أن تعالج بها مشكلة نزع السلاح وهي مفهوم مناطق السلام . ولا يوجد بديل لنزع السلاح الشامل ولا يوجد بديل لاتفاقية أخرى لعدم انتشار الاسلحة النووية . واستراليا تهتم بصفة خاصة بالاتفاقيات والمقترحات في اطار هذا المفهوم ، لان معظمها يتعلق بقارتنا وباقليمنا مباشرة . وأن اتفاقية القطب الشمالي ، واتفاقية تلاتيلولكو ، ومنطقة المحيط الهندي السلمية ، واقتراح ايران من أجل انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ، كل هذه الجهود تسير في الطريق السليم . وهي تلقى تأييد استراليا لانها تقلل من أخطار استخدام الاسلحة النووية في كوكبنا ، وهي جميعا تعبر عن القلق المتزايد لانتشار الاسلحة النووية ، وهي جميعها تعمل على تخفيف التوتر بين الدول المالكة للاسلحة النووية . وبالنسبة للحكومة الاسترالية ، فان هذه المبادرات لا تشكل هدفا في حد ذاتها ، ولكن في رأينا تشجع على التقدم نحو تحقيق اجراءات أخرى لتحقيق آمال البشرية في العيش في سلام ، وبعيدا عن خطر حرب نووية .

واسمحوا لي أن أقول ان قلق استراليا من سباق التسلح النووي لا يعمينا عن الاخطار الكامنة على الامن والسلام العالميين من المنازعات الاقليمية والتي تستخدم الاسلحة التقليدية . ونحن ، أعضاء المجتمع الدولي ، سوف ندان لفشلنا في ايجاد الشعور بالمسؤولية وايجاد السلطة ، لكي نحول دون حل المنازعات الاقليمية باستخدام القوة . وبعض أعضاء المجتمع الدولي ، ولتحقيق الربح ، جعلوا بالامكان الحصول على الاسلحة وتوفير أدوات الحرب ، نظام عالمي يسمح أو يؤيد نقل الاسلحة على نطاق واسع من بلد الى آخر مع ما يترتب عليه من أخطار تصاعد المنازعات هو في الواقع خاطئ . وهو يحبط الجهود الخاصة بحل المنازعات عن طريق المفاوضات ويساعد على اراقة الدماء ، وهو ما يحدث دائما في الحروب الحديثة التي تنطوي على اراقة دماء الابرياء .

وواضح أن أمامنا طريقا طويلا كي نقطعه قبل أن تقبل بعض الدول بأن تضحي بما تجنيه من فائدة على المدى القصير لصالح الفائدة على المدى الطويل والتي تتطلب انكار الذات ، ونحن نطلب من البلاد الرئيسية المنتجة للاسلحة أن تضرب المثل بنفسها بأن تضع القيود على تصدير الاسلحة الى الخارج وخاصة الى المناطق التي يوجد فيها أخطار المنازعات .

وقد أظهرت الاحداث الاخيرة أن المحافظة على السلام هو أمر يتجاوز مجرد الحد من التسلح . ولا يكفي لاعضاء الامم المتحدة التشدق بالكلام حول دور الامم المتحدة في المحافظة على السلام . وعلى الدول فرادى الالتزام بتدبير الاموال اللازمة لتمويل قوات المحافظة على السلام التابعة للامم المتحدة .

واستراليا على استعداد للمشاركة في عمليات المحافظة على السلام بأي طريقة تكون مفيدة . كما أن استراليا ترتبط باتفاقيات مع الولايات المتحدة ، ولا تأسف على ذلك . ولا توجد منطقة لا تنطوي على منازعات في أي مكان من العالم ، ولا توجد أي اعتبارات ايديولوجية أو غيرها لا تجعل مشاركة استراليا في المحافظة على السلام في هذه المناطق عضوا غير مرغوب فيه . وسوف تكون من أول البلاد التي تستجيب لهذا ، وسوف نبلغ السكرتير العام أولا بأول بطبيعة وحجم المساهمة التي نستطيع أن نقدمها في فترة معينة .

ان استراليا تؤمن بأهمية الدبلوماسية الوقائية يجب الاعتراف بها وأن تصبح مقبولة ، وأن امكانيات هذه المنطقة في المحافظة على السلام يجب أن تقوى ويجب أن نرتاد ما لديها من طرق

ونستفيد منها استفادة كاملة ، واذن فقد حان الوقت كي نفكر في المجالات التي يمكن أن نجدها في الميثاق والنشاطات الاخرى التي يحويها الميثاق مثل التوفيق والوساطة والمفاوضات .

ونحن هنا يجب أن نكرس اهتماما متزايدا لدور محكمة العدل الدولية . فلا يوجد عدد كاف من الدول يستفيد من هذه المحكمة . وأعضاء المجتمع الدولي لا يمكن أن يجبروا على عرض قضاياهم على هذه المحكمة ، ولكن يجب أن نحاول بناء الثقة في جدواها وفي حكمتها ، وفي طريقتها كطريق لتنسيق العلاقات الدولية . فاذا كانت سيادة القانون الدولي أمرا مرغوبا فيه فان محكمة العدل الدولية هي جهاز لا يمكن الاستغناء عنه ويجب أن نوسع من نطاق ولاية المحكمة ، ويجب أن تكون أحكامها ملزمة وعالمية . والترتيبات في المؤتمرات الاخيرة والتي يمكن أن تبرز من مؤتمر قانون البحار يجب أن تكون ملزمة فيما يتعلق بتسوية المنازعات الخاصة بها في نظام دولي أفضل .

وفي هذا العالم المزدحم المعقد الصعب ، فاننا نخلق جميعا لأنفسنا قضايا المنازعات المتزايدة . وندفع العالم الى حافة حرب نووية ، فتوجد منازعات حول الحدود ، ومنازعات ايديولوجية ، والكراهية القائمة على التفرقة العنصرية . وكل ذلك يؤدي الى الحرب واراقة الدماء . ولكن يبقى دائما أحد الاسباب الرئيسية للحرب وهو التهديد بالحرب من أجل الاستيلاء على الموارد . والان يزداد السكان بنسبة كبيرة ، وهنالك طلب متزايد على المواد الطبيعية ، كل ذلك زاد من الضغط على حضارتنا في العالم ودفعتها الى حافة تحمل مالا يمكن تحمله .

وبالنسبة لبعض البلاد أصبح الموقف متأزما . وأزمة البترول العالمية في العام الماضي قد أثرت علينا جميعا . البلاد المتقدمة والنامية على حد سواء .

ومن الملائم في هذا المحفل أن أحدد موقف حكومة استراليا في استخدام الموارد الاسترالية . ونود أن نضمن بقاء أسواق ثابتة لما ننتجه . ونحن ندرك زيادة آفاق في التعاون بين منتجي جميع المواد ومجموعات البلاد المستوردة لكي تبني معا نظاما جديدا للتنمية الرشيدة ، لأن البلاد المتقدمة نسبيا والتي تنتج موارد أخرى تشارك فيها البلاد النامية والفقيرة ، تدرك استراليا واجبها للتعاون مع مثل هذه الامم للحصول على عائد مجز عادل ، ونحن نتعاون في ذلك . وبالمثل فنحن في استراليا نقبل التزاماتنا للتأكيد للبلاد التي تعتمد على مواردنا أنه سوف تتاح لها طرق

الوصول الى هذه المنتجات بأسعار عادلة . ولكن استراليا لن تشارك في الابتزاز الذى يشكل كارثة عالمية بالنسبة للمنتجين والمستهلكين على السواء .

ويجب أن نقبل هذه الحقيقة بأن جميع الموارد والاسواق والمواد الغذائية من جانب أمـــة أو مجموعة من الأمم سوف تشكل الضيقة المثلى . ولا توجد حرب سواء كانت نووية أو تقليدية يمكـــن أن يقبل فيها طرف بالحرب وأن يستولى على الموارد التي سوف تحطم بشن هذه الحرب . واذا كنا نريد أن نرفـع صوت البشرية ضد الحرب ، فيجب أن نستمع الى صوت العقل ، ولصالحنا .

واستراليا ، كبلد من البلاد الرئيسية المنتجة للمواد الغذائية مهتمة بالاقتراحات الخاصـــة بالغذاء والمقترحات التى قدمها الرئيس فورد ووزير خارجيته كيسنجر ، واقترحات مثل انشاء نظـام عالمي لاحتياطي المواد الغذائية أمر حميد ويستحق اهتمامنا .

ومن جملة التغييرات التى حدثت فى المجتمع الدولي ، منذ الحرب العالمية الثانية ، لا يوجد شيء غير وجه العالم مثل حصول الشعوب والدول على استقلالها ، تلك التي كانت ترزح تحت ربقة الاستعمار . وهذه العملية ، عملية تصفية الاستعمار ، لم تنته . ولكن نتطلع الى أن لا نجد دولة تسيطر عليها دولة أخرى استعمارية والتي لا توجد أي روابط جغرافية أو جنسية أو ثقافية بينهـــا ، ولهذا فنحن نرحب بقرارات البرتغال بشأن مستعمراتها .

وقد تصرفت استراليا باصرار وبقوة لتطبيق المواد المعنية في الميثاق .

ولقـــد أصبحت بابوا غينيا الجديدة تتمتع بالحكم الذاتى منذ أول كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ . وسوف تصبح كاملة الاستقلال بمجرد أن يقرر برلمانها ذلك . ونحن ننتظر هذا القـــرار. وقد اتخذت الحكومة الاسترالية قرارها من قبل . ونحن نرفض دور استراليا كدولة مستعمرة . والحكومة الاسترالية تتعامل مع حكومة بابوا غينيا الجديده بكل احترام تتمتع به دولة مستقلة .

وهناك اتساق في سير الاحداث ، فنجد أن البرتغال وهي من أقدم البلاد الاستعمارية ، واستراليا من أحدثها ، تعمل في نفس الوقت لتصفية الاستعمار . وعلى مر أربعمائة سنة فان العالم الجديد في استراليا سوف يعمل على انهاء سيطرة قوى على أخرى .

وان التقدم الذى نرحب به نحو تصفية أقدم الامبراطوريات الاستعمارية يمكن الامم المتحده الان من تركيز جهودها على شرور التفرقة العنصرية ، وخاصة مظاهرها في جنوب أفريقيا . ويجب أن نؤيد جهود الامم المتحدة لتحطيم نظم الحكم غير الشرعية في روديسيا وفي جنوب افريقيا ، وانهاء سيطرة جنوب افريقيا غير الشرعية على جنوب غرب افريقيا ، وكذلك لمحاربة العنصرية والتمييز العنصرى . وحكومة بلدى تدرك أن سجل استراليا جاد وهي عازمة على القضاء على جميع أنواع التفرقة العنصرية ، الآن وفي الماضى .

وان نظام التفرقة العنصرية قاس ودليل على قسوة الانسان على الانسان ، ولا يجب أن نتغاضى عن حق البشر جميعا في العيش في كرامة وفي سلام .

وفي جميع أنحاء العالم نجد المسجونين السياسيين يعيشون في السجون . والاقليات الدينية والسكانية نجد أنها موضع اضطهاد وتنكر على المرأة حقها فى الحصول على فرص متكافئة . ووزير خارجية استراليا ، سناتور وليسى ، سوف يعبر عن آراء استراليا واقتراحاتها بشأن هذه الموضوعات.

ولم يكن هنالك وقت في تاريخ البشرية نجد فيه أن حقيقة وحدة البشرية تظهر كما هي الان . ولم تعد موقفا فلسفيا أو دينيا ولكنه موقف عقلاني . فان التطورات الاخيرة تنطوى على أثر كبير على سلوك العلاقات الدولية مستقبلا ، والتكافل الدولي العالمي واضح الآن .

وأي محاولة من أي دولة لتحقيق تغييرات سياسة واقتصادية أو غيرها ، عن طريق أساليب غير دستورية ، وخفية ، عن طريق الارهاب أو الاغتيال وعن طريق اشاعة الفوضى ، فان هذا يهدد السلام العالمي وضد مصالح الدول التي تريد فرض ارادتها عن هذا الطريق .

وان اقامة الحواجز التجارية من جانب دولة أو مجموعة من الدول يمكن أن تخلق تفككا اقتصاديا في كل أنحاء العالم وتقلل من الوصول الى الاسواق وتقلل من الواردات في العملات الاجنبية .

وانكار الحقوق الثابتة لجميع الشعوب لكي تعيش في حرية واستقلال يثير التوتر والمنازعات ، ليس بينها فقط ولكن بينها وبين الامم التي تورط في هذا النزاع .

والان وأكثر من أى وقت مضى ، نتطلع الى الامم المتحدة لكى تتوفر لديها الخبرة والقدرة على مساعدتنا على تحديد مجالات المنازعات بين الامم ، ولكى نضع الجهود الجماعية للقضاء على أسباب هذه المنازعات ، وللحيلولة دون تطور المواقف والتي تؤدى الى اقلاق السلام العالمي .

يقال أن العالم اليوم يفتقر الى القيادة ، ولكن من الاصح أن نقول أن طبيعة وتعقد وعالمية المشكلات المفروضة علينا ، تجعل مفهوم القيادة العالمية عقيم حيث نجد فيه حفنة من الدول القوية يمكن أن تحدد الطريق الذى يجب أن يسلكه الاخرون . اذن فالتحدى الذى تواجهه الامم المتحدة في ايجاد قيادة عالمية أصبح أمرا ملحا الآن ، والفرصة مواتية اليوم أكثر مما كانت عليه في الماضى ، ويجب أن نستجيب لهذا التحدى ، وسيحكم علينا كأمم وكممثلين لبلادنا ، وكرجال ونساء ، لن يحكم علينا بقوتنا وحجمنا ، ولكن سوف يحكم علينا بالاخلاص في جهودنا من أجل تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة .

البند رقم ٩

مواصلة المناقشة العامة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) باسم الجمعية العامة أود أن أشكر السيد رئيس وزراء استراليا فخامة السيد ويتلام ، للخطاب الهام الذى أدلى به الآن .

السيد رامفال (جويانا) (الكلمة بالانجليزية) : اننى لا أقوم بمجرد اتباع للتقليد حين أبدأ حديثي في هذه الدورة فأعبر عن شكرى لصديقي العزيز السيد بنيتس من اكوادور ، وأن نحي فيك شخصيا مدى الاستحقاق الذى تتمتع به بانتخابك رئيسا لهذه الدورة .

اننا نعبر عن شكرنا للسيد بنيتس للمهارة التي قاد بها أعمالنا في الدورة الماضية ، وكذلك في الدورة الخاصة ، واننا اذ نهنئه على ذلك انما نقدم له تهنئة حارة ونعبر أيضا عن فخرنا بنجاح هذا الشقيق ، وقد عملنا معه وعملنا معك أيضا ياسيدى الرئيس في نطاق أعمال البلاد غير المنحازة ، وفي خدمة العالم الثالث . واننا نود أن نؤكد لك هذا الاجماع الذى حظيت به عند انتخابك رئيسا لهذه الدورة انما كان دليلا على الرغبة بأن نسير حسب الروح البناءة الدينامية التي تسود حاليا المجتمع الدولى والذى تمثله أنت شخصيا .

وانننا نعبر أيضا عن سرورنا البالغ لقبول ثلاث دول أعضاء جديدة في هذه المنظمة ألا وهي بنجلاديش وغينيا بيساو وجرانادا ، واننا نشعر بصداقة خاصة لبنجلاديش التي نعمل معها داخل الكومنولث . وبالنسبة لجرانادا فاننا اشتركنا معها في خبرة وتجربة دامت ثلاثة قرون ، واننا كافحنا معها الغرب وأوربا ، وكافحنا معها ضد الاستعمار الذى دام طويلا ، وكافحنا معها من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية . وتربطنا بها أكثر من علاقة اقليمية ، فالماضي كله يربطنا وكذلك تطلعاتنا بالنسبة للمستقبل وبالنسبة للتعاون داخل منطقة الكاريبى ، حيث نرغب ونسعى لايجاد مجتمع حر . وبالنسبة لغينيا بيساو فاننا نشترك معها في تطلعاتها التحررية بالرغم من وقوعها في قارة أخرى ، واننا سعدنا لنجاح كفاحها ولحصولها على الاستقلال . وان بنجلاديش وجرانادا وغينيا — بيساو تمثل كل منها نصرا جديدا لتقرير المصير ، فهذه معركة مقدسة كافحت من أجلها منظمتنا .

ان قبول بنجلاديش في هذه المنظمة يلفت نظرنا الى التزامات المجتمع الدولي لعطيات الاغاثة الخاصة بالكوارث الطبيعية ، وخاصة في البلاد النامية . تلك البلاد التي لا تتمتع بثروات كبيرة وليس لديها ما يكفيها لمواجهة هذه الكوارث الطبيعية . وهذا نفس الحال بالنسبة لهندوراس ، ومعنى ذلك أنه لابد من تعزيز المعونة الدولية الخاصة بالكوارث ، فلا بد اذن من مساعدة الامم المتحدة بشكل يجعلها قادرة على القيام بواجبها في مثل هذه المآسي . وان موارد هذه المنظمة صغيرة بالنسبة لفداحة هذه الخسائر ، ولذلك لابد من زيادة هذه الموارد ، وعلى هذه الدورة اذن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بجعل هذه المنظمة قادرة على الاستجابة لهذه الاحتياجات . وأن ترد على النداء الموجه من السكرتير العام ومن البلاد المعنيه ، واعطاء المعونة اللازمة لهذه البلاد .

وان قبول هذه الدول الثلاث الجديدة يجعلنا نقترب من هدفنا الاسمى ، ألا وهو العمل داخل منظمة تمثل جميع بلاد العالم ، ولكننا نرى عقبات لا تزال قائمة تحول دون تحقيق هذه العالمية ، فان قبول هذه البلاد الذى يذكرنا بالنصر الذى تحقق فى تصفية الاستعمار يجعلنا نتذكر أن هناك بلادا أخرى لا تزال تعانى من هذا الاستعمار سواء كانت فى منطقة الكاريبى أم فى أفريقيا . ولا زالت بعض البلاد فى تلك المناطقتين تعانى من الاستعمار ويرفض الاعتراف بحقها فى فى الاستقلال . وقد لاحظت الجمعية أن هناك خطرا يهدد هذه البلاد التى تكافح المتروبول والتى لابد من أن تلغى هذا الاستعمار الذى يخنقها . وان الوقت قد حان فعلا لكى نقبل الحقائق الجديدة والقوانين التى تعطي لكل بلد حقه والتى يثبتها التاريخ . يجب اذن أن نعترف لكل هذه البلاد بحقوقها ، ويجب أن نقضي على كل صور الاستعمار أيا كانت . فهذه تخالف تقاليد أمريكا اللاتينيه بشكل خاص ، فهناك بعض البلاد التي نرى القوى الاستعمارية والقوى التوسعية تحرمها من استقلالها ومن حق تقرير المصير .

وفي أفريقيا ، نرى أن البرتغال قد قبلت أخيرا أوضاعا جديدة لاعطاء حق تقرير المصير لمستعمراتها السابقة ، وفي هذه الدورة نلاحظ تقدما له معناه ومغزاه بالنسبة لتحرر واستقلال موزامبيق . ومن بين الذين تحدثوا عن سياسة الماضى وادانوها ، يجعلنا ألآن نصفق معهم ونهنئ البرتغال على العمل البناء الذى تقوم به حاليا والبرنامج الذى وضعته لتصفية الاستعمار

في مستعمراتها السابقة . ولكن علينا أن نقف الى جانب موزامبيق وأنجولا ، وغينيا — بيساو التي احتفلت في الاسبوع الماضي بالعيد الاول لاستقلالها ، وتطلب من المجتمع الدولي مساعدتها لتحقيق أهدافها الحالية . ولا بد اذن من تكريس موارد دولية لمساعدتها هي والبلاد التي تعاني من الجفاف ولكي نساعدها الى اعادة بناء ما حطمته الثورة . ولا بد من اتخاذ القرارات اللازمة لهذا في دورتنا الحالية .

وبالنسبة لموزامبيق وأنجولا ، فان نهاية هذا الكفاح والاستقلال الذي تحقق يعتبر بداية للنظر الذي ستحققه حركة التحرير في مناطق أخرى ، ولكن ثقتنا لن يوجد ما يبررها اذا اكتفينا بعبارات التشجيع والتصفيق . ولا بد اذن أن تنتهي عملية الاستعمار في جنوب افريقيا ، وفي ناميبيا وروديسيا ، وهذا هو الهدف الذي يجب أن نسعى له حاليا والذي يجب أن نناصره نحن الاحرار في جميع البلاد .

ان حركة التحرير في جنوب افريقيا قد لعبت دورا هاما في النصر الذي تحقق . ولكن اذا حدثت نكسة في هذا الامر ، فلابد من أن نتدخل لمساعدتها حتى لا يكون النصر جزئيا ، وحتى لا نضيع الجهود التي تحققت حتى الان في مناطق أخرى . ولا بد أن تصل موزامبيق وأنجولا الى هذا المحفل ولا بد أن نقبلها كأعضاء في المنظمة في الدورة القادمة . ويجب أن نشجع الجهود الجارية ونقضي على التمييز العنصري في أي منطقة كانت ، وفي كل معاقله .

ان الوعد الذي قطعته هذه الدورة على نفسها بالنسبة لمساعدة حركة التحرير في جنوب افريقيا تحتم علينا أن نلعب دورنا في تشجيع هذه الحركة وهذا الكفاح . فلا شك أن النصر النهائي يتوقف على مساعداتنا . وعلى هذه المنظمة أن تلعب دورها بشكل حاسم بالنسبة لما تقوم به لجنة التحقق في وثائق الاعتماد ، وأن تحرم جنوب افريقيا من حقها كعضو في هذه المنظمة بسبب امتهانها المستمر لميثاقنا ومبادئ منظمتنا ، فان في هذا تحديا بالغا لمبادئنا وميثاق هذه المنظمة .

وان الاجراءات الخاصة التي اتخذها المجلس بالنسبة لناميبيا والذي يرأسه حاليا ممثل جويانا ، عليه أن يقوم بدوره في تخصيص الموارد الطبيعية لصالح ناميبيا نفسها . ولا شك أن الاجراءات

التي اتخذت في هذا الشأن تعتبر ردا ايجابيا في مساندة هذه المنظمة لحركة التحرير . فمن طريق مجلس الأمن علينا أن نتخذ الاجراءات الأخرى لكي نقضي على احتلال حكومة جنوب أفريقيا لناميبيا بأسرع وقت ممكن وبشكل نهائي .

ولا نستطيع أن ننسى الدول المقسمة ، والتي ساعد انقسامها على بقائها خارج الأمم المتحدة . وأن نساعد على خلق الظروف التي تحقق العالمية ، وخلق الظروف التي تستطيع بها شعوب هذه الدول مقاومة عوامل التقسيم والتجزئة دون تدخل القوى الخارجية سواء كانوا بعيدين أو قريبين .

وكما نحاول خلق الظروف التي تساعد على حل هذه القضايا بحيث لا تبقى هذه الدول خارج المنظمة ، يجب أن نتعلم من درس قبرص ، ومن خطر هذا الانقسام على كيان الدول التي تتمتع بعضوية الأمم المتحدة . ان شعب قبرص قد عانى من مأساة التقسيم . ولا يوجد أحد منا ، وخاصة أولئك الذين يأتون من مجتمعات متعددة الجنسيات ، لم يتأثر من النكسة التي ألمت بالوحدة القومية والتي أتت بعد المغامرات التي بدأت بها هذه الاحداث .

وسوف يتاح الوقت للحكم على هذه الاحداث وأولئك الذين شاركوا في تنفيذها . وما نحتاجه الآن ، وقبل كل شيء ، هو مساعدة أشقائنا في قبرص لكي تلتئم جراحهم وللحفاظ على وحدة وسلامة أراضيهم وكي نضع مساعينا الحميدة في خدمتهم حماية للأمم المتحدة نفسها ، ومساعدة قبرص على أن تلعب دورها البناء في الأمور الدولية . وهذه العملية لكي تلتئم الجراح يمكن أن تسهم بعض الدول بجهودها بطريقة متواضعة ، والآن علينا أن نوسع نطاق هذه الجهود الدولية ويجب أن نجمع هذه الجهود ، وفي أثناء تجميع هذه الجهود ، ومهما كانت الحلول السياسية أو الدستورية ، لا نستطيع أن ننسى المشكلة الانسانية التي تحتاج الى حل سريع ، واذا لم تحل بسرعة فان هذا الحل سيكون صعبا للغاية . وان اخراج عدد كبير من ديارهم في قبرص ، وحقيقة أن عددها صغير بالقياس الى عدد الآخرين الذين تضرروا من الكوارث الطبيعية ، يستوجب الاسراع في تنفيذ اجراءات الاغاثة .

وما زالت هناك فرصة لانقاذ قبرص من تدهورها حتى لا تكون مناقة توتر أخرى نتيجة للتقسيم المفروض من قوى خارجية . وهناك أناس على استعداد للعمل دون كلل للحيلولة دون ذلك . وفي الأيام والاسابيع القادمة يجب على هذه الجمعية ويجب على هذه المنظمة وعلى جميع الدول الاعضاء أن تساعد شعب قبرص على الخروج من الظلام الى النور .

وننضم صوتنا الى صوت السكرتير العام في توجيه المديح لافراد قوات الطوارئ التابعة

للأمم المتحدة الذين نحوا بأرواحهم في قبرص . ويجب أن نعترف بالتضحيات التي تدوهـــا . واعترافنا بهذا يدفعنا الى بحث المجتمع الدولي لكي يعيد النظر في عملية المحافظة علـــى السلام ، ولا يجاد حل للمشكلات الصعبة الخاصة بتدبير المؤن والتموين واعطاء الصلاحيـــات لقوات المحافظة على السلام حتى تتمشى مع المفاهيم الجديدة للأعمال الدولية .

ان المجتمع الدولي ، شأنه في ذلك شأن كل المجتمعات على المستوى القومي ، يجـــب أن يتعلم أحيانا من الدروس الصعبة وذلك من التجارب التي يمر بها بعض الناس ، ومن واقع تجربـــة قبرص فان المجتمع الدولي سوف يتعلم بعض الدروس الخاصة بالمحافظة على السلام ، وسوف نصل الى اجراءات خاصة بالمحافظة على السلام تتمشى مع السيادة القومية والمحافظة على النظـــام ، والتي تتمشى مع سيادة الأمم .

ان التطورات الهامة في المحافظة على السلام بعد الأزمة الأخيرة في الشرق الأوسط ، والتجارب الحزينة في قبرص يجب أن تكون موجبا كافيا لاتخاذ اجراءات رئيسية في هذه الدورة وذلك لتطوير جهاز المحافظة على السلام لتحقيق مبادىء الميثاق . وعن طريق عالمية البشرية واعتماد البشريـــة بعضها على بعض ، لا يجب أن يسمح بعقبات في هذا الطريق . لذلك يجب ألا نخشى من مواصلة السير من جديد . ولكن في هذه الدورة التاسعة والعشرين نحن نبحث المسائل السياسية ، ومسائل المحافظة على السلام ، ومسائل نزع السلاح ، وتصفية الاستعمار والتفرقة العنصريـــة ، والأزمة في الشرق الأوسط والموقف في الهند الصينية ، ولكن القضايا الاقتصادية التي تواجـــه المجتمع الدولي والتي تفرض نفسها على الحياة اليومية في كل مكان هي التي تتطلب اهتمامنـــا السريع وبحثنا العميق ومداولاتنا العميقة .

وان وصولنا الى المرحلة التي تعترف فيها كل الدول الأعضاء بطابع الأولوية لكل هذه القضايا لهـــو في حد ذاته تقدم ملحوظ .

وفي وقت من الأوقات ، ولم يكن ذلك ببعيد ، فان هذه القضايا كانت بالنسبة للعالم المتقدم ، شرقة وغربة ، القضايا الهامشية في الحوار العالمي ، بل كانت تؤخر الى مرتبة " ما يستجـــد من أعمال " في جدول أعمال القضايا العالمية . ولم تعد كذلك الآن . ذلك لأن هـــذه القضايا الآن حيوية بالنسبة لازدهار العالم المتقدم كما كانت دائما بالنسبة لحياة الدول النامية

واذا لم نصل الى هذا الاجماع في الاهتمام ، مدفوعين من المبادىء استجابة لنص الميثاق ، ولكن في الواقع لم نصل الى هذا التقدم . وبالرغم من فشل المحاولات المتتالية لتصحيح الميزان المختل بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وبالرغم من خيبة آمال العالم ، وبالرغم من نمو تمير عالمي وادراك اعتماد البشرية بعضها على البعض ، بالرغم من كل ذلك فان البلاد المتقدمة — مع بعض الاستثناءات — ترفض الاعتراف بالحاجة الى اجراء تغيير جذري . فمثلا قضايا الطاقة تفرض الحاجة للاعتراف بضرورة وجود نظام عالمي جديد . وأحيانا فان البلاد المتقدمة كانت تتوصل الى اتفاق في الرأي — على مضض — من أجل اقامة نظام عالمي وبرنامج العمل المقترن به .

ان الدورة الخاصة للمواد الخام والتنمية والتي انتهت الآن ، ومع المؤتمر القادم في عام ١٩٨٠ للتعاون الدولي ، فهذه القضايا الاقتصادية الملحة تحتل جزءا كبيرا من وقتنا في هذه الدورة . والمناقشة العامة يمكن أن تخدم غرضا مفيدا ، فيمكن عن طريق تبادل وجهات النظر بصراحة أن تتقدم بالحوار من أجل التغيير وأن نسد الثغرة القائمة بين أماني وتطلعات الفقير ، ونوايا الغني .

ولسد هذه الثغرة ، يجب أن نتوصل الى اتفاقيـة بشأن أهداف جهودنا ، وبشأن أهدافنا الاساسية . وفي الاعلان الخاص بنظام اقتصادي جديد ، وفي برنامج العمل ، توصلنا معا الى الأجهزة التي يمكن أن نبدأ بها ، ولكن هل اتفقنا على فلسفة التغيير ؟ هل وصلنا من نقطة الانطلاق المختلفة الى اتفاق بشأن ايديولوجية لاعادة البناء الاقتصادي العالمي ؟

اذا كان البحث عن اتفاق رأي في الدورة الخاصة لكم يعني بالنسبة للعالم المتقدم ، أو لقطاع كبير منه ، الا تعديلات طفيفة على النظام الاقتصادي العالمي ولمجرد تهدئة الدول الخاصة بايجاد تغيير جذري ، أو اسوأ من ذلك ، عملية تكيف بسيط في المواقف في اطار النظام الحالي ، وذلك بتلبية الاحتياجات الخاصة لما يمكن أن يبدو مجرد طارئ عابر . ويجب أن نعترف أن هذا دليلا كافيا على أن البحث عن اتفاق رأي لم يكن يعني لكثير من البلاد المتقدمة سوى هذا أو ذاك . فاذا كان الامر كذلك اذن فنحن بعيدون جدا عن اتفاق عام ، وهو الشرط اللازم للعمل القائم على التعاون . وطالما بقي هذا الاختلاف على الاهداف ، فلا الكلمات ولا برنامج العمل تسهم في حل القضايا الاقتصادية الاساسية والتي سوف تفرض نفسها على اهتمامنا . ودون اطلاق شرارة فاننا سوف نفقد هذه القضايا اللازمة للبشرية .

واذا كنا نريد السعي لايجاد اتفاق رأي ، كما نحث على ذلك دائما ، كما أن المبادئ تفرض على الامم المتقدمة ذلك ، اذن يجب أن يكون واضحا لكل أطراف الحوار أن التبادل واتفاق الرأي يجب أن يخضع لفلسفة التغيير ، ويجب أن نعثر عليه في الاستجابة المتبادلة . ما هو نوع العالم الذي نسعى الى تغييره ؟ ما هو العالم الافضل الذي نصبو اليه ؟ اذا لم نتفق على هذه النقاط الاساسية للتغيير ، اتفاق الرأي حول الوسائل ، فان التغيير سوف يكون دون معنى وسوف يكون عقيما في النهاية ويؤدي بالضرورة الى المواجهة . ولكن اذا استطعنا الوصول الى اتفاق على هذه النقاط الاساسية ، اتفاق صحيح لصالح كل البلاد للوصول الى هذا التغيير ، اذن فالاعلان الصادر عن الدورة الخاصة سوف يصبح أداة ملائمة لاحداث هذا التغيير .

وانني لا أستطيع أن أتحدث باسم العالم الثالث بأسره ، ولكنني أعرض وجهة نظر جويانا . ورأيها يشبه آراء كثيرة من دول العالم الثالث . ورؤيتنا للعالم — فيما أعتقد — ونحن نحاول التغيير ، تشابه آراء الآخرين التي ترنو الى التغيير أيضا . لهذا السبب فانه من السهل عليّ

أن أوافق على ما اقترحه أحد القادة الاقتصاديين البارزين من العالم الثالث ، وهو السيد محبوب ممثل الباكستان ، فقد تحدث مؤخرا أحياء لذكرى شخص عالمي في العالم المتقدم والذى شاركنا الرأى .

قال السيد محبوب : " انه قد يحزن لبلاد انقسمت هكذا اقتصاديا ، حيث نجد أن ٢٠ ٪ من السكان يتمتعون بخيرات ٨٠٪ من العالم . والآن لدينا حوالي ثلثي العالم يعيشون — اذا كنا نسمي هذه حياة — في مستوى أقل من ٣٠ سنتا في اليوم . ولدينا موقف نجد فيه حوالي ١٠٠٠ مليون شخص أمي في العالم ، بالرغم من أنه تتوفر للعالم الوسائل التكنولوجية لنشر التعليم . لدينا حوالي من ٦٠ الى ٧٠٪ من أطفال العالم يعانون من سوء التغذية ، بالرغم من أن العالم تتوفر لديه الموارد لتقديم المواد الغذائية الكافية لكل سكانه . ولدينا سوء توزيع لموارد العالم حيث نجد البلاد المتقدمة تستهلك ٢٥ ضعفا أكثر من البلاد النامية . اننا نجد في العالم الثالث ملايين الناس يعملون بجد مقابل عائد غير مجز . ويمكن ان نفسر ذلك بمراحل التنمية ، ولكنه غير مقنع في بلادنا حيث نجد أن الناس يعرقون ويعملون تحت أشعة الشمس المحرقة ويعيشون على حد الكفاف ، ويموتون في سن مبكرة دون معرفة الأسباب " .

ومن الأشياء المؤثرة والتي تبعث الأمل في وقتنا الحاضر أن هذه الكلمات قد قيلت في السويد في بداية حلقة دراسية خاصة بالتنمية والاستقلال أحياء لذكرى عمل داج همرشولد .

أعتقد أن الصورة في عالمنا اليوم ، تمثل وجهة نظر العالم الثالث بصفة عامة . وقد تبدو أفضل قليلا بالنسبة لحفنة من البلاد النامية ؛ وقد تبدو أكثر قتامة للعديد . ولكن النواحي الاساسية بها لا يمكن التشكيك فيها . وعلى أساس هذه القضية ، قضية التصحيح ، يجب أن نسعى للحصول على اتفاق رأى نكرس له المهارات التكنولوجية وملكاتنا الفكرية وذلك لتغيير العالم .

كم منا ، سواء كنا دولا متقدمة أو نامية في هذه المنظمة ، لم يصر على رفض المجتمع القائم على مثل هذه المظالم ؟ كم عدد الدول التي أنشئت على أساس الثورة ضد هذه المظالم ؟ وكم منا لم يرفض بكل هذه المظالم الاجتماعية ؟ اذن لماذا نسمح لهذه الهياكل الاقطاعية بأن تظل في بعض المجتمعات ؟ والى متى نعتقد أنها تستطيع أن تبقى دون أن نضع استراتيجية لتحقيق التغيير عن طريق الحوار ؟

هل نقضي على هذه المظالم وهل نبني على هذا الكوكب مجتمعا يقوم على المساواة ونجد فيه موارد العالم تستهلك على نفس القدر من التساوي بين الدول ، ولا نجد فيه قلة تسيطر على هذه الموارد . هذه هي القضايا التي نحتاج الى اتفاق حولها . ولا أريد أن أسرف في تبسيط الأمر ، فمن السهل أن نتشدق بالكلام عن هذه الأهداف ، وقد كان ذلك هو التقليد ولكن من الصعب القضاء عليها ، وأن نحوّل الكلمات الى حقائق في حياتنا . ولكن هل هناك بديل ، اذا كنا حقيقة نريد الوصول الى اتفاق في الرأى ؟

اذن ، اذا كنا نريد أن نبدأ باخلاص وحماس ، فان العالم المتقدم يجب أن يكون مستعدا لقبول التغيير الجذرى . وحيث نجد أن النظم الاقتصادية العالمية مبنية على المظالم الاقتصادية ، وهذا النظام يجب أن يتغير من أساسه . ومن بعض هذه التغييرات ، وضع برنامج العمل والاريقة اللازمة له .

وأود ، في اطار فلسفات وايديولوجيات التغيير ، أن أشير الى ناحية من نواحي هذه العملية . ان أرسطو - منذ وقت طويل مضى - رأى الحقيقة الخالدة وهي المتعلقة بالعلاقات الدولية ، وكما كانت منذ ألفي عام في اطار علاقات بين الناس داخل الدول .

" على أساس أنها علاقة بين أناس ليسوا على قدم المساواة " . وذلك يؤكد لنا أننا لا نستطيع أن نغير الظروف الأساسية لعدم المساواة النسبي الا عن طريق الدخول المتساوية . فاذا كنا نريد أن نجعل الضعفاء أقوياء ، واذا كنا نريد أن نجعل الفقراء أغنياء ، فان عملية تحقيق المساواة اللازمة لتصحيح هذا الاختلال في الميزان أمر لا غنى عنه لتغيير النظام تغييرا جذريا .

ما معنى ذلك ؟ معنى ذلك أننا اذا أردنا التوصل لاتفاق رأى بشأن فلسفة التغيير، فعلى العالم المتقدم أن يهتم بما يحدث في العالم الثالث ولشعوب العالم الثالث ، وعليه أن يعترف في المقام الثاني ، بأن مصالحه على المدى الطويل تتطلب تعديلا في الوضع الراهن ؛ وعليه أن يهتم بقدر كاف ، وأن يقبل التضحيات التي يفرضها هذا التغيير ، وأن يقبلها — ليس باعتبارها ظروفا غير مواتية مؤقتة — ولكن عليه أن يستقبلها بفخر وبطريقة نبيلة كأسلوب جديد للحياة ، حتى يستطيع البشر جميعا أن يشاركوا بالجهود لتحقيق الرفاهية للجميع .

ونحن نعتقد ، بالطبع ، أن الاهتمام بالمصالح الذاتية لا يتمشى مع ضرورة هذا التغيير فان حقائق التوزيع السكاني في القرن الحادى والعشرين ، والذى نجد فيه في العالم النامي أن ١٠ ٪ من سكانه سيزيدون على قدرة استيعاب هذا الكوكب .

ولكن اتفاق الرأى حول فلسفة التغيير لن يبرز من الأساليب القديمة . انه ليس اتفاق الرأى الذى يمكن أن يفرض بطلقات المدافع . ولا يمكن أن يكون وليد المنافسة أو مفروضا بالقوة . ولكن سعينا للوصول الى اتفاق في الرأى يجب أن يتم عن طريق وضع قيم جديدة تنبع من ظروف البشرية في الربع الأخير من القرن العشرين .

ومنذ بدء حياة الانسان على هذه الأرض كانت هناك أخطار عديدة لبقاء الانسان ، وكانت توجد في صور عديدة من وقت لآخر بعض هذه الأخطار باق . ولكن أزمة عصرنا الحالي تنبع من نجاح الانسان في البقاء ، وفي نجاحه في بناء مجتمع دولي يمتلك الأرض اليوم ، وهو مجتمع يزداد استقلاله يوما بعد يوم ، ويزداد اعتماده على بعضه يوما بعد يوم . لأن احتياجات الانسان أصبحت تفوق امكانيات كوكبه ، والأفراط في الاستهلاك في مكان ما ، يعني قلة هذه الموارد في مكان آخر .

ان الظروف الانسانية قد تغيرت تغيرا جذريا ؛ ولكن منظمة المجتمع الدولي لم تستجب لهذا التغير الجذرى بين الانسان وبين العالم الذى يعيش فيه . وما زال لدينا مجتمع انساني

نجد فيه الكثير من الضعفاء والقلة من الاقوياء ، الكثرة من الفقراء والقلة من الاغنياء ، فيه الكثير من المرضى في الوقت الذى تم فيه التغلب على معظم الأمراض . لذلك يجب أن يكون هناك ادراك بأن كل هذه المشكلات مترابطة . فالأمن الغذائي ، ومشكلة السكان ، وتلوث البيئة ، وتوزيع ثروات البحار الجديدة ، واستنزاف الموارد المحدودة التي لا يمكن تعويضها ، واحترام كرامة الانسان ـ كل هذه القضايا يجب أن ينظر اليها من خلال التطلع الى بقاء الجنس البشرى . ومن هذه المداولات ، فان سياسة القوة يجب أن ترضخ لسياسة وضع نظام دولي . وحينما نفعل ذلك ـ وعند ذلك فقط ـ فان اتفاق الرأى حول فلسفة التغيير ، سيكون الشرط اللازم لبقاء البشرية في هذا العالم لن يكون بعيد عن متناول أيدينا .

ولأننا لم نصل الى اتفاق في الرأى حول هذه القضايا الأساسية في التغيير ، فان عقود التنمية والاستراتيجية العالمية للتنمية فشلت حتى الآن في تحقيق تغيير ملموس وفشلت في نقل الموارد من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية . فاذا اتفقنا الآن على السير في طريق فعال لاعادة البناء فان الأهداف الأساسية للوسائل التي سنضعها يجب أن تتكون نقل الموارد من البلاد الغنية الى البلاد الفقيرة ؛ وهنا يكمن جوهر التغيير ، وفي هذا المجال أكثر من غيره سوف نختبر قوة التزام البلاد المتقدمة في التغيير الذى له معنى .

وفي هذا المجال يجب أن نعترف بعاملين : العامل الأول هو أنه اذا أردنا تحقيق تغيير ملموس لنقل موارد البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ، واذا أردنا توزيع ثروات العالم على أساس من المساواة ، فان وسائل تحقيق المساواة التي سوف نضعها يجب أن تكون مجددة . ففي مجال التجارة مثلا قد لا يكون هنالك قدرا كافيا للوصول الى الأسواق ، ولن يكون كافيا على وجه التأكيد . والوصول الى الأسواق سوف يساعد البلاد النامية عن طريق توسيع نطاق صادراتها المنتجة بأيد عاملة رخيصة ، وأن مفهوم رخص الأيدى العاملة ، والذى ساعد على ايجاد مظالم النظام الحالي ، هو في حدّ أساس يجب أن يبنى عليه التغيير . اذن فأى نقل للموارد يهدف الى القضاء على المظالم من الصورة الراهنة ، فان البلاد المتقدمة عليها أن تواجه لفترة زمنية محددة ، ليس نهاية لأعمال التجارة ولكن قلب لصورة التجارة والتي تنمو على أساسها قوة الدول القوية : وهي الشراء بأسعار زهيدة والبيع بأسعار باهظة .

لذلك فان كثيرا من النقد الموجه لدول (الاويك) مبني على افتراض أن نظام الوصول الى أسعار للخامات بأسعار رخيصة ورفع أسعار المواد المنتجة وهذا النظام أو قلب هذا النظام سوف يكون غير مقبول بالنسبة للدول القوية .

وقد أظهرت التجارب أنه من السهل تحسين التقدم في موارد البلاد النامية ، ولكن التضخم في البلاد المتقدمة يقضي على هذه الزيادات في دخول البلاد النامية . اذن لا يمكن ايجاد نظام جديد لتحقيق تقدم محدد ولا يجب أن نكتفي بأقل من ايجاد حل ، حتى دراسات الاونكتاد الحديثة تؤكد صلاحية هذا النظام ، فاذا كان الأمر كذلك فيجب أن نتقدم الى الأمام . لاننا لا نستطيع أن نرجي اتخاذ قراراتنا الى أجل غير مسمى ، وأن الصبر بل القدرة الاقتصادية للبلاد النامية لا يجب أن نعتبرها شيئا دائما .

والعامل الثاني هو بروز قوة جديدة في العالم النامي ، وقوة تنبع من وحدة وأصرار العالم الثالث ، والتعاون العملي في اطار الاتحادات الخاصة بالمنتجين التي أقيمت في الدول النامية دفاعا عن حقها في شروط التجارة . ومنظمة (الأوبك) هي احدى هذه الاتحادات ، واستجابة للوعي بأن البلاد النامية المنتجة تصبح ضعيفة اذا كانت متفرقة ، ولكنها يمكن أن تضاعف قوتها على التفاوض اذا عملت معا وبوحدة وأبقت على هذه الوحدة . وأن بزوغ هذه القوة الجديدة والتي حققتها هذه الاتحادات للبلاد النامية يجب أن تكون عاملا له دلالة عميقة في دفع العالم المتقدم للوصول الى اتفاق رأى بشأن التغيير والوسائل اللازمة لتحقيق هذا التغيير .

ان الاختيار بين اتفاق الرأى أو المواجهة ليس اختيارا تحدده البلاد المتقدمة ، ولكنه اختيار سوف تفرضه البلاد المتقدمة . وفي مثل هذا الاختيار فان البلاد النامية سوف تفضل الأول ؛ ولكن اذا لم يمكن الوصول الى اتفاق في الرأى واذا فرضت المواجهة ، فان بعض مظاهر القوة سوف تكون هي الملجأ الأخير .

ولكنني يجب أن أوضح أنني حينما أتحدث في هذا الاطار الخاص بتحويل الموارد ، فيجب أن يكون تحويل الموارد من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ككل ، نقل الدخول الى جميع أجزاء البلاد النامية . وهذا النقل يجب أن يخلق مجالات جديدة للمساواة ، وهذا النقل المفروض بلا تمييز بحيث يؤثر على الفقير كما يؤثر على الغني ، هذا النقل للموارد الذى يشجع على اعادة دورة الموارد الى البلاد المتقدمة مرة أخرى ، مثل هذه التغييرات لا تحقق الهدف الأساسي منها وهي رموز للالتزام بخلق مجتمع غير قائم على المساواة . ولكن قد تكون هنالك أجهزة أخرى لتحقيق هذا التوازن . والموارد الجديدة للبحار وقاع البحار وامكانيات الفضاء الخارجي يمكن أن تلعب دورا فريدا .

وكتراث للبشرية ، ما هي الفرص التي تتيحها لخلق أساليب جديدة لتحقيق توزيع عادل لموارد العالم ؟ اذا كنا نريد الوصول الى عدالة عالمية عن طريق اتفاق الرأى ، يجب أن يكون لصالح البلاد المتقدمة ، أن تتيح عائدات هذه الموارد الجديدة للبلاد النامية . ولكن هذا يتضمن أيضا التزاما بالتغييرات الأساسية من جانب البلاد المتقدمة ورغبة في قبول القيود على جميع الثروات .

وهنالك — بالطبع — مساهمات هامة يمكن أن تقدمها البلاد النامية ، ويجب أن تقدمها

من أجل تحقيق هذا الهدف الخاص باقامة نظام اقتصادى عالمي عادل . ومثل هذه العلاقات الاقتصادية بين الدول لن تحقق الطموح في ايجاد مجتمع عالمي متساو الا اذا كانت في خدمة العدالة الاقتصادية داخل الدول . واقامة مجتمعات عادلة داخل البلاد المتقدمة يجب أن يكون تبعة وسببا رئيسيا لاقامة نظام اقتصادى قائم على المساواة بين كافة الدول . ولهذا السبب — اذا لم يكن لأى سبب آخر — يجب أن نقبل أن وضع حالة الحقوق الانسانية في كل مكان في البلاد المتقدمة وفي البلاد النامية على حد سواء ، الحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن تكون موضع اهتمام المجتمع الدولي ، ويجب أن تستحوذ على اهتمام هذه المنظمة . ان العدالة الاقتصادية واحترام كرامة الانسان ، اذا وجهت لخدمة بقاء ورقي الانسانية لن تتوقف عند الحدود القومية .

وبطبيعة الحال فان البلاد النامية يمكن أن تفعل الكثير لمساعدة أنفسها عن طريق تعاون اقتصادى فعال في مجالات هامة مثل التجارة ، والنقل والتنمية الصناعية ، ونقل المعلومات التكنولوجية ، والترتيبات المالية والنقدية . وتؤمن حركة عدم الانحياز بمفاهيم خاصة بالاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس اقتصاديا ، كما وافقت على برنامج عمل ، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد باركت جهود هذه الدول . والتجارة المباشرة بين البلاد النامية عن طريق الخطوط الملاحية التي لا تسير فقط بين دول الشمال المتقدمة ، ولكن بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب ، يمكن أن تساعد على تنمية بعض البلاد النامية . ومن المؤكد أن مثل هذه الترتيبات يمكن أن تسهم اسهاما كبيرا في الاقلال من معدل اعتماد البلاد النامية على البلاد المتقدمة .

ومعظم هذه التطورات، تعتمد أساسا على قدرة العالم المتقدم والعالم النامي على الوصول الى اتفاق في الرأى عن طريق الحوار . وهذه الضرورة الملحة تجعل من اللازم أن نستفيد من نظام الأمم المتحدة الى أقصى حد ممكن ، لمواصلة هذا الحوار، وللابقاء عليه كلما كان ذلك ممكنا .

ويتبع ذلك أن هذه المنظمة يجب أن تكون بؤرة الحوار من أجل التنمية ومن أجل انشاء النظام الاقتصادى العالمي الجديد ؛ والجهود الحالية لتحويل هذا الحوار الى أجهزة لاتخاذ قرارات عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف التي تسيطر عليها البلاد المتقدمة .

ونحن نشعر بالامتنان لسعادة رئيس وزراء استراليا المحترم لانه ذكرنا بوضوح بأهمية هذا الدور لمنظمة الأمم المتحدة في السعي لايجاد حلول لمشاكلنا الراهنة .

ولكن حاجتنا الى الحوار تسترعي الانتباه الى الخدمة الفريدة التي يمكن أن تقدم الآن عن طريق مؤسسات قديمة وحديثة ، تجمع العالمين المتقدم والنامي في اطار مشاورات حرة . فالعالم في حاجة الى بناء أجهزة خاصة بالوصول الى اتفاق في الرأى ، على كافة المستويات بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية . وفي الحقيقة ، فانه لم يكن هناك حاجة في أى وقت أكثر مما عليه الآن من أجل ايجاد الوسائل الخاصة بالتوصل لاتفاق في الرأى في المجتمع الدولي بأسره .

واذا أردنا أن نستخدمها لهذا الهدف ، فاننا يجب أن ندرك قيمتها بالنسبة للمجتمع الدولي . والمؤسسات الحالية ، مثل الكومنولث ، والتي تجمع بين دول قديمة وحديثة ، متقدمة صناعيا ونامية ، من الشمال ومن الجنوب ، من الشرق ومن الغرب ، هذه المؤسسات مثل تلك التي سوف تبرز من الحوار الدائر الآن في أمريكا اللاتينية ، والتي لا تنبع من تقاليد السيطرة القديمة ، ولكن من امكانية التعاون الجديد بين جميع الدول — وأكرر بين جميع الدول — هذه الاتحادات مثل التي تبدو الآن بين المجتمع الاقتصادى الأوروبي وبين مجموعة تضم حوالي أربعين دولة من أفريقيا ، ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادى ، علاقة ترتفع على الاستعمار الجديد وتبحث عن وسائل التعاون بين المجموعات الاقتصادية القوية في العالم ، وبين الدول فرادى من بين المجموعات الضعيفة التي اذا اتحدت سوف تتوفر لديها القوة ، على أن يتم ذلك تحقيقا للأهداف العالمية للنظام الاقتصادى الجديد .

وفي كل هذه التجمعات ، وغيرها ، يجب أن توضع لخدمة البحث عن هذا الاتفاق في الرأى العالمي ، وهو أملنا الوحيد ، ليس فقط لاقامة النظام الاقتصادى العالمي الجديد الذى أعلناه ، ولكن لتطوير اتفاق الرأى في اطار مجتمع عالمي علي قدم المساواة . اذا كنا نريد لهذه الدورة المساعدة على الابتعاد عن خطر المواجهة فاننى أقترح ـ بكل تواضع ـ أنه للبحث المكثف للوصول لاتفاق في الرأى من هذا النوع ، يجب أن نعمل جميعا ـ البلاد المتقدمة والنامية ـ هنا في الأمم المتحدة ، وفي الأجهزة الأخرى العالمية ، هنا فقط تتاح الفرصة للتفاهم والوساطة التي يحققها الحوار .

الرئيس ـ (الكلمة بالفرنسية) أمام الاختيار الصعب في أن نستمر في الجلسة أو أن نعقد جلسة ليلية . فانني أود أن أقترح على الجمعية العامة أن توافقنى على الاستمرار في جلسة واحدة قد تستمر حتى التاسعة والنصف مساء أو العاشرة على الأكثر . فأى وقف للجلسة قد يجعلنا نستمر الى ساعة متأخرة من الليل أو متقدمة من الصباح . ولا أعتقد أن السادة المندوبين يوافقون على ذلك . فاذا لم يكن هناك اعتراض فاننى اعتبر أن الجمعية العامة توافق على اقتراحي .

السيد آلادای (داهومى) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، قد يكون مغريا بعد كل ما استمعنا اليه من مديح موجه لبلدكم ولشخصكم ، ألا نتبع هذا التقليد خوفا من تكرار ماقيل ، الا أن هذا الاغراء كبير بالفعل ، وخصوصا وأن داهومي يعتبر انتخابكم رئيسا لهذه الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، انتخابا لداهومي نفسه ، ليس فقط لأن انتخابكم هو انتخاب لأفريقيا كلها ، ولكن نظرا لعلاقات الصداقة العميقة التي تربط بين شعبينا .

واذا قلت ذلك ، فانه من الصعب علىّ ألا أتبع هذا التقليد في أن أعرب لهذا المحفل الكبير عن تقدير حكومة داهومي الثورية العسكرية للاختيار الموفق لكم ، الذى سوف يضمن بلا شك سيرا حسنا لأعمال هذه الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

والواقع أن خبرتكم الطويلة بالأمم المتحدة ، التي شاركتم فيها بفعاليتكم المعروفة ، والقدرة والكفاءة التي اكتسبتموها طوال عملكم الدبلوماسي في الجزائر ، وسامتكم الكبيرة والمتعددة في الدفاع عن قضايا الدول غير المنحازة وفي منظمة الوحدة الأفريقية ، لا شك أنها سوف تؤثر كل التأثير على عملنا ، خصوصا وأن منظمة الأمم المتحدة تمر بمرحلة جديدة من تاريخ وجودها .

وطالما أننا نعيش الآن عصرا جديدا من عصور تصفية الاستعمار ، فكيف لا نتحدث عن تصفية الاستعمار في الجزائر ، تلك التصفية الشاقة والطويلة ، التي كانت نتيجة لثورة مجيدة أنتم أحد كوادرها الفعالة . والثورة الجزائرية لم تنهز فقط نظاما كبيرا من الاستغلال والسيطرة في شمال افريقيا ، وانما أثرت تأثيرا أكبر من ذلك ، فبفضلها أصبح من الممكن لمعظم الدول التي تتحدث الفرنسية أن تقرر مصيرها وأن تستقل .

ومنذ أن ارتبط مصيركم بمصير قائدكم العظيم الرئيس هوارى بومدين ، فقد استطعتم بنجاح كبير أن تتبعوا سياسة خارجية جديرة بأفريقيا المتحررة وقد تخلصت من كل صور الخضوع تجاه القوى التي تريد فرض سيطرتها عليها .

وانني اذ أضم صوتي الى كل الوفود التى سبقتني هنا ، أود أن أحيي فيكم الابن البار لأفريقيا ، أفريقيا المناضلة ، أفريقيا التي تجاهلت كل القوى الاستعمارية التي حاولت خنق تطلعاتها المشروعة التي اظهرت بمجرد أن حققت أهدافها ، أنها تستطيع أن تنسى وأن تغفر . ذلك يضمن لنا طوال هذه الدورة أنه سوف يوجهنا رجل ذو صفات تدفعه للدفاع عن القضايا العادلة والتطلعات المشروعة للشعوب التي نمثلها هنا .

وفي العام الماضي ، ومن على نفس المنصة ، حييت رئيسنا السابق السيد ليوبولد و بنيتيس، وهو من أنجح أبناء أمريكا اللاتينية ، التي غذتها أعرق تقاليد البوليفار الوطنية . وقد سارت الدورة الثامنة والعشرين بفضل ذوقه وتحكمه وخبرته بأعمال الأمم المتحدة . وخلال الدورة السادسة الطارئة التي رأسها كذلك ، فان السفير بنيتيس قد أعطى لنا دروسا في الشجاعة والتفاني تثبت حبه للمثل العليا للسلام والأمن الدوليين .

ان داهومي قد تتبعت أعمال السكرتير العام في هذه السنة . فان الفعالية والمثابرة التي تابع بها المشكلات الصعبة والحساسة التي واجهها تستحق تقديرنا ومديحنا ، وتجعل منه موظفا دوليا مثاليا متفانيا في خدمة قضايا الأمن والسلام الدوليين . ويكفي لكي نقتنع بذلك أن نتتبع ماقام به خلال ذلك العام . فكل شيء يدل على أنه لا يتراجع أمام شيء عندما يتعلق الأمر بنصرة أهداف ومبادىء ميثاقنا .

ان بلدى تسعد لأنها استقبلته في مارس الماضي خلال رحلته القصيرة الى غرب أفريقيا ، وهى رحلة سمحت له أن يرى بعينيه الخسائر التي سببتها الكارثة الطبيعية وهى الجفاف. وقد أتيحت لي شخصيا الفرصة لكي ألمس اهتمامه بالقضايا الأفريقية ورغبته في أن يطبق كل قرارات منظمتنا الخاصة بتصفية الاستعمار والعنصرية، والفصل العنصرى ، والتفرقة العنصرية . ولذلك فهو يستحق تهانينا وتشجيعنا وتشجيع المجتمع الدولي بأسره .

السيد الرئيس ، فى خطابكم الافتتاحي قد متم صورة جيدة جدا للمشكلات الدولية التي كان على

منظمتنا الدولية أن تواجهها ، ولن أكرر ماقيل . ومع ذلك فانكم تفهمون بسهولة أن الوفد الذى أرأسه في الدورة التاسعة والعشرين ، يولي اهتماما خاصا لبعض الموضوعات ذات الأهمية القصوى لأفريقيا بصفة خاصة ، وبلاد العالم الثالث بصفة عامة . وتلك المشكلات تتعلق بموقف البلاد التي تحارب من أجل تحررها من السيطرة والاستغلال ، ومشكلات العنصرية ، والفصل العنصرى والنزاعات في العالم ، وبصفة خاصة المشكلات المتعلقة بالتنمية في اطار نظام اقتصادى عالمي جديد .

ولشهور مضت فان أفريقيا كانت مسرحا لأحداث من أكبر الأحداث التي تؤثر على تاريخها وذلك ببدء تحررها والقضاء على آخر معاقل الاستعمار فيها . وانكم تعرفون جيدا ياسيدى الرئيس، لأنه بعد المفاوضات السرية التي عقدت في لندن ، فان الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا ـ بيساو وجزر الرأس الأخضر أراد أن تكون بلادكم شاهدا على ماقدمته البرتغال بعد أن أفاقت أخيرا من أحلامها الخرافية ، وبعد أن أعطت الاستقلال لغينيا ـ بيساو وبعد استقلالها لعشر سنوات .

نحن نذكر بالفعل أنه في ٢٤ أيلول/ سبتمبر الماضي ، أثناء انعقاد دورتنا الثامنة والعشرين وبدئها أعمالها ، وصلنا خبر اعلان استقلال غينيا ـ بيساو . ان هذا العمل التاريخي قد احتفلنا به جميعا في أفريقيا لأننا نعلم أن هذا البلد الشقيق قد استعاد بعد نضال طويل استقلاله وكرامته . ذلك أن المناضلين الأبطال في ذلك البلد الشقيق ، بتحريرهم غالبية أراضيهم ، وباعلانهم استقلال غينيا ـ بيساو ، قد واجهوا بذلك تحدى المستعمرين لهم ولكل الدول المحبة للسلام ونظام كايتانو الفاشي . وقد أثبتوا بذلك للعالم أن مجرى التاريخ لا يمكن العودة فيه وأن القضايا العادلة تنتصر دائما ، أيا كانت العقبات التي تصادفها .

ان الانتصار الساحق للقوى التقدمية في البرتغال بعد ذلك وزوال مجموعة كايتانو في خزى ، يؤكد لنا هذه الحقيقة التاريخية . ولكن منذ عام ، وبالرغم من فرحنا المشروع والحقيقي وبالرغم من تضامن كل الشعوب المحبة للعدل والسلام في العالم أجمع ، فاننا نحن الشعوب الأفريقية بقينا في حيرة أمام تردد بعض أعضاء منظمتنا هنا الذين كانوا يرفضون مواجهة الحقيقة . ونحمد الله ، لأننا رأينا أن عجلة التاريخ قد دارت بأسرع مما كنا نتوقع وجعلت كل حسابات المستعمرين خاطئة ومتخلفة .

ان الدول التي كانت ترفض لنا بالأمس فقط اعترافا قانونيا بنا أصبحت الآن ترى دولنا الآن أعضاء في هذا المجتمع الدولي . ولذلك فانني باسم الحكومة العسكرية وباسم شعب داهومي أحيي ممثلي هذا البلد الشقيق الذى طالما عانى ليحصل على حريته .

وطالما أتيحت لى الفرصة ، فانني أود أن أحيي الجمهوريات الشقيقة في جرانادا وبنجلاديش التي انضمت أخيرا الى أسرة الأمم المتحدة الكبيرة . ان وجودها بيننا هو دليل واضح على أنه ، بالرغم من كل شيء ، فان منظمتنا تسير بخطى ثابتة نحو العالمية . وانني أود أن أقدم لهما كل تقديرى وكل صداقتي .

ولنعد الى الدول الأفريقية التي هى في سبيلها الى التحرر ، فان وفد بلادى يرى أن مهمة دورتنا قد سهلها البرتغال نفسه . فان خطاب جنرال سبينولا في ٢٧ تموز/يوليه الماضي ، الذى أعلن فيه لأول مرة رغبة بلاده وحكومته في أن يعطي الاستقلال للمستعمرات البرتغالية ، وكذلك بيانات ماريو سوارس وزير خارجيته ، تمثل تعهدات تقدرها بلادى حق قدرها .

نعم ، فان حكومة داهومي الثورية العسكرية تسجل بارتياح كبير الاختيار الشجاع الذى اختاره النظام الجديد في البرتغال ، حتى يحتل منذ الآن المكانة التي يستحقها في منظمتنا ويشجع البرتغال على الاستمرار في هذا الطريق .

ولكن وفد بلادى يريد أن يقول كذلك انه لن يفعل أكثر من ذلك بالنسبة للوقت الحاضر، وأن أفريقيا لا يجب أن تلقي بالسلاح في هذه المرحلة من النضال ،لأنه اذا كنا بصفة عامة ، قد رأينا أن العالم التقدمي قد حيا مبادرة السلطات الجديدة في البرتغال ، فاننا نرى بعض الحيرة والخوف مواقف بعض القوى الأخرى ، فان مصالح الامبرياليين والاستعماريين مهددة، وهى مصالح هامة . واذا كان البرتغال والقوى التقدمية فيه قد انتصرت في الوقت الحاضر، فان هناك قوى الشر في ذلك البلد أيضا ، وهى قوى هامة ونشطة للغاية . ومازال هناك من يحلمون بالماضي ويحلمون بخلق مستعمرات جديدة كرودسيا البرتغالية . وبعض الدول الكبرى لا تريد أن تقف مكتوفة الأيدى أمام ظهور بلدان جديدة في مواقع استراتيجية وغنية بالمواد الاستراتيجية كذلك .

وليس هناك من شك في أن الأقليات العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا سوف تحاول بكل الطرق أن لا تقف موقفا سلبيا أمام ظهور دول جديدة يحكمها الوطنيون ، ولا تبعد كثيرا عن دولتهم العنصرية ، سواء في موزامبيق أو انجولا ، التى تريد أن تنتهج سياسة التحرر التي بدأها البرتغال . ولذلك فاننا نرى في داهومي ، أن الوقت مازال مبكرا للحكم على نتائج عملية تصفية الاستعمار التي تقوم بها السلطات الجديدة في البرتغال . ولا نستطيع بعد أن نوقف تعبئة قوانا ، وأن نعلن انتصارنا بينما هناك تهديدات تحوم حول دول افريقية شقيقة .

وان بلادى ممتنة للسلطات البرتغالية لتصميمها على تحرير المستعمرات البرتغالية ، الا أننا لا يمكن أن نقول أكثر من ذلك في الوقت الحاضر قبل أن يوضع حد للعذاب الذى يعيش فيه سكان هذه المستعمرات ، وذلك فاننا نرى أن على منظمتنا الآن أن تتابع تطور الموقف في ذلك الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية وأن تكون متحفزة لمؤازرة هذه البلدان ماديا ، اذا تعرض استقلالها للخطر .

وأود الآن أن أتحدث عن البؤرتين اللتين تواجهان أفريقيا كلها ، وكذلك منظمة الأمم المتحدة ، وهما روديسيا وجنوب افريقيا .

فان روديسيا مازالت مستمرة في تحدى منظمتنا ، وذلك مع تواطؤ السلطة الحاكمة التي بالرغم من ردود فعلها التي تذكرنا ببيلاتوس ، مازالت تتحمل المسئولية كاملة حيث تسود أقلية بيضاء

ثائرة ضد التاج البريطاني ، وسحقت ارادة الأغلبية السوداء . ويمكن الان لمنظمتنا أن تطلب من بريطانيا العظمى الاجابة على تساؤلنا هذا : الى أى حد تظن أن مثل هذا الموقف يمكن أن يستمر ، بالرغم من نتائج تقرير لجنة بيرس ؟ ألم يحن الوقت بعد لنظام الأقلية هذا أن يعود الى العقل ، وألا تعتذر بريطانيا العظمى بأعذار واهية .

كما أن موقف جنوب أفريقيا يستحق اهتمامنا . فمنذ خلقها ، فان منظمتنا شغلت بصفة مستمرة بالموقف الذى يسود في جنوب أفريقيا ، وبالفصل العنصرى فيها والذى يمثل السياسة والفلسفة السياسية لحكومة هذا البلد . وكل منا يعرف مصير السود الذين ينكر عليهم حتى صفة الانسان . ومثل هذا الموقف الذى لا يمكن أن نقبله من جانب منظمتنا ، قد كان موضع أكثر من قرار رفض نظام بريتوريا أن يطبق أيا منها . ومع ذلك فان جنوب أفريقيا خرجت ولا يمكن أن تقبل في منظمتنا ، بل انه منذ عام ١٩٧٠ رفضت جمعيتنا بصفة مستمرة تمثيل حكومة الفصل العنصرى لأن هذه الحكومة لا تمثل أبدا أمنيات الأغلبية الساحقة من سكان جنوب أفريقيا ، سواء كانوا من البيض أو السود . ومع ذلك ، فانه بالرغم من قرارات جمعيتنا فان هذه الحكومة لم تفعل سوى أن تسير في غيها وتسحق الأغلبية السوداء . وفي هذه الظروف هل يمكن لمنظمتنا أن تقف مكتوفة الأيدى أمام هذا التحدى من جانب عضو من أعضاء الأمم المتحدة ؟ ولا يمكن لأحد منا أن يتوارى خلف الحجج القانونية . ويمكننا أن نتساءل ماذا سيفعل هذا "العضو" بيننا الآن ؟ الذى يرفض بطريقة منتظمة تطبيق ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ؟ نعم ، فاذا مالجأنا الى العقل والمنطق فان ذلك لن يكون أبدا لصالح هذا النظام . ألم يحن الوقت بعد لتطبيق المادة السادسة من ميثاقنا حتى نقضي على هذه البؤرة ؟

ان وفد بلادى يرى أن الوقت قد حان . وأن جمعيتنا يجب أن تتخذ اجراءات حاسمة ضد هذا النظام . وهذه الاجراءات تفرض نفسها ، خصوصا وأن هذه الحكومة تتحدى قرارات جمعيتنا التي سحبت منها الوصاية على ناميبيا وكذلك حكم محكمة العدل الدولية ، التي أعلنت عدم شرعية حكم جنوب أفريقيا لناميبيا . وكذلك سياسة الفصل العنصرى والسيطرة .

وبعد جهود السكرتير العام لتسوية هذه المشكلات، مشكلات الفصل العنصرى ، بالرغم من الموقف الذى اتخذته حكومة جنوب أفريقيا ، فان وفد بلادى يرى أن جمعيتنا يجب أن تناقش

مشكلة ناميبيا ككل ، حتى تجد لها الحل الملح والفورى الذى يفرض نفسه في هذه الحالة. ان هذا الموقف يمثل بلا شك تهديدا للسلام والأمن الدوليين ، اذا لم تعطه جمعيتنا كل الاهتمام الذى يستحقه .

وكلنا نعرف هنا أنه اذا كانت الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة لم تستطع أن تختتم أعمالها الا في ١٦ أيلول/سبتمبر الماضي ، فان ذلك بسبب النزاع الذى اهتزت له منظمتنا بعد استئناف النزاع في تشرين الأول/أكتوبر الماضي في الشرق الأوسط . واليوم ، وبفضل حكمة الأطراف المعنية ، وخصوصا لأن القوى الكبرى قد فهمت الخطر الذى يمثله استمرار مثل هذا الموقف في العالم ، فقد أمكن ابرام اتفاقية لفصل القوات بين مصر واسرائيل ، ثم بين سوريا واسرائيل ، واستبعد بذلك مؤقتا احتمال استئناف النزاع . ولا يمكن هنا أن نقول ان خطر الحرب قد ابتعد تماما ، فان لعبة القوى الكبرى في هذا الجزء من العالم تظهر أن هذه القوى ما زالت تسيطر على كل مصادر القوة .

ومن المؤلم أن نرى أنه بالرغم من القرارات المتعددة لمنظمتنا ، فمازال الشرق الأوسط لا يعرف سوى سلام نسبي وذلك عندما قررت القوى الكبرى فقط . وفي هذه الظروف ، وأمام هذه الحقائق التي تتحدث عن نفسها ، كيف يمكن أن لا نعتبر القوتين الكبيرتين مسئولتين عن الحروب التي تشتعل هنا وهناك ؟ .

في الشرق الأوسط سكتت المدافع ولو مؤقتا ، ولكن ذلك لا يوجب أن نستبعد اشتباكات قادمة. ولذلك فمن الضرورة الملحة أن تنسحب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة ، ومن ناحية ثانية ، وبدلا من تجميد الموقف ، فان المسئولين الرئيسيين والممثلين الحقيقيين لهذا الموقف يجب أن يجدوا الصيغة التي تسمح باستئناف عقد مؤتمر السلام في جنيف حتى يستقر السلام بطريقة دائمة وعادلة في هذا الجزء من العالم. وهذا من صالح شعوب هذه المنطقة ومن صالح المجتمع الدولي ، نظرا لأن هذا المؤتمر سوف يساعد في اقرار السلام والأمن في الشرق الأوسط.

الا أن وفد بلادى يرى أنه حتى يمكن تحقيق سلام عادل ودائم في هذا الجزء من العالم ، ألا يكون ذلك على حساب أماني الشعب الفلسطيني ، ذلك الشعب الذى حرم من أراضيه والذى أصبح بلا وطن له الحق في وطنه. ولذلك فان بلادى قد أيدت أن ندرج في جدول الأعمال "المسألة الفلسطينية" كبند فيه . وقد جاء بالفعل الوقت الذى يجب أن نتوقف فيه عن خداع أنفسنا . يجب أن نتحدث بصراحة ، ويجب على الأطراف المعنية أن تقول ماتفكر فيه بالفعل ، حتى تسمح لمختلف الوفود أن تتخذ موقفا على هذا الأساس . وبذلك فقط يمكن لمؤتمر السلام في جنيف أن يبدأ أعماله ، ويمكن لمنظمتنا أن تقدم مساهمة ايجابية ، تساعد الشرق الأوسط على تجنب نزاع جديد .

وماقلته الآن عن موقف القوى الكبرى يظهر مرة أخرى في النزاع بين العراق وايران . وحتى نتلافى أن نستمع الى ممثلي أطراف النزاع أمام مجلس الأمن ، وحتى نعرف استحالة اتخاذ قرار لأننا نعرف أن المسؤولية لا تقع على عاتق أى من البلدين . ومع ذلك فكان هناك موقع في كلا البلدين . وبفضل مجهودات الوسيط الذى أرسله السكرتير العام ، أمكن ايجاد حل استبعد ، ولو مؤقتا ، اشتباكا جديدا ، ولكن ـ بالطبع ـ بشرط أن يريد المسؤولون في القطرين هذا السلام.

وفي قبرص أدى الموقف الذى خلقه مسؤلون توجههم قوى لا نعرفها ، الى موقف كاد أن يهز أسس هذا البلد . وحيث أنهم غرباء بالنسبة للسياسة الدولية فانه من المستحيل فهم أن تستطيع تلك الدول بوجود قوى الأمم المتحدة في هذا البلد ، القيام بانقلاب عسكرى دون أن تكون لهذه القوى أى ملجأ لوقف ماحدث . ولكن اذا ماتذكرنا دور القوتين العظميين ، فانه من السهل أن نفهم ماذا دفع الذين قاموا بالانقلاب العسكرى الى ماقاموا به . وبهذا الاستهتار استطاعت

هذه القوى الغربية التي كانت أساسا للمأساة القبرصية منذ ١٥ تموز/ يوليه وأنهت حكمهم وأدت الى تقسيم الجزيرة بين مجتمعين مما يؤثر تأثيرا كبيرا على القانون الدستوري وعلى حق تقرير المصير بالنسبة لشعب قبرص .

وبالنسبة للقوى الكبرى كانت الفرصة متاحة كثيرا للمزايدة . واذا كانت هذه القوى قد فكرت فيما تتعرض له الشعوب من عذاب فان ذلك لا يمكن أن يستمر . واذا تركوا للمحافل الدولية والهيئات المختصة أن تحل المشكلة على أساس من العدل ، فانه كان يمكن للموقف أن يتغير . وان وفدنا يرى أنه بالرغم من التحفظات التي ظهرت لتدخل القوى الكبرى في هذه المسألة ، فانه من المناسب عقد مؤتمر دولي يجمع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية والدول غير المنحازة . ان هذا الحل قد لا يكون الأفضل الا أنه يمثل امكانية تسمح بتهدئة الموقف واقرار السلام في هذه الجزيرة الممزقة .

وفي الهند الصينية مازال الموقف متوترا ، ومازال الأمن والسلام الدوليان مهددين فيها . كذلك نرى أنه في فيتنام بعد أن استقبل المجتمع الدولي بارتياح توقيع اتفاقيات باريس التي كان من شأنها أن تقود ذلك البلد نحو السلام باقامة نظام حكم ديمقراطي ، فمازالت الحرب مستمرة لأن هناك مجموعة من العملاء في خدمة الأجنبي يرفضون احترام بنود الاتفاقية .

وفي كوريا بعد أن توقف عمل لجنة الهدنة بسبب الاتصالات التي قامت بين الشمال والجنوب قد سهلت أعمال الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة . واستمر الحوار بين الجانبين لا يجاد حل وللوصول الى هدفهم في التوحيد السلمي والديمقراطي . ولكن للأسف ، منذ الدورة الماضية لم يتحقق أي تقدم في ذلك . والسبب الرئيسي في ذلك هو وجود قوة أجنبية قائمة على أراضي أحد الطرفين . وعندما نعرف أن هذه القوة التي تدعي أنها تمثل الأمم المتحدة لا تمثل الا قوات بلد واحد ، فاننا نفهم بسهولة أن القرار الذي جعل منظمتنا تخلق هذه القوة لا أثر له ، وأن هذه القوة التي تدعي أنها تمثل الأمم المتحدة يجب أن تنسحب من كوريا . وعلى أي حال فاذا كانت أية قوة تستطيع أن تمثل نفسها تحت علم الأمم المتحدة ، فان ذلك لا يمكن أن يتم الا باتفاق بين الأطراف المعنية . وبمعنى آخر فانه اذا كان أحد الطرفين المعنيين يشك في ، ويريد انسحاب تلك القوة ، فان جمعيتنا يجب أن تتخذ الاجراءات التي تفرض سحب هذه القوات . ويجب أن نفعل كل مافي وسعنا حتى لا نهدد توحيد طرفي كوريا .

وفي كمبوديا ، مازال هناك موقف لا يمكن قبوله ، يسمح لمجموعة من العملاء تدعي أنها تتحدث باسم شعب خمير وتحتل في هذه الجمعية العامة مقعد كمبوديا . وقد حان الوقت لتوضح جمعيتنا موقفها ، وأن تعود الحقوق الى حكومة الاتحاد الوطني الذى يرأسه الأمير نورودوم سيهانوك ، والذى تسيطر قواته على معظم أراضي كمبوديا . ان على جمعيتنا أن تعطي مالقيصر لقيصر وأن تستبعد ممثلي مجموعة لون نول .

وأحد أسباب التوتر كذلك نجده في انتشار الأسلحة ، وضرورة ايجاد أسواق للدول الصناعية لتصريف أسلحتها . ان وفد بلادي يرى أنه يجب أن نضع حدا لتلك المزايدة ، فان بيع الأسلحة الذي يدور في العالم كله بعد أزمة الطاقة يجب أن يتوقف . واذا كانت بلادي قد أيدت بلا تحفظ معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، فانه يرى أن هذه الأسلحة اذا لم تكن تهدد تلك البلدان الصناعية ، فان منظمتنا لم تكن لتعني بهذه المعاهدة ، ويجب أن نضع قيودا ونحد من انتشار الأسلحة التقليدية كذلك ، التي تباع للآخرين وتشجعهم على خلق النزاعات .

ويكفي أن نتتبع ماقلته الآن لندرك أنه أينما كان السلام والأمن الدوليان مهددين نرى أيدي القوتين العظميين أو احداهما خلف هذا ، ينهكون قوانا وقوى منظمتنا . والسؤال الآن : هل من الممكن لمثل هذا الموقف أن يستمر ؟ واذا كان كل الأعضاء الذين يمثلون جمعيتنا يريدون الاستمرار في قبول اضعاف منظمتنا بواسطة القوتين العظميين .

ان وفدنا يرى أن الوقت قد تغير منذ عقد مؤتمر سان فرانسيسكو الذي قسم العالم الى مناطق سيطرة . وأبلغ دليل على ذلك هو أن الأعضاء الخمسين في تلك المنظمة أصبحوا الآن ١٣٨ عضوا متساوين . وذلك واقع لا يمكن أن نتجاهله أكثر من ذلك . فان ميزان القوى قد تغير وكذلك النص الذي يحكم منظمتنا يجب أن يتفق مع الموقف الجديد . وذلك يعني أن وفدنا سوف يؤيد ، بلا أي تحفظ ، أي مبادرة في هذا الاتجاه ، لخلق في جمعيتنا هذه العدالة والمساواة . ويجب اعادة النظر في الميثاق ، ولا شك أن بعض المصالح سوف تكون متجاهلة في هذه العملية ، الا أن الأغلبية الكبرى في مجتمعنا سوف تؤيدها .

ان الموقف الذي كانت تسود فيه معايير مختلفة ، في عام ١٩٤٦ ، لم يعد يناسب الواقع عام ١٩٧٤ ، ولا يمكن لهذا أن يستمر .

ولا يمكن أن أتهي خطابي قبل أن أتحدث عن مشكلة تشغل بلادي وتشغل المجتمع الدولي ككل : وهي مشكلة الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم اليوم .

ان الموقف الاقتصادي الدولي خلال السنوات الأخيرة ، قد ميزته مجموعة من الأزمات : فهناك أزمة النظام النقدي الدولي ، مع التضخم المتزايد وارتفاع الأسعار ، وأزمة الغذاء ، وخطر المجاعات في بعض مناطق العالم ، والتي تخلق موقفا خطيرا . ويجب أن نضيف الى هذه الصورة الخسائر التي تسببها الكوارث الطبيعية ، مثل الفيضانات والجفاف .

وان حالة هندوراس ، حيث سقط الالآف من الموتى ، والتي دمرت فيها آلاف المساكن ، هى مثال لما يمكن أن يتعرض له أى بلد في العالم . واسمحوا لى أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم لوفد هندوراس كل تعازى وفد داهومي .

ان مجتمعنا قد درس بعمق مثل هذه المشكلات التي تثيرها الأزمات المختلفة . فهناك لجنة العشرين ، التي تحاول أن تجد حلولا لتحسين نظام النقد العالمي . وهناك هيئات أخرى متخصصة مثل منظمة الأغذية والزراعة العالمية ومنظمة الصحة العالمية التي تحاول أن تكافح سوء التغذية والمجاعات والمرض .

وان الخوف الذى خلقه الموقف الاقتصادى الجديد قد جعل بعض البلدان تحاول أن تجد الوسائل للتغلب على هذا الموقف ، بوسائل حماية اقتصادها وتقييد بعض وارداتها . أما بالنسبة للدول النامية ، بعد أن عرفت الفقر ، على أثر الاستغلال وسيطرة الدول والشركات الأجنبية ، فقد أصبحت في موقف لا تحسد عليه . وأن الأزمة الاقتصادية تؤثر علينا تأثيرا مزدوجا لأنها تضيف الى الظلم الذى عرفناه وأعلناه أكثر من مرة ، أسبابا أخرى للشكوى .

ولم يعد من العدل أن نمنع من الدخول في أسواق الدول الغنية .

وليس من العدل أن نكون الوحيدين الذين ندفع ثمن قانون العرض والطلب .

وليس من العدل أيضا أن نستمر في الحرمان والمعاناة .

وليس من العدل كذلك أن يتعرض اقتصادنا باستمرار لحرمانه من المواد التي يحتاجها ، وليس من العدل أيضا أن نتحمل عبء الديون الخارجية والفوائد التي نتحملها بالنسبة لهذه الديون ، مما يمنعنا من امكانية تمويل مشروعات التنمية في بلادنا .

وليس من العدل ـ أخيرا ـ أن نتحمل كل تلك المظالم وكل التفرقة في مجالات النقل والتأمين من جانب الشركات والاحتكارات الضخمة التي تتحكم في السوق الدولية .

ان العمل المشروع الذى قامت به الدول المنتجة للبترول في فرض أسعار عادلة لمنتجاتها ، قد أثار اعتراضا من معظم الدول الصناعية التي جعلت الدول النامية تتحمل ثمن هذه الزيادة بطريقة واضحة .

بل ان بعض هذه الدول الصناعية لا تتردد في التهديد بدلا من البحث عن حل ، على طريق

أكثر واقعية ، وهو طريق اعتماد الدول الكبرى والصغرى بعضها على بعض ، وأن يكون هناك مقابل عادل لمنتجاتنا ، والمجهود الذى نبذله .

ان مجتمعنا الدولي قد أدرك أهمية العلاقات القائمة في المجالات الاقتصادية والسياسية ، ودور هذه البلاد في اقرار السلام في العالم ، ونرى أن منظمتنا يمكن أن تعالج مثل هذه المظالم وتقضي عليها ، وأن تنسق بين العلاقات الاقتصادية بين مختلف الدول حتى تقلل من الفجوة التي تفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة . الا أن فشل الـ (UNCTAD) والفشل الذى عرفه عقد التنمية الأول قد أظهر لدول العالم الثالث المصالح التي تحاول الدول الغنية أن تحميها بأى ثمن .

وفي النصف الثاني من عقد التنمية الثاني ، من الاستراتيجية الدولية للتنمية ، فان الأزمات المتتالية : الأزمات النقدية ، والأزمات الغذائية وخلافها ، والاجراءات الامبريالية التي تحاول الدول الغنية أن تتخذها ، قد غيرت من طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية .

وبالنسبة للدول الـ ٢٥ الأقل تقدما ، ومنها داهومي ، فسوف تلاحظون بسهولة أن الموقف أصبح خطيرا للغاية . ولذلك ، فان التوصية بعقد مؤتمرات دولية لبحث تحسين ظروف التنمية في بلادنا ، اجراء موفق دون شك ، ولا يجب أن يكون حل مؤقت ، تقضي عليه الأزمات ونكون نحن أول ضحاياها .

ان ذلك الموقف المأساوى ، موقفنا ، قد دعم من علاقات التعاون بيننا ، وجعلنا نتبع سياسة التنسيق في دارسة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها ، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها الدول الصناعية . واننا مقتنعون تماما بأنه لن يكون هناك حل دائم الا اذا ماغيرنا في طبيعة تلك العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على علاقات القوة غير المتساوية وغير المواتية للدول النامية والدول الفقيرة .

ان ذلك الموقف ، الذي وصفته بعض الدول الصناعية بأنه غير محتمل ، لا يمكن الا أن يؤدى الى مواجهة ، اذا لم يسرع المجتمع الدولي لحله بطريقة جادة . وان ذلك هو مافهمه رئيس دولتكم الرئيس هوارى بومدين عندما اتخذ باسم الدول غير المنحازة مبادرة عقد دورة طارئة عن المواد الأولية والتنمية . ان تلك الدورة الطارئة السادسة التي اجتمعت هنا في نيسان وآيار/ ابريل ومايو الماضيين ، قد تعلمت دروسا من الأزمات المختلفة ، وخاصة أزمة البترول ، التي أظهرت بطريقة واضحة القواعد التي يجب أن تسود منذ الان العلاقات الاقتصادية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، وذلك بوضع برنامج عمل لخلق نظام اقتصادى جديد . ولأول مرة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية ، اعترفت الدول الغنية بوجود مشكلة أساسية تستدعي حلا ملحا وسريعا . فأيا كانت التحفظات التي ظهرت فانها لا تغير من طبيعة المشكلة التي تتطلب من مجتمعنا ردا ملحا في صالح الجميع .

ومن جانبنا ، فاننا في داهومي نرى أن المشكلة الأساسية منذ الآن قد استطعنا أن نسيطر عليها . وهى تكمن في تغيير النظام الاقتصادى القديم القائم على علاقات القوة والسيطرة ، بنظام اقتصادى جديد يأخذ في اعتباره ، من بين أشياء أخرى ، الارتباط بين اقتصاديات الدول المختلفة ، مع احترام سيادة كل دولة ، والتضامن بين مختلف الدول والمساعدة من جانب الدول الغنية للدول الفقيرة ، دون أى تفرقة بين النظم الاجتماعية والاقتصادية التي اختارتها كل دولة لنفسها . وذلك لاجابة مطالبنا والاستجابة لدواعي التنمية ، وذلك لصالح تقدم البشرية بأسرها .

ان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، الذى انتهت دورته الثانية في كاراكاس ، قد سمح بأن ندرك ضرورة وضع نظام قانوني جديد يحكم البحار . ان قانون البحار الجديد الذى يوضع الآن ، يجب أن يأخذ في اعتباره مصالح الدول النامية . ويجب أن يكون عنصرا أساسيا في خلق أشكال جديدة من التعاون الدولي .

ان داهومي ، وقد أدركت المصالح في هذا الاتجاه ، يعترف مع بلدان أخرى ، أن ضرورات النمو الاقتصادى والأمن القومي ، تفرض على الدول المطلة على البحار أن يكون لها أكبر قدر ممكن من المياه الاقليمية . ولذلك فاننا نؤيد فكرة أن تمتد المياه الاقليمية لكل دولة الى ٢٠٠ ميل بحرى ، على الأكثر ، وأن يكون لها كافة مظاهر السيادة عليها . ومع ذلك فانه يمكن أن نقبل ، الى جانب الالتزامات التقليدية ، أن يكون للجيران الذين لا يطلون على البحار حق الوصول الى البحر وحق المرور ، في اطار اتفاقيات ثنائية أو اقليمية .

ان هذه النظرية ، التي تحافظ على مصالح الدول النامية ، تجد أساسها أيضا في الوحدة المادية والقانونية للمنطقة محل البحث ، وكذلك بالنسبة لأعماق البحار ، ولموارد البحار .

وبالنسبة لقاع البحار ، فبالاضافة الى ماورد في القانون القومي فان وفد داهومي يرى ان السلطة الدولية التي سوف تنشأ يجب أن يكون لها السلطات الكافية فيما يتعلق بالاستغلال والكشف ، وكذلك فيما يتعلق بالموارد ، ومنع أى انخفاض في أسعار المعادن التي تستخرج من المناجم في هذه البلاد .

وأيا كان ، فاننا سوف نستبعد أن نعهد باستغلال هذه المناطق لشركات دولية ، بحجة أن السلطة الدولية ليس لها الوسائل الفنية والمالية التي تسمح لها باستغلال هذه البحار لصالح البشرية . ان الدول الصناعية التي لديها تلك الوسائل للكشف والاستغلال لموارد البحار ، يمكن أن تثبت حسن نواياها بأن تتعاون مع هذه الهيئة وأن تضع تحت تصرفها كل المعدات التي قد تحتاج اليها .

تلك هى بعض مواد جدول الأعمال التي أراد وفدنا أن يدلي فيها برأيه أثناء اجتماع الدورة التاسعة والعشرين . واذا ماكان لمنظمتنا أن تهني نفسها لبعض الحلول للمشكلات التي كانت تشغلنا في الفترة الأخيرة ، فاننا مع ذلك مازلنا نلاحظ بأسى ، أن معظم تلك المشكلات قد

وجدت عليها خارج اطار الأمم المتحدة . وان التغيرات التي حدثت في البرتغال ، والتطور الذى حدث بالنسبة لأمور الاستعمار ، ليست في الواقع نتيجة للمواقف التي اتخذناها أو التوصيات التي صدرت عنا ، بقدر ماهى نتيجة للنضال والتضحيات التي قدمتها الشعوب المعنية . ولم يؤد تأييدنا ودعمنا لحركات التحرر الا لتشجيع المناضلين من أجل الحرية . واليوم أصبح من الضرورى أن نفكر كثيرا للبحث عن أسباب الجمود وعدم قدرة منظمتنا على مواجهة المآسي التي تواجه البشرية . ولا يجب أن ننتظر أكثر من ذلك لنرى الموتى يدفنون الموتى .

وكذلك في مجال العلاقات الاقتصادية بين الدول التي تختلف درجات نموها ، نجد أن نفس المشكلات تظهر . وان توصياتنا المتعددة لا يجاد توازن أكثر عدالة في توزيع موارد هذا الكوكب ، ليست لها أية نتائج حتى الآن. وان الدول الغنية لا تتحرك الا اذا تعرضت مصالحها للخطر أو اذا مارفعنا من أسعار موادنا الأولية وهو السلاح الوحيد الذى تملكه الدول النامية . ومازال قانون القوة هو الذى يسود . ولكن يجب أن نكون على حذر فان الأقوى اليوم قد يصبح الأضعف غدا ، وأن قانون الغاب لا يمكن أبدا أن يوافق تقاليدنا وعقلياتنا .

ويبدو لي بوضوح أن سبب وجود منظمتنا هذه هو أن نتجنب حدوث مثل هذه المواقف. فلنتصرف بحيث تصبح منظمة الأمم المتحدة في خدمة السلم والعدالة في العالم .

السيد المراقي ـ (المغرب) ـ (كلمة بالفرنسية) ان وفد المغرب لتغمره السعادة والارتياح ان يرى ممثل دولة شقيقة يترأس أعمال هذه الدورة للهاة للجمعية العامة لمنظمتنا .

فالقارة الافريقية بأسرها تجد نفسها اليوم لدى الرئيس ـ من خلال شخصكم ـ مكرمة مشرفة. ولهذا فانه يسعدني حقا أن أتقدم لكم بأسمي الخاص ، وباسم جميع أعضاء وفدى بأصدق تهانيّ الأخوية وأحرها ، مؤكدا لكم منذ الآن ، تعاون الوفد المغربي الكامل ومؤازرته لتحقيق المهمة التي أناطها بكم بالاجماع أعضاء الجمعية الموقرة .

وانا لعلى يقين ، في أن أشغال هذه الدورة ستكلل بالنجاح ، بفضل وافر مقدرتكم وواسع تجاربكم في المسائل الدولية .

ويسعدني ـ في هذا المقام ـ أن أبادر بالقيام بواجب آخر أعتبره مدعاة لاغتباطي ، ألا وهو التوجه للسيد السفير بينيتس بخالص التهاني للاسلوب اللبق الذى أدار به اشغال الدورة الثامنة والعشرين مبرهنا بذلك على مواهبه العظيمة ، وعلى تشبثه بمثل السلام والحرية والتعاون بين جميع الشعوب .

من حسن الطالع أن تفتتح هذه الدورة وتدشن أعمالها باستقبال ثلاثة أعضاء جدد في منظمتنا . ويطيب لي هنا أن أتوجه الى السادة المحترمين ممثلي " البنغلاديش " و " غرونادا " و " غينيا بيساو " بأصدق عبارات تهانينا كما اتوجه لبلادهم وشعوبهم بأحر تمنياتنا بالرفعة والسؤدد والازدهار . واننا لنعرب عن ابتهاجنا بانضمام هذه الدول الينا لتشد من أزرنا ولتقوى صفوفنا في معركتنا هذه التي تكتسي طابعا مغايرا من أجل خلق عالم أفضل ومجتمع أكثر عدالة وأخوة .

لا ريب أن العام الماضي قد شهد بعض التقدم في الجهود المبذولة لاحلال السلام وفي التعجيل في الاجراءات الرامية الى اقتلاع جذور الاستعمار في افريقيا وغيرها ، وفي البحث عن تعاون اقتصادى لخير الجميع ، فهذه الجهود جميعها تجعلنا نزداد ايمانا في أن نرى جو الانفراج والتعاون يستمر في طريقه المنشود .

على أنه مما يؤسف له أن نرى عالمنا اليوم ، ما برحت تجابهه احداث جسام ، تحمل في طياتها عواقب وخيمة ، وقد تؤدى الى تقويض كل منجزات السنين الأخيرة ، فالوضع الدولي كما

يبدو اليوم أقل ما يوصف به أنه وضع مضارب تكتنفه الشكوك ، ولا يدعو الى التفاؤل على الاطلاق .

فما زال هناك عديد من المشاكل التي تهدد أسس التعاون والسلام والأمن الدولي ، وعلينا كمسؤولين أن نكرس الجهود للبحث عن حلول ترتقي الى مستوى المشاكل المطروحة .

لقد دارت في منطقة الشرق الأوسط ـ وللمرة الرابعة في حياة جيل واحد ـ رحى حرب حطمت بعض ما كان عالقا في الأذهان من الأوهام . نعم لقد حطمت هذه الحرب الرابعة أسطورة قوة المعتدى الباغي الذى لا يقهر .

وقوضت خرافة التفكك العربي ، واعطت البرهان على القدرة التامة للدول العربية على حشد جميع طاقاتها للدفاع عن قضيتها العادلة .

وبذلك ابرزت هذه الحرب الأبعاد الخطيرة لتعفن الوضع وتفاقمه وما قد يجره هذا على الجميع من عواقب وخيمة .

لقد تمخضت نتائج الحرب الأخيرة ـ على وجه الخصوص ـ عن ابراز وجود الشعب الفلسطيني في المجال الدولي كشعب له كيانه ، وهذا عنصر جديد وسار وان جاء في وقت متأخر على الرغم من أنه يعتبر صميم المشكلة وقلبها النابض ، ومن ثم فانه لا يمكن أن تنال منطقة الشرق الأوسط أفياء سلام حقيقي عادل ودائم الا بالاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

واننا لنعرب عن ارتياحنا للقرار الذى اتخذته جمعيتنا الموقرة بوضع القضية الفلسطينية على جدول اعمالها ، قصد تمكين منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثلة للشعب الفلسطيني ، بعد طول انتظار ، من اسماع صوت هذا الشعب من على منبر هذه الجمعية نيابة عن شعب فلسطين .

وهذا يعني أنه لم يعد ممكنا على الاطلاق أن يكتفى بتوزيع بعض الاعانات على اللاجئين المحرومين من وطنهم ، كما انه لم يعد يعني الاقتصار على تقديم كفاف المؤونة من يوم الى آخر ، لسد رمق مئات الألوف من البشر الذين حشدوا في معسكرات تثير اشمئزاز الضمير البشرى ، فالمجموعة الدولية تدرك اليوم أن هؤلاء اللاجئين لهم أرض هي وطنهم ، ولهذه الأرض اسم هو فلسطين ، وهم عاقدو العزم على أن لا يتخلوا عنها أبد الدهر .

وبالاضافة الى ذلك فان هناك بلادا شقيقة ، اعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، لا تزال اجزاء من أراضيها ترزح تحت نير الاحتلال الاسرائيلي ، نتيجة لاعتداءات اسرائيل المتوالية ، فمصر وسوريا والأردن لن تذعن وتقبل هذا الوضع . واننا لنؤكد لهم جميعا تضامننا الفعال ،

ووقوفنا الى جانبهم لتحرير واسترجاع أراضيهم ، كل اراضيهم المحتلة من طرف اسرائيل .

ولا أجدني في حاجة الى الاسهاب في التذكير بسلوك اسرائيل . فانها لا زالت تحتل بقوة السلاح أراضي لدول أعضاء في منظمتنا ، وما انفكت معمنة في اقامة مستوطنات سكنية فوق هذه الأراضي ، ولا تخفي نيتها في تأبيد احتلالها لها .

لقد سنت اسرائيل تشريعات تجعل من مدينة القدس عاصمة جديدة للدولة الصهيونية ، متجاهلة بكل وقاحة أن المدينة المقدسة هي المركز الروحي لمئات الملايين من البشر الذين يعتنقون الديانة الاسلامية والمسيحية ، والذين لا تتردد اسرائيل في العبث بمعتقداتهم الدينية . فاسرائيل لا تحجم عن خرق مبدأ سيادة ووحدة أراضي دولة أخرى في المنطقة ، ولذلك فانها تقوم بصفة دائمة بشن غارات جوية وبقصف مدفعي على المناطق السكنية في لبنان ، مسببة بذلك ازهاق ارواح العشرات من الأبرياء ، فضلا عما تحدثه غاراتها من الدمار والخراب .

ان اسرائيل التي تدين بكيانها للأمم المتحدة ، ما برحت تتحدى وتزدري مبادئ ميثاق هذه المنظمة ، وتضرب عرض الحائط بجميع القرارات التي اتخذتها فروع الأمم المتحدة ومجالسها المختصة .

وان استراتيجية التعرش والارهاب التي تعتنقها اسرائيل ، لتنم عن استهتارها بالقانون والاخلاق الدولية ، مصعدة بذلك تحديها للمجموعة الأممية ، ولمنظمتنا بصفة خاصة .

وسأورد على سبيل المثال بعض التأكيدات المستخلصة من خطاب ممثل اسرائيل أمام هذه الجمعية الموقرة يوم ٢١ كانون الأول/سبتمبر الجاري حيث ذكر ما نصه :

" انه اذا ما أدرج موضوع قضية فلسطين على جدول الاعمال" ـ وقد أدرج فعلا ـ " فهل سيبقى أدنى مبدأ من مبادئ الميثاق في منجى من المساس به ؟ واذا ما قامت هذه المنظمة بعمل طائش كهذا ، فهل سيبقى هناك أي شخص ذي ادراك سليم يؤمن بجديتها ؟ " (نهاية النص) . وأضيف ان هذا الموضوع ادرج على جدول الأعمال دون معارضة أحد سوى ممثل اسرائيل.

ان نتيجة كل هذا هو أن التوتر سيستمر ويتمادى وأن اسرائيل تعمل ـ متعمدة ـ على تسعير إوارة . وانها على ما يبدو لم تستخلص أية عبرة من حرب تشرين الأول/أكتوبر الماضية ، فهي لذلك تعد العدة لعدوان جديد آخر .

ان عملية فصل القوات لا تعني السلام ، ولا يمكنها بحال ان تقوم بفعل المخدر لانامة الشعوب العربية ، وقد كنا نظن أن هذه العملية يمكن أن تشكل بداية السير في طريق السلام .

ان تصرفات اسرائيل تشهد بمناوراتها وسعيها الى تحايم الجهود المضنية التي لم تعرف الكلل التي قام بها وزير الشؤون الخارجية الأمريكي الدكتور هنري كيسنجر ، والأمين العام للأمم المتحدة وعدد آخر من المسؤولين ذوى الارادة الحسنة .

وكما ذكّر بذلك صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني مؤخرا فان الاتفاقات العسكرية لفصل القوات ينبغي أن تعتبر مرحلة من مراحل انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس ، اضافة الى قرار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والاعتراف بها .

" انه ليقع على كاهل منظمة الأمم المتحدة واجب القيام باتخاذ الاجراءات الضرورية لتطبيق قراراتها، ووضع الأسس لحل شامل يضمن اقامة سلام عادل ودائم في هذه المنطقة .

في الوقت الذى كان فيه الرأى العام الدولي منصرفا بكل اهتمام نحو تطورات الوضع في الشرق الأوسط ، ومعلقا أعظم الآمال على الجهود المبذولة لايجاد حل لمشكلته فان حوض

البحر الأبيض المتوسط ، الذى ما انفك يعاني الكثير من جراء هذه الأزمة ، قد أضحى من جديد في الصيف الماضي مسرحا لنزاع آخر ، قد تؤدى العواطف التي يثيرها والمصالح المتصادمة فيه الى وضع خطير يهدد السلام العالمي ، وكذلك الأمن الدولي .

ان المغرب بصفته دولة من دول البحر المتوسط لا يمكنه أن يتجاهل مصير قبرص ، فقد أعلن غداة استقلالها أن ضمان ودوام السلام والاستقرار هناك يكمن في الاحترام التام للأسس الدستورية والدولية التي يرتكز عليها استقلال هذه الدولة التي تتألف من طائفتين كان ينبغي أن يوحد بينهما التاريخ والمصالح .

لقد لاحظ المغرب باهتمام مشوب بالقلق ـ ازاء تطور الاحداث الأخيرة في الجزيرة ـ أن هناك نية مبيتة وخرقا مقصودا للاتفاقيات بهدف حرمان الأقلية التركية من ممارسة حقوقها الدستورية ، وتحويل الجزيرة من دولة تتعايش فيها طائفتان الى دولة تنفرد فيها طائفة واحدة بالسلطة ، حتى أن بعض المسؤولين فيها لم يخفوا عزمهم علانية عن ضم الجزيرة الى اليونان ، وهذا ما كاد يتم فعلا خلال الصيف الماضي .

فالاتفاقيات القديمة قد عفى عليها الزمن ، ومن اللائق تعويضها بنصوص جديدة يتم التفاوض من أجلها واقرارها مع ممثلي الطائفتين في الجزيرة ، وان المغرب يرى أن النظام الأساسي الجديد لقبرص ، ينبغي ان يضمن استقلالها ووحدة ترابها وسيادها ، كما انه يعتقد أن لمنظمتنا دورا كبيرا تقوم به سواء في اسداء المعونة لحل المشاكل ذات الصبغة الانسانية التي أضحت ملحة في الجزيرة ، أو في ضمان الاتفاقات التي قد تتوصل اليها الأطراف المعنية . إن الوفاق والسلام في الجزيرة والانسجام والتفاهم بين دول المنطقة المعنية بهذه المأساة لا يمكن تحقيقه الا على أسس هذه المبادئ .

وانه لمما يؤسف له حقا سيدى الرئيس أن هذه المشاكل ليست الوحيدة التي تتطالب من المجموعة الدولية اليقظة والاهتمام الأكيدين ، لا يجاد حل ملائم لها . لقد أخذ الاستعمار يتقهقر بصورة جلية ومستمرة في العالم ، ونحن نشهد نهاية الاستعمار البرتغالي .

ان وفدى لحريص على أن ينوه بهذا النصر الباهر الذى أحرزته حركات التحرير الوطنية لغينيا بيساو (التي يحتل ممثلها مقعده اليوم بيننا) ولانغولا ولموزامبيق . ان ما

أحرزته هذه الأقطار من نصر مؤزر قد كان نتيجة حتمية للنضج السياسي لقادتها وشعوبها ولجرأتهم ولتضحياتهم الجسام التي بذلوها عبر عديد من السنين لنصرة قضيتهم العادلة .

ويسعد الوفد المغربي كذلك أن يتقدم بتهانيه الخالصة والودية الى الحكومة البرتغالية ، اذ أن هذا التحول ما كان له أن يتم الا بفضل واقعيتها وحسن تفهمها لعبرة التاريخ ، ووعيها بالقيم الانسانية وتقديرها لمصالحها الحقيقية الدائمة .

اننا لمغتبطون من صميم الفؤاد بموقف البرتغال الجديد ، هذا بالنظر الى روابط الصداقة وحسن الجوار التي تربطنا بها والتي حرصنا كلانا على الحفاظ عليها .

واذا كان هذا التطور ايجابيا في حد ذاته ، فانه ينبغي أن لا ينسينا الظروف المفجعة التي يحياها شعب زمبابوى واخواننا في ناميبيا وجنوب أفريقيا .

وان على منظمتنا أن تبادر الى اتخاذ اجراءات أكثر دقة وصرامة لتكون موضع تفهم أكبر من لدن حكومة ايان سميث غير الشرعية .

ان التمييز العنصرى الذى يعاني منه شعب زمبابوى ، لا يضاهيه في عالمنا الا ذلك التمييز المسلط على اخواننا في جنوب أفريقيا . فعلى الرغم من القرارات العديدة لمنظمة الأمم المتحدة التي تدين التمييز العنصرى في هذا الجزء من العالم ، فانه لم تصدر عن حكام بريتوريا أية بادرة تبعث فينا الأمل على أن تطورا ما قد يقع من أجل وضع حد لسياسة نبذتها وأدانتها المجموعة الدولية برمتها .

وزيادة على ذلك فان الحكومة العنصرية لجنوب أفريقيا مازالت تصعّد وتتمادى في سياسة القهر والتمييز العنصرى في ناميبيا ، ضاربة بكل قرارات الجمعية العامة الخاصة بها عرض الحائط .

اننا لندين ذلك التفهم الغريب والتواطؤ ، والدعم العسكرى الذى تناله جنوب أفريقيا ، من لدن بعض القوى ، مما يساعدها على أن تمعن ـ وهي في منأى عن كل خوف ـ في مسلكها الذى تدينه جمعيتنا بدون تحفظ ، ان حكومة بريتوريا لازالت متشبثة بمواقفها هذه ، بتجاهلها المتعمد لقرارات منظمتنا وفروعها المتخصصة ولا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي أمام هذا التحدى اذ ينبغي أن تتخذ اجراءات صارمة لوضع حد سريع لهذه الوضعية البغيضة في كل من روديسيا وجنوب أفريقيا وناميبيا .

لقد احتل موضوع تصفية الاستعمار مكانا هاما في مناقشات جمعيتنا دائما ، وقد اعتبره الوفد المغربي من جانبه دائما موضوعا له أسبقية كبرى. وان هذا ليس غريبا من لدن بلد كالمغرب لم يعرف من الاستعمار مجرد شكله العادى أى الاحتلال من طرف دولة أجنبية واحدة ، ولكنه كان ضحية ليس فقط للتقسيم ، ولكن الى تمزيق استعمارى فظيع ؛ فقد أخضع جزء من أراضيه للحماية الفرنسية ، بينما وقع جزء آخر سمي بمنطقة طنجة الدولية تحت ادارة مشتركة لثلاث عشرة قوة ، وتم وضع المنطقة الشمالية تحت الحماية الأسبانية التي ضمت الى سيطرتها كذلك منطقة جنوبية تتضمن طرفاية والساقية الحمراء ووادى الذهب، اضافة الى عدد من القطاعات ، هي قطاع أفنى ومدينتي سبته ومليليه .

واذا كانت هناك أجزاء كبيرة من ترابنا الوطني قد تم تحريرها فان هذا لا ينطبق على أجزاء وقطاعات من أراضينا ما زالت تخضع لاحتلال سلطة استعمارية أوروبية ألا وهي أسبانيا .

في السابع والعشرين من شهر نيسان /أبريل ١٩٥٦ ، تم الاتفاق المغربي الاسباني الذى اعلن انهاء نظام الحماية واستقلال المغرب ، على اساس الوحدة الكاملة لأراضيه ، وبذلك قضي عهد الاستعمار ولو من الناحية الشكلية أو الرسمية .

وقد أعيدت الينا المنطقة الشمالية ، أما في الجنوب فان منطقة طرفاية لم ترتّد الينا الا في عام ١٩٥٨ عقب مفاوضات مضنية طويلة مع اسبانيا ، وبعد عدة مصادمات محلية مع جيش الاحتلال ، وبقي أن يتم تحرير المقاطعتين الصحراويتين : وادى الذهب والساقية الحمراء ، اضافة الى قطاع أفني .

وكان ينبغي على اسبانيا أن تعيد الينا هذه المناطق من اراضينا منذ عام ١٩٥٦ ، على نحو ما فعلت في منطقتي الشمال والجنوب ، بيد أن حكومة مدريد لم تلب طلبنا . فكانت احيانا ترفض ذلك رفضا باتا ، وتلجأ احيانا أخرى الى مراوغات ومناورات متتابعة ومتلاحقة وكان موقفها هذا يكشف عن نيتها على الاستمرار في سيادتها على هذه الأجزاء من ترابنا الوطني .

لقد اضطر الشعب المغربي ، في جهات متعددة من هذه الأقاليم الى حمل السلاح من جديد للنضال ضد الاحتلال الاستعمارى ، وعلى سبيل المثال فان النضال المسلح لقبيلة آيت باعمران ضد القوات الاسبانية المرابطة في أفنى والساقية الحمراء ليشهد على تصميم شعبنا على اتمام تحرير مجموع اراضيه .

ومع ذلك فقد ظلت حكومات صاحب الجلالة المتعاقبة متشبثة بالآمال في ان ترى اسبانيا تعمد الى التعقل والحكمة لعلاج هذا الوضع .

ولعل اعتدالنا ، وحرصنا على انماء روابط الصداقة والتعاون مع اسبانيا ، قد جعلها تتمسك بدوام سيادتها على الصحراء الغربية من بلادنا ، وظلت هذه المسألة معلقة طوال ثمانية عشر عاما . وها هي ذى اليوم تدرج من جديد في جدول أعمال مجلسكم الموقر .

هذه سيدى الرئيس هي المعطيات الأولية لهذه المشكلة .

نعم خلال هذه الفترة استعادت الجزائر وموريتانيا القطران المجاوران للصحراء المغربية استقلالهما الوطني ، بينما ظلت اراضينا وحدها تعاني التجزئة والانفصال بفعل الاحتلال الاسباني .

وهكذا فان الحكومة المغربية التي جنحت دائما الى أسلوب المسالمة ، عمدت في عام ١٩٦٩ الى تسجيل هذه المسالة في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة . ومنذ ذلك الحين وخلال المناقشات المتعاقبة تجلت بصورة واضحة ، حقيقة لا مراء فيها ، مفادها أن انهاء الاستعمار في هاتين المقاطعتين الصحراويتين يقتضي وضع حد لفصلهما عن الدولة المغربية وان جميع تدخلاتنا وتصريحاتنا لخير شاهد على ذلك .

وقد اتخذت لجنة تصفية الاستعمار أول قرار لها في هذا الصدد في ١٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٦٩ ويشير هذا القرار بوضوح الى الملتمس ١٥١٤ (١٥) الصادر في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ الذى ، بني عليه ميثاق تصفية الاستعمار .

وقد قامت الجمعية العامة بالموافقة بالاجماع (باستثناء البرتغال واسبانيا) على قرار ينص بالحرف على :

" دعوة الحكومة الاسبانية بالحاح باعتبارها السلطة الادارية ، لأن تبادر على الفور في اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتحرير أراضي الصحراء من السيطرة الاستعمارية والدخول لهذه الغاية في مفاوضات تتعلق بالسيادة في هذه الأراضي " (نهاية النص) .

وهكذا فان الجمعية العامة صوتت بضرورة الاسراع بتصفية الاستعمار في المناطق الصحراوية كما دعت اسبانيا الى الشروع في مفاوضات حول مشكل السيادة في هذه المناطق (وادى الذهب، الساقية الحمراء ، سيدى أفنى) . اذن فهناك مشكل يتعلق بالسيادة على هذه المناطق يجب حله عن طريق المفاوضات . وهذا ما يؤكد بصورة جلية الطابع الخاص لهذه المناطق والمسارة اللازم تطبيقها لوضع حد للسيطرة الاستعمارية عليهـا .

فمع من دعيت اسبانيا للشروع في هذه المفاوضات : مع الدولة المغربية التي ما برحت منذ عام ١٩٥٦ تطالب باسترجاع هذه المناطق باعتبارها جزءا لا يتجزأ من ترابها ، والتي اتخذت المبادرة بتسجيل هذه المسألة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ومن الواضح أن الحكومة الاسبانية رفضت ، ولا تزال متمسكة برفضها البدء في مفاوضات حول مشكل السيادة على هذه المناطق .

لقد عرضت عليكم فيما سبق نص القرار ١٥١٤ لـ ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ الذى يكوّن القاعدة لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار . ويبدو لي أن من الضرورى

أن أشير بايجاز وتدقيق الى بعض الايضاحات رفعا لكل التباس متعمد او غير متعمد في هذا الشأن .

ان القرار ١٥١٤ لـ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ قد صير الى اتمامه وتوضيحه في اليوم التالي لصدوره بقرار رقمه ١٥٤١ ، (١٥) في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ . وتؤكد فيه الجمعية العامة على وجه الخصوص مايلي (المبدا السادس) بداية النص :

" يمكن أن يقال أن الأرض التي لاتتمتع بالحكم الذاتي ، تضحي متمتعة بحكمها الذاتي :

أ ـ حينما تصبح دولة مستقلة ذات سيادة .

ب ـ عندما تشترك بكل حرية مع دولة مستقلة .

ج ـ عندما يتم ادماجها في دولة مستقلة ."

(نهاية النص)

ومن هنا يتضح بان تطبيقا سليما ونزيها لمبادىء تصفية الاستعمار وتقرير المصير لايؤدى بالضرورة وبصورة تلقائية في كل الحالات الى انشاء دولة مستقلة . فان ذلك يرجع الى الحالات الخاصة لكل منطقة ، وبالأخص الى دوافع واسباب الغزو الاستعمارى والمساومات الامبريالية التى كانت ضحية لها دول ذات سيادة ، وكان هذا هو شأن المغرب ، الذى شاهد فى اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين اجزاء من ترابه الوطني تتعرض للتفكك الى مناطق نفوذ متعددة وللتمزيق .

وان المغرب اليوم كما كان بالأمس ، لايطالب باكثر من تطبيق عادل ونزيه لمبادىء تصفية الاستعمار التي يجب ان تؤدى الى ادماج مقاطعات وادى الذهب والساقية الحمراء في التراب الوطني .

ولنعد الى القرارات التي صوتت عليها الأمم المتحدة فمنذ عام ١٩٦٤ لم تخل اية دورة من دورات الجمعية العامة من اتخاذ نفس التوصيات مع اضافة بعض الفقرات ، طبقا لمجرى سير المناقشات وجميع هذه التوصيات كانت تستهدف تحقيق المبادىء التالية :

١ ـ دعوة اسبانيا الى التعجيل بمسطرة انهاء الاستعمار . .

٢ ـ مطالبتها بكل الحاح أن تتخذ جميع الاجراءات التي من شأنها ان تتيح للسكان

المحليين التعبير بكل حرية وديمقراطية وهذا يقتضي رفع الاجراءات البوليسية واجلاء جيوش الاحتلال .

٣ — دعوة اسبانيا الى السماح للاجئين الذين أبعدتهم السلطة الاسبانية بالرجوع الى ديارهم ومساهمتهم في المشاورات المحلية المحتملة .

٤ — دعوة اسبانيا الى التفاوض اولا ، ثم القيام بالتشاور مع المغرب وموريتانيا ومع أى طرف معني آخر وهذا يعني ان الأمم المتحدة لا تسمح لاسبانيا أن تتصرف من جانب واحد ، كما أنه يعني أيضا كما سبقت الاشارة اليه أن تصفية الاستعمار في هاتين المقاطعتين الصحراويتين يطرح مشكلة السيادة التي لا يبقى بدونها للمفاوضات او المشاورات أى مبرر أو داع .

٥ — دعوة اسبانيا الى السماح لبعثة تسهر على ان تتم المشاورات مع السكان المحليين في جو من الحرية والديمقراطية .. الخ .. الخ .

فماذا كان سلوك الحكومة الاسبانية طيلة مدة هذه السنوات العشر . لقد عمدت هذه الحكومة الى الاستفادة من الالتباس والغموض الناجم عن تكرار المناقشات والتوصيات التي تمت المصادقة عليها .

وكان أساس السلوك الاسباني مبنيا على فكرة مجرد التلويح بمبادئ تصفية الاستعمار وتقرير المصير ، لتتمكن اسبانيا من ادامة سيطرتها واستغلالها لهاتين المنطقتين .

ففي المرحلة الأولى عمدت الحكومة الاسبانية الى تجاهل جوهر القرارات المتخذة . وصممت كما لا زالت تصمم الآن على أن تتصرف منفردة كما يحلو لها ، وهذا هو ما دأبت عليه سياستها . وهكذا فانها :

* ترفض كل مفاوضات أو مشاورات حول مشكلة السيادة على هذه الأراضي .
* وترفض السماح للاجئين المطرودين من ديارهم ، والبالغ عددهم طبقا للصحافة الاسبانية نفسها ٢٠ ألف شخص في العودة الى ديارهم والاسهام في المشاورات المحتملة مع الاهالي المحليين .
* كما ترفض السماح لبعثة من الأمم المتحدة بالتوجه الى هذه المناطق لتقوم بمراقبة عملية تنظيم المشاورات ، ولتسهر على أن تدور هذه المشاورات في جو من الحرية .

لقد تمت اقامة جهاز عسكرى وبوليسي واداري كبير في هذه المناطق فجيش الاحتلال هناك يصل عدده اليوم من ٧٠ ألف جندى الى ٨٠ ألف جندى مقابل عدد من المواطنين لا يزيد عن ٤٥ ألف نسمة .

ومن هنا نلاحظ أن عدد البالغين الذين قد تتاح لهم فرصة المشاركة في عملية التصويت لا يمكن أن يتجاوز ٢٠ الى ٢٢ الف مواطن وهذه الملاحظة تبرز لنا ظاهرة مدهشة وهي ان كل مواطن قادر على الادلاء برأيه سيكون بالضرورة مطوقا بثلاثة جنود من جنود الاحتلال ، فأية مشاورات هذه يمكن الاطمئنان اليها في هذا الجو ؟

أفبهذه الطريقة تريد الحكومة الاسبانية أن تستجيب لقرارات الأمم المتحدة ، وبهذا الجيش المدرع تمكن السكان المحليين من وسيلة التعبير عن ارادتهم ؟

وما أن تمكنت الحكومة الاسبانية من تعزيز الجهاز العسكرى والبوليسي حتى عمدت الى خلق

هيئة مصانعة أطلقت عليها اسم الجماعة واختارت اعضاءها من الموالين لها ، تحت سلطة الاشراف الحاكم العسكرى وقد خولت الحكومة الاسبانية لهذا المجلس المزعوم حق تمثيل السكان المحليين والتعبير عن افكارهم وارادتهم في تقرير مصيرهم .

ان ما تهدف اليه الحكومة الاسبانية هو بقاء سلطانها في هذه المناطق لأمد طويل ، ولذلك فهي الآن بصدد اعداد قانون أساسي تمنحه للصحراء دون مفاوضات أو مشاورات لا مع الأمم المتحدة ولا مع الدول المعنية .

ولكي تضفي اسبانيا على سياستها صبغة المشروعية كان لا بد لها من أن تلجأ الى الأمم المتحدة لتبرر هذا الأسلوب المزيف لتصفية الاستعمار ، ومن ثم ارتأت أن الظرف موات لها لاختيار الأمين العام بنواياها .

وانها بهذا الأسلوب تتظاهر بالدفاع عن الشعب الصحراوي بعد نوايا الضم أو التوسع التي تخامر بعض الدول المجاورة ، كما أنها تتظاهر بضمان حق التعبير بحرية ونزاهة للشعب الصحراوي .

هذا هو فحوى المذكرتين رقم أ / ٩٦٥٥ ، أ / ٩٧٣٦ المقدمتين على التوالي بتاريخ ١١ تموز/يوليه ١٩٧٤ و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، وتذهب هاتان المذكرتان الى حد القول بأن الحكومة الاسبانية على استعداد لمنح كافة التسهيلات للأمم المتحدة للاسهام في المسيرة الرامية الى تقرير المصير ، ولكن هذا لا يعدو أن يكون مجرد وعد ، وسينال من اختصاص الحكومة الاسبانية وحدها تحديد التاريخ الملائم لها لاجراء هذه الاستشارات .

ان مهاترة من هذا النوع لبادية للعيان ، وحكومة صاحب الجلالة ملك المغرب مقتنعة بأن المجتمع الدولي لن يتبنى سياسة تنفرد بها حكومة اسبانيا .

ان ما تهدف اليه الحكومة الاسبانية هو أن تخلق كيانا مصانعا لا يتجاوز سكانه العاملون ٢٢ ألف شخص في مساحة تزيد سعتها على ٢٨٠ ألف كيلومتر مربع وتمتد سواحلها على المحيط الأطلسي بأكثر من ١٥٠٠ كيلومتر .

ان القصد من هذا الكيان المصانع دوام حقيقة الوجود الاستعماري ، واغتصاب مقاطعتين من بلادنا كانتا دائما جزءا لا يتجزأ منها .

ولهذا فان صاحب الجلالة الملك لم يبد في الخامس من شهر تموز/يوليه ١٩٧٤ في

أن يعلن على رؤوس الملأ بأن صبر واعتدال الشعب المغربي لهما حدود لا يمكن تجاوزهمـــا ، كما أكد بأن شعبنا الذى ناضل بحد السلاح لانتزاع استقلاله ووحدة ترابه لا يمكن بحال من الأحوال أن يقبل سياسة الأمر الواقع في مقاطعتين تابعتين للسيادة المغربيـة .

وهكذا سيدى الرئيس .. فان السياسة التي تنفرد بها الحكومة الاسبانية ظلت كما هـــي في جوهرها لم يطرأ عليها تغيير ، كما بقي موقف المغرب كما كان منذ ١٩٥٦ فان الوضع كما هـو معروض علينا الآن يبدو وكاننا عدنا الى ما كنا عليه عند بداية النزاع .

اننا مضطرون اذا ما أردنا أن نحفظ السلام في هذه المنطقة أن نمعن النظر من جديـــد فـي هذا المشكل دون المس بمبادئ تصفية الاستعمار وتقرير المصير ، وهذا يعني بالضـــرورة أن نعطي لهذه المبادئ مدلولا حقيقيا وتطبيقا غير مشبوه ، مع الأخذ بعين الاعتبار الصبغـــة الخاصة التي يكتسبها تحرير الصحراء الغربية .

ولكي تعطي الحكومة الاسبانية أساسا لسياستها الانفرادية أدعت بأن منطقتي وادى الذهـــب والساقية الحمراء كانتا في الأصل اراضي لا تخضع لأية سيادة او ادارة . وكانتا بحسب ما تدعـــي عند بدء الغزو الاستعمارى أرضا خلاء . وهذا يقتضي بأن اسبانيا ليست ملزمة بأن تفاوض المغرب في المسطرة الرامية الى تصفية الاستعمار .

وتجاه هذا الموقف الاسباني ، فان المغرب القوى بحقوقه التاريخية والقانونية والعرقيـــــة والثقافية ، اعتبر دائما هاتين المنطقتين جزءا لا يتجزأ من مجموع التراب الوطني ، ولهذا فانـــه عاقد العزم على أن لا يسمح بخلق مصطنع على ترابه بالذات لأى كيان مهما كان شكله ، وبصـــورة خاصة عندما يعني الأمر خلق كيان وهمي ، القصد منه دوام النظام الاستعمارى .

ان عرض الموقفين على هذا النحو من شأنه أن يظهر بصورة مدققة معطيات النزاع القائـــم بين المغرب واسبانيا منذ سنة ١٩٥٦ .

والامر يتعلق بدءا بالجواب على السؤال التالي : هل كانت المقاطعتان الصحراويتـــان موضوع النزاع في الأصل ـ كما تزعم الحكومة الاسبانية ـ ارضا خلاء لا تخضع لأية سيادة ، وهمـــا لمن احتلهما ؟ أم أنهما في وقت احتلالهما كانتا تحت سيادة وادارة الدولة المغربية ؟!

ان الجواب على هذا السؤال يتيح لنا أن نعطي مدلولا وتفسيرا مرتكزا على القانون والواقـــع لمبادئ تصفية الاستعمار وتقرير المصير .

إن الأمر يتعلق بمسألة لها الأسبقية على ما غيرها ، وتفرض نفسها على الجميع ولها طابع قانوني محض . وانطلاقا من هذا التحليل ، ومراعاة للمحافظة على السلام فان جلالة الملك، اختار مرة أخرى الطريق السلمي لحل النزاع بيننا وبين اسبانيا . فقد ارتأى جلالته في المؤتمر الصحفي الذى عقده في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ عرض ملف هذا النزاع على محكمة العدل الدولية التي هي احدى الأجهزة الهامة في هيئة الأمم المتحدة ، حيث أن من اختصاص محكمة العدل الدولية أن تقوم بالتحكيم بين طرفين في قضية قانونية محضة .

وان المغرب واسبانيا بصفتهما عضوان في هيئة الأمم المتحدة هما بالضرورة خاضعان لقانون المحكمة .

وبالاضافة الى ذلك فان ميثاق الأمم المتحدة يضع في فصله ١٣٦ (الفقرة الثالثة) مبدأ عاما يفرض في جميع الحالات تدخل محكمة العدل الدولية . وينص على ما يلي :

" ان على مجلس الأمن أن يأخذ بعين الاعتبار وبصورة عامة أن النزاع ذا الطابع القانوني يجب أن يحال من قبل الأطراف المتنازعة على محكمة العدل الدولية .

وبتاريخ ٢٣ أيلول /سبتمبر ١٩٧٤ قدمت الحكومة المغربية الى اسبانيا مذكرة تدعوها فيها الى أن تنضم اليها في تقديم مطلب ، وفق المسطرة الجارية لدى محكمة العدل الدولية . فاذا ما تم الاتفاق على هذا المسعى المباشر ، باشتراك بين الطرفين المتنازعين المغرب واسبانيا فان امكانات الوصول الى حل سلمي لمشكل مستقبل الصحراء الغربية ستصبح اكثر وضوحا لاستنادها على الحق والانصاف .

واذا لم يكن سلوك هذا المنهج ميسورا ، لسبب او لآخر فانه يبقى لنا أن نلتجئ الى محكمة العدل الدولية لا بقصد اجراء التحكيم ولكن للحصول على رأيها في موضوع ذى صبغة قانونية بصفة استشارية صرفة . وللجمعية العامة او لمجلس الأمن أن يرجع الى هذه المحكمة لمعرفة رايها طبقا للفصل ٩٦ فقرة ١ من الميثاق وطبقا للفصل ٦٥ من قانون محكمة العدل الدولية . ان رأى محكمة العدل الدولية في موضوع قانوني له أهمية عظمى تضاهي أهمية التحكيم نفسه .

وعلى كل حال فان في امكان الجمعية العامة ، اعتمادا على رأى المحكمة ، ان تفصل بصورة حاسمة المشكل السياسي لمستقبل مقاطعتي الساقية الحمراء ووادى الذهب .

ولذلك فان حكومتي قررت في حالة عدم موافقة الحكومة الاسبانية على المسطرة الأولى أن تلجأ الى الجمعية العامة التي لها كل الصلاحيات لتطالب من محكمة العدل الدولية أن تدلي برأيها في هذا الموضوع .

ان النزاع بيننا وبين اسبانيا استمر منذ ١٨ عاما ، وهو مسجل في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عشر سنوات . وان القرارات والتوصيات التي صودق عليها اصطدمت دوما بمسألة يجب النظر فيها قبل غيرها ، وهي معرفة ما اذا كانت هاتان المقاطعتان الصحراويتان تابعتين لسيادة ما أم أنهما كانتا أراضي خلاء مفتوحة لأى احتلال .

ان حكومتي لمقتنعة كل الاقتناع بأن اعضاء هذه الجمعية الموقرين ، وخصوصا ممثلي الدول الافريقية والعربية والاسلامية وكل الدول المتعلقة بمبادئ السلام والعدل لا يمكن ان يظلوا غير مبالين بهذا النداء الذى يتوجه به المغرب اليهم ، لينتصر القانون والخلق الدولي ومبادئ الأمم المتحدة على كل الاعتبارات .

اسمحوا لي في هذا الاطار أن أتوجه بنفس النداء وبصفة أخص الى موريتانيا ، البلد الشقيق الذى نعلم أن له نفس الاهتمام للمحافظة على السلام في هذه المنطقة ، وأنه تحدوه نفس الرغبة في اتخاذ كل الوسائل المطابقة لميثاق الأمم لينتصر القانون والعدل .

ان شعبي المغرب وموريتانيا وقادة البلدين يشعرون شعورا عميقا بالصلات التاريخية والسلالية والاقتصادية والثقافية التي تربط بينهما . ان العلاقات الأخوية الوثيقة التي تربط بين البلدين وبين الشعبين لتبشر بنمو وازدهار مستقبلهما .

وانطلاقا من هذه الرؤية فان المغرب يعلن أن موريتانيا يعنيها مستقبل الصحراء ولا يمكن الا أن تساهم لما لها من حقوق في ايجاد حل ومخرج للنزاع القائم بين المغرب وموريتانيا من جهة واسبانيا من جهة أخرى . وبهذه الروح أدعو باسم حكومتي حكومة موريتانيا الشقيقة أن تنضم الينا لمطالبة محكمة العدل الدولية بأن تدلي برأى استشارى طبقا لما طالبت به حكومة المغرب هذه المحكمة .

ان حكومتي بصفتها عضوا منتسبا بميثاق الأمم المتحدة تعتبر أنها أسهمت في توضيح جوانب المشكلة المتعلقة بتحرير المنطقتين الصحراويتين ، وبالتالي بمستقبلهما السياسي .

وأرى من الواجب أن أعلن بصفة ودية ، وفي الوقت نفسه أحب أن أؤكد بكل صرامة ـ ان المغرب لا يمكنه أن يقبل بحال أن يوضع أمام الأمر الواقع من طرف الحكومة الاسبانية التي ما برحت تتصرف تصرفا يهدف الى الفصل النهائي لهاتين المنطقتين التي مارس المغرب عليهما سيادته عبر القرون وبصورة دائمة ومستمرة .

ان عناد واصرار الحكومة الاسبانية على موقفها هذا يلحق ضررا بالغا بوحدة بلادنا الترابية وقد يؤدى ذلك الى الاخلال بالسلام والأمن الدوليين ، والتعاون الدولي .

لقد تضمن القرار ١٥١٤ (١٥) بتاريخ ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٠ الذى حرصت الحكومة الاسبانية على الاستناد اليه فقرة لها مدلول قوى تنص على ما يلي :

"إن كل محاولة يقصد منها التحطيم الجزئي او الكلي للوحدة الترابية لبلد ما تتعارض مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة" .

واستسمح الحكومة الاسبانية بالقول أنني عندما أشرت الى هذه الفقرة من القرار (١٥١٤) فانها نفس الفقرة التي اعتمد عليها ممثل الحكومة الاسبانية بحق عندما طالب برجوع جبل طارق لاسبانيا .

لقد اعتبرت الجمعية العامة قضية جبل طارق قضية اقرار للوحدة الوطنية والترابية لاسبانيا لا قضية لتقرير المصير وهذه بالضبط هي قضية الساقية الحمراء ووادى الذهب اللتين كانتا دائما جزءا لا يتجزأ من ترابنا الوطني كما يشهد بذلك التاريخ والجغرافية والثقافة واللغة وكثير من المعاهدات الدولية. ومن اليسير على اسبانيا أن تدرك أن ما اعتبرته بحق غير مقبول بالنسبة لجبل طارق لا يمكن ازاحته بالنسبة الى المقاطعتين الصحراويتين ولنفس الأسباب والدواعي .

ان الحكومة الأسبانية تدرك أكثر من غيرها أن تاريخنا نزيها وعادلا للقرار ١٥١٤ يكمن في تجاوب ملائم بين مبدأ تصفية الاستعمار من جهة واحترام الوحدة الترابية للدول ذات السيادة وأن ترابنا الوطني في مجموعه ونفسه الذي كان موضع مساومات في غيبة عنا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، تلك المساومات والاتفاقيات الودية التي أبرمت بين دول استعمارية والتي أدت الى تقسيم بلادنا وتجزئتها الى مناطق نفوذ لا يمكن أن تكون ملزمة للمغرب ، كما يقضي ذلك القانون الدولي ومجرد اعتبار الخلق الدولي .

لقد قاوم شعبنا طيلة قرون كل تسرب أجنبي للمحافظة على استقلال البلاد ووحدة أراضيها ولنكتف ببعض الأمثلة التاريخية التي لها مدلول عميق لدى الشعب المغربي ، ونذكر بالمجاهد ماء العينين الذي ينتمي الى عاصمتي الساقية الحمراء ووادي الذهب ، والذي حمل السلاح ضد الغزاة المستعمرين انطلاقا من عاصمتين العاصمتين نفسهما ، متوجها شمالا حتى حل بمدينة مراكش سنة ١٩٠٨ . وحل هناك حدث تاريخي أكثر من هذا يبرز بصورة رائعة اصرار الشعب المغربي على المحافظة على كيانه الوطني ووحدته الترابية . ؟

ولنا أن نستخلص درسا وعبرة من هذا التاريخ المجيد من النضال أسوة بسائر الشعوب التي أكتوت بمرارة الطغيان الاستعماري .

ان حرية الشعوب هي قبل كل شيء من صنع الشعوب نفسها .

السيد بلاجا (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية) السيد الرئيس : اسمحوا لي أولا ، باسم وزير خارجية ايطاليا السيد مورو ، والوفد الايطالي أن أهنئكم بانتخابكم بالاجماع . وأن هذه التهنئة الصادقة تستجيب لعدة دوافع : أولا ، الصداقة التي تجمع بلدينا ، والحضارة ، حضارة البحر الأبيض المتوسط المشتركة ، وتقدير حكومتي لسياسة الجزائر الخارجية ؛ واعجابنا بصفاتكم البارزة كدبلوماسي ورجل دولة .

وباسم وفد ايطاليا أريد أن أحيي كذلك وأهنيء سعادة السيد بنيتس الذي ترأس بنجاح وبمهارة دورتنا الثامنة والعشرين ، وكذلك الدورة السادسة غير العادية . وأن وفد بلادي يحيي كافة بلاد أمريكا اللاتينية من خلال شخصية بنيتس حيث تجمعنا ببلاد أمريكا اللاتينية علاقات وثيقة .

واني أحس بتضامن كبير مثلهم مع شعب عندوراس ، الذي عانى من مأساة تأثر لها الشعب والحكومة الايطالية أيما تأثر .

كما أن الوفد الايطالي يريد أن يشيد بالشخصية البارزة للسكرتير العام السيد فالدهايم ، اذ أننا نقدر جهوده وحكمته ومثابرته في بحثه عن حل سلمي عادل للأزمات التي ظهرت في أفق الحياة الدولية في الفترة الأخيرة .

وكما أشار الى ذلك عدة مندوبين سبقوني ، فاننا نواجه وضعا دوليا بسبب مشاغل قوية . ان مسألة الشرق الأوسط لا يزال يكتنفها الغموض ، كما أن أزمة قبرص سببت توترا في العلاقات بين الطائفتين في الجزيرة ، بالرغم من أنه تجمعهما روابط وثيقة ، وبالرغم من الروابط التي تجمع بين بلدين تنتمي اليهما الطائفتين .

ومن ناحية أخرى ، فان المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح لم تستجب حتى الآن للآمال الانسانية التي تريد أن تعيش في عالم متحرر من الخوف .

وأخيرا ، فان الوضع الاقتصادي ـ الذي وجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامنا لخطورته ـ قد جعل السكرتير العام يضعه في مقدمة تقريره بشأن نشاط المنظمة ويتحدث عن المشكلات التي تجعل المجتمع الدولي يتعرض لأزمة عالمية ذات خطورة غير عادية . وقد تحدث عن " الاضطرابات " وعن العلامات التي لا تبشر بالخير قائلا ان ذلك يعتبر علامات لتصدع في النظام الدولي .

ولكن لحسن الحظ نستطيع أن نتكلم عن بعض الأحداث المشجعة مثل قبول ثلاثة أعضاء جدد في منظمتنا ، اذ أن هذا يبعث ارتياح كبير لنا لأن الأمم المتحدة قد أخذت تقترب من هدف أساسي لها ، هو التمثيل العالمي للبشرية .

ان قبول بنجلاديش وجرانادا ، وغينيا ـ بيساو له مغزى خاص ، اذ أن ذلك علامة على تحسن سياسي في جنوب شرقي آسيا وهو يبشر بمستقبل أفضل . ونأمل أن يكون الوضع كذلك بالنسبة للقارة الأفريقية .

وأريد أن أشير الى اتفاق الجزائر بين البرتغال وغينيا ـ بيساو ، وكذلك اتفاق لوساكا الخاص باستقلال موزامبيق . ان هذه الاتفاقات تبشر بالخير وهما ليسا ماعين فقط لأنهما يتجنبان سفك دماء جديدة ، بل أن ترابط الحوادث الذى أدى الى نهاية الحكم السابق في البرتغال ، وكذلك للبيان الذى نشر عند ازار السكرتير العام لشبونه ، والاتفاقات التي تلت ذلك ، كل هذا يدل على أن الحرية لا يمكن تقسيمها ولا يمكن أن تكون من نصيب البعض ويحرم منها البعض الآخر . كما أن ذلك يدل على الدور الذى يجب أن يلعب في عملية تصفية الاستعمار عن طريق منظمة الأمم المتحدة ، وعن طريق مجموعة من الدول ، وعن طريق الدول فرادى .

وفي هذا الصدد فانني أريد أن أشير الى ثلاثة بيانات ايطالية حديثة ، ففي ١٠ يونيو/ حزيران أعلنت الحكومة الايطالية أنها تعتبر من الايجابي فتح مفاوضات بين البرتغال وحركة التحرير لبلاد ماوراء البحار ، ويتضمن استعداد ايطاليا للمشاركة حتى يتحقق حصول الشعوب الأفريقية على حقها في تقرير المصير .

وفي ١٢ آب/ أغسطس ، عندما أعلن الاعتراف بغينيا بيساو ، نشرت حكومة ايطاليا تصريحا قالت فيه مايلي " ان حكومة ايطاليا كانت دائما تؤيد تصفية الاستعمار وفي ضمان استقلال البلاد التي تتمتع بالحكم الذاتي . وكذلك تؤيد استقلال الشعوب التي كانت خاضعة للاستعمار " .

وفي ١٥ ايلول/ سبتمبر أعلنت الحكومة فقرة من اعلانها تقول :

" ان ايطاليا مبتهجة لتطور المفاوضات بين البرتغال وفريليمو ، اذ أن ذلك يسهل الاتصالات التي تستهدف المساعدة على فهم الأهداف ووجهات النظر للأطراف المعنية على نحو أفضل . وان ذلك يعبر عن تأييد ايطاليا الكامل للأهداف الخاصة باستقلال الشعوب ، وحق تقرير

المصير ، تلك الشعوب الخاضعة للنفوذ الاستعماري . وكذلك اعتراف ايطاليا بالدور الذي يمكن أن تلعبه من أجل تصفية الاستعمار بشكل سلمي القوى السياسية التي تعبر عن طامح شعوبها".

ان هذه التحريجات قد أدلى بها عندما بدأت البلاد الخاضعة للاستعمار البرتغالي تستقل ، ولكنها في الحقيقة تعبر عن موقف ايطاليا من قضية القضاء على الاستعمار بشكل عام . اذ أنها تريد أن يقضى على هذا الاستعمار بأسرع وقت ممكن . كما أن ايطاليا تنبذ كل ايديولوجية سياسية تقوم على التمييز العنصري وتدين الفصل العنصري . وفي هذا الصباح فان وفد ايطاليا قد أثبت ذلك عندما صوت مؤيدا القرار رقم (A/L.731/Rev.1) بالرغم من أن بعض أجزاء هذا النص كانت تثير شكوكا من الناحية القانونية . وان بلدي يجدد تعهده في تأييد الجهود التي تبذلها منظمتنا وفقا لما نادى به الميثاق : " التأكد من الاحترام العالمي لحقوق الانسان وللحريات الأساسية للجميع ، دون أي تمييز يقوم على العنصر ، أو الجنس ، أو اللغة ، أو العقيدة " .

لقد تغيرت أمور كثيرة منذ ثلاثين عاما ، تلك الأعوام التي شهدت وجود منظمتنا . أن الجمعية يجب أن تأخذ في الاعتبار عندما تبحث الاقتراحات المتعلقة باعادة النظر في بعض نصوص الميثاق ، عليها أن تبحث الاقتراحات التي تقدمت بها عدة دول من بينها ايطاليا ، حتى يمكن للأمم المتحدة بأن تواجه على نحو أفضل الحقائق الدولية التي أصبحت تختلف عن الأوضاع التي سادت في الماضي ، خاصة وأن هذا التطور يسير بخطى حثيثة . والى أن يتم ذلك فان هدفنا المفيد وان كان متواضعا ، يمكن بلوغه ، وهو أن نصل الى أقصى درجة من الترشيد والفعالية في استخدام الموارد البشرية والمالية التي تتوفر لدى المنظمة ، وخاصة فيما يتعلق بالاختيار المهني والاستخدام المعتدل للموارد المالية للمنظمة .

وأود الآن أن أشير الى الوضع الاقتصادي العالمي . انه يتسم كما قلت باضطرابات ذات ضخامة مقلقة ، فمن ناحية نجد أن الدخل الفردي والوطني ، يتعرض لأزمة لم تعرف منذ عدة أجيال . ومن جهة أخرى فهناك تضخم يواكبه انكماش . وان هذا يجعل السياسة الاجتماعية في كافة البلاد تتعرض للخطر . وكذلك يعرض التنمية للخطر . ويخشى أن يؤدي ذلك عندما يحاول كل شخص أن يحد من نتائج هذه الأوضاع الدولية أو يتملص منها ، يخشى أن يعرضنا ذلك الى خطر أشد وأقوى . فكما حدث في الثلاثينات ، فان التعاون الدولي عندئذ قد حلت محله النزعات الفردية مما أدى الى ضعف التبادلات الدولية وأضر ذلك بكافة البلاد دون تفرقة . ونحن معرضون اليوم لهذا الخطر .

ولهذا فنحن ندرك التكافل الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي العالمي اليوم ، ان هذا التكافل يعني مسئولية عامة في القرارات التي نتخذها ، سواء على الصعيد العالمي أو فيما يتعلق بسياستنا الوطنية ، كل على حدة ، حتى نحدد نظاما عالميا ، تجاريا وماليا ، يتسم بالاستقرار ويستايع أن يكفل لنا أن نتقدم جميعا في طريق التنمية .

ان هذه المبادىء الأساسية المتعلقة بالعدالة والاستقرار هي التي جعلت الرئيس الكسيكي يقترح اعداد ميثاق بحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وهذه المبادرة أيدتها ايطاليا باهتمام كبير ، وان الوفد الايطالي يأمل أن الاتصالات التي ستتم من خلال هذه الدورة سوف تسمح بحدوث تقدم كبير .

ان ضرورة وجود أسس عادلة مستقرة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، قد أقرت بها الجمعية العامة عندما عقدت دورتها غير العادية السادسة في نيسان / أبريل الماضي .

وان لم يكن هناك نظام دولي اقتصادي وعالي ، فان ذلك سيجعل الدول التي لا تتوفر لديها ثروات كافية وموارد طبيعية كافية تتعرض لأزمات كبيرة ، كما تتعرض لذلك الدول التي لديها موارد ضعيفة .

وهذا ينطبق على كثير من البلدان النامية ، وخاصة تلك الدول الأشد فقرا . فهذه الدول هي التي ستتعرض أكثر من غيرها الى نتائج أزمة الطاقة التي لا يمكن اصلاحها ، وكذلك للأزمة النقدية ، وغدا يحتمل أن تتعرض أيضا الى أزمة اقتصادية كبرى . ان ايطاليا تؤيد تلك الدول ، بالرغم من أنها تتمتع بمستوى اقتصادي مختلف ، ان ايطاليا في الحقيقة محرومة من الموارد الطبيعية ، وان تلك الأزمة الدولية تجعلها تواجه اضطرابات لا تتوفر لديها الموارد لمواجهتها .

اننا يجب أن نتضامن بشكل حقيقي حتى نستطيع أن نواجه مشكلات الاقتصاد الدولي ، حتى توزع الثروات بشكل أكثر عدالة ، وتستخدم الموارد بشكل أكثر فعالية ، وتتحقق علاقات أفضل بين الانسان وبيئته . وأفكر بشكل خاص في مشكلات الطاقة ، والسكان ، والغذاء ، وتمويل التنمية ، والتقدم في نشر التكنولوجيا .

ان هذا الايمان هو الذي جعل ايطاليا ترحب وسط المجموعة الأوروبية بالنداء الذي وجهه السكرتير العام لمنظمتنا من أجل وضع برامج عاجلة لمساعدة البلدان التي تأثرت كل التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية . وان بلادي تؤيد توثيق العلاقات بين المجموعة الأوروبية وبين البلدان النامية التي تعتبر منتسبة الى تلك المجموعة أو غير منتسبة ، أو البلدان التي تقيم بلادي معها علاقات مساعدة تقليدية .

ومنذ وقت قريب فان مندوب فرنسا ، عندما تكلم باسم بلد يترأس المجموعة الأوروبية ، طلب أن يدرج في جدول الأعمال في هذه الدورة مسألة حق المجموعة الأوروبية في التمتع بمركز المراقب لدى منظمة الأمم المتحدة ، وتلك مبادرة سوف تسهل اشتراك المجموعة الأوروبية في البحث عن حلول مقبولة للجميع .

وفيما يتعلق بمشكلة الطاقة ، ان الحكومة الايطالية رأت دائما انه يجب ان تتجنب كل

مجابهة بين البلاد المنتجة والبلاد المستهلكة للبترول ، وأن نضمن لكل بلد الحق في التصرف في موارده ، وأن نتجنب في نفس الوقت حدوث أزمة في الأسعار وفي التموين ، اذ أن نتائجها سوف تجعل اقتصاد كافة البلاد يضطرب اضطرابا شديدا .

ولهذا فان بلدى مهتم بأزمة الطاقة ، وهو يعمل مع مجموعة الاثنى عشر للتنسيق ، التي تريد أن تحقق حوارا بناء بسرعة مع البلاد المنتجة للبترول . وبنفس الروح فان بلدى أيدت المبادرة التي اتخذتها الجزائر لعقد الدورة السادسة غير العادية للجمعية العامة .

ان ايطاليا ، التي تعتمد على البلاد الخارجية اعتمادا يكاد يكون كليا بالنسبة للطاقة ، والتي تعتمد على التجارة الخارجية ، تهتم باهتمام كبير ازاء المشكلات التي تواجهها البلاد النامية . وهي تريد أن تحل المشكلات الاقتصادية حلا مرضيا للجميع .

ولنلخص ما قلناه : ان حق البلاد المنتجة في أن تستخدم مواردها كما تريد ؛ ضرورة استقرار الاسعار بشكل مربح وعادل بالنسبة للجميع ؛ توجيه الاستخدام الفعلي للايرادات المتحققة من البترول بحيث تستخدم استخداما فعالا ؛ تقوية العلاقات والتعاون بين البلاد المنتجة والبلاد النامية غير المنتجة ، تلك هي المبادىء التي ترى حكومتي من الضروري الاهتداء بها .

ان ضرورة العمل على الصعيد العالمي قد أقرت بها الأمم المتحدة ، كما يدل على ذلك المبادرات الثلاث الكبرى التي رأت بحكمة أن تبدأها هذا العام ، وهي مؤتمر السكان ومؤتمر الغذاء والمؤتمر الثاني العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذى سينعقد في الربيع القادم .

وفي اطار التعاون الدولي ، يوجد أيضا المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار ، الذى انعقدت دورته الثانية في كراكاس منذ وقت قريب .

ونحن نأمل في المجال الأخير الذى يتسم بأهمية كبرى للانسانية ، نأمل أن يتم التوصل الى حلول عادلة توفق بين المصالح المشروعة لمختلف الدول وبين مصالح المجتمع الدولي .

ومن الواضح أن النداء الموجه للتعاون الدولي لا يمكن أن يستجاب اليه الا اذا حوفظ على السلام في مجتمع بناع العالم.

وفي هذا الصدد ، فنحن لا نخفي أن مسألة الشرق الأوسط والأزمة التبريرية تعتبران بالنسبة لبلدى مصدرا للقلق الخطير نظرا للأوضاع الجغرافية التي تشغلها بلادى في البحر الأبيض المتوسط .

ففي الشرق الأوسط لا زال التوتر قائما بل أنه يزداد ، بالرغم من بعض التقدم الذى تحقق بفضل جهود وزير خارجية الولايات المتحدة ؛ ان هذا التقدم قد أدى الى وضع اطار للمفاوضات، وتم ذلك في نطاق الأمم المتحدة ، والى فصل اشتباك القوات وقد ضمن ذلك بشكل حاسم منظمتنا .

ولكن يجب بذل جهود جديدة للتغلب على اختلاف الآراء بين الأطراف المعنية . وهذا يتطلب أولا الصادقة الشجاعة من هذه الأطراف ، اذ يجب أن تقتنع بأن مصالحها هي أن يتحقق سلام عادل دائم مفيد لكافة بلاد المنطقة عن طريق المفاوضات السلمية .

ويجب أن يطبق القرار ٢٤٢ الذى اتخذه مجلس الأمن في عام ١٩٦٧ ، تطبيقا كاملا . فان مجلس الأمن بهذا القرار قد وضع مبادئ تسوية النزاع بحيث يضمن السيادة والتعايش السلمي لكافة بلاد المنطقة ، في اطار حدود آمنة معترف بها . ان الانسحاب من كافة الأراضي التي احتلت بعد ٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، وفقا لمبدأ عدم اكتساب الأراضي بالقوة ، يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق اعادة السلام .

كما أن احترام أمن كافة بلاد المنطقة يجب أن نصل اليه عن طريق الاتفاق السياسي لا عن طريق الحرب ، اذ أن التعايش بين هذه الدول ضرورى ويجب أن يعتبر شيئا ممكنا .

أما الجانب الآخر من أزمة الشرق الأوسط ، فهو يتعلق بالشعب الفلسطيني ، الذى لا يمكن انكار محنته في تقرير مصيره بنفسه ، ان وزير خارجية ايطاليا ، السيد مورو ، قد أتيحت له الفرصة ليؤيد منذ ١٩٧٠ أن هذه مشكلة ذات طابع سياسي ، لأنه لا يمكن أن نرفض أن يكون للشعب الفلسطيني وطنه الخاص . ولهذا فان المناقشة العامة بالمسألة الفلسطينية هامة جدا ، تلك المسألة التي ستدرسها الجمعية العامة . ونريد أن تكون هذا المناقشة بناءة ، أى أنها تقوم على العدالة والواقعية اذ أن ذلك سيعطينا خطوطا رائدة هامة بالمفاوضات القادمة المتعلقة بالسلام.

كما أن تقدم هذه المفاوضات ، لا نريد أن يتعرض للخطر بسبب مبادرات عسكرية . وفي هذا الصدد فانه يبدو من الضروري أن نمد الفترة المحددة لقوات الطوارئ التي حددت مدتها وفقا لاتفاقيات فض اشتباك القوات . كما أن ايطاليا تأمل ألا تحدث أعمال ارهابية لا يمكن أن يتقبلها المجتمع الدولي ، مهما كانت الأهداف التي تستلهم منها تلك الأعمال ، كما أن الأعمال الانتقام مستنكرة بشدة لأن هذه الأعمال تسبب موت الضحايا ، كما أنها تتم في أراضي لبنان ، الذي يتوقف عليه استقرار الأوضاع في المنطقة بأسرها.

وفيما يتعلق بقبرص ، فان التوتر الذي نشأ عن انفجار أعمال العنف ، قد جعل هذه الأزمة التي كانت كامنة تظهر ، وقد زاد من خطورتها انقلاب ١٥ تموز/ يوليو.

ومن المهم أن نجد لهذه الجزيرة حلا يأخذ في الاعتبار المطالب المشروعة للطائفتين ، وأن تجعل كل مجموعة تستطيع أن تتعايش تعايشا سلميا ، وتكفل بعزم سيادة وسلامة تراب الجزيرة . تلك هي الرغبة التي تعرب عنها بلادي ، التي أيدت دائما - دون شرط - جهود المنظمة في قبرص، والتي أعربت عن تأييدها للاجراءات التي اتخذها مجلس الأمن عندما عرض عليه السكرتير العام المشكلة ، والتي أدت الى اتخاذ القرار ٣٥٣ (١٩٧٤) الذي كان أساسا للتوصيات التي اتخذت بعد ذلك.

وبالرغم من جهود المنظمة ، فان المؤتمر الذي انعقد في جنيف لم يؤت ثماره المنشودة ، فقد رأينا في قبرص مأساة جعلت آلاف الأشخاص هناك يتركون ديارهم.

ان المحادثات التي بدأت بين الطائفتين القبرصيتين ، بعد تدخل السكرتير العام، تلك المفاوضات التي بدأت لوضع حد لهذا الوضع الأليم ، تستحق منا كل تشجيع لأننا نأمل أنها سوف تؤدي كذلك الى تطورات سياسية.

وفيما يتعلق بجوهر المشكلة ، فان الدول التسع للمجموعة الأوروبية ، سواء في مجموعها أو كل دولة على حدة ، قد تدخلت عدة مرات ، وهي تعلق أهمية كبرى على سرعة حل الأزمة ، وان بلدي مهتمة بحل هذه الأزمة لأن قبرص قريبة منها ، كما أن هناك علاقات بين ذلك البلد وبين المجموعة الأوروبية ونحن نأمل في توثيقها .

كما أننا نأمل أن تبذل الأطراف المعنية كل جهودها لحل الأزمة ، مع احترام الكرامة الوطنية لكل طائفة ، نظرا لما حدث من تغيرات في الجزيرة منذ اتفاقيات زيوريخ ولندن ، مع احترام استقلال الجزيرة وسلامة أراضيها .

ان مشكلة السلام لا تقتصر على اعادته الى المنطقة التي يشب فيها النزاع أو التي تكون فيها أزمة كامنة . فهي أوسع نطاقا من ذلك فانها ترتبط بالأمن ، وهذا الأمن سيكون ضعيفا اذا قام على الخوف المتبادل .

وفيما يتعلق بنزع السلاح ، فقد أشرت من قبل الى النتائج غير المرضية التي تحققت حتى الآن ، ويجب أن نأمل أن مؤتمر نزع السلاح سيستطيع أن يضع حدا لهذا التسلح ، ومن الممكن أن نقول أن هناك خمسة أعضاء جدد سوف ينضمون الى اجتماعات اللجنة المهتمة بذلك .

كما أن بلدى كان يعارض دائما في انتشار الأسلحة النووية . وان هناك عقبات قد اعترضت المعاهدة التي وقعت أي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وان بلدى يرى أنه من الضرورى تشجيع استخدام الطاقة النووية لأهداف سلمية ؛ وهو يأمل أنه عندما ينعقد مؤتمر اعادة النظر في الاتفاقية ، يجب النظر في تكييفها مع الأوضاع الدولية الجديدة بحيث تعمل على الانضمام العالمي لها ، وبذلك تتاح لها فرصة النجاح .

وفيما يتعلق باتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية أيضا ، فانني أريد أن أذكر بالمادة السادسة ، التي تضع في سياق شامل المشكلة ، وهي أن نعمل عن طريق اجراءات في ميدان الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية ، نعمل الى نزع شامل كامل للسلاح تحت اشراف دولي قوى فعّال ، يتفق مع رغبة المجتمع العالمي بأسره .

لكن هذا الهدف لا يزال بعيدا ، ومن السذاجة ألا نأخذ في الاعتبار العقبات الكثيرة التي تعترضه ، ولكن بالرغم من ذلك فقد تحققت خطوة كبرى في هذا السبيل ، عندما تحقق جو من الانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب .

ان الانفراج في العالم يعني الانفراج بين الدول الكبرى ، ولكن الانفراج لن يكون له معنى حقيقي اذا لم يواكب ذلك خطوات بناءة تتخذ ما كافة الدول الأخرى . ان الانفراج يبعد خطر اندلاع حرب نووية ، وهو بذلك يتخذ مغزى عالميا .

انه يجب ألا يكون الاستزار في التعايش السلمي فقط ، بل يجب أن نصل الى مرحلة فعالة تقوم على التعاون بين الدول وعلى البحث عن نماذج جديدة وعن قواعد في السلوك على الصعيد الدولي .

تلك هي الدوافع التي عمل من أجلها المؤتمران الخاصان بالتعاون المتعدد الأطراف، وكان الأول خاصا بالتعاون لتحقيق الأمن في أوروبا ، وقد عملت أوروبا في الحقيقة في هذا المؤتمر لتحقيق المصير المشترك لها ، بعد أن تامت بينها الحروب في الماضي ، وهي الآن مقتنعة بأنه يجب الوصول الى وسائل التغلب على الحذر والعداء المتبادلين .

ان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، يريد أن يبحث بعمق المشكلات المشتركة لمجموعة من البلاد التي تريد - لكي يتحقق تفهمها ويتوادا - أن يتم التعاون بين الشعوب والبلاد .

ان هذا المؤتمر يجرى في اللحظة التي بدأت فيها الاتصالات بين المجموعة الأوروبية وبين مجلس المساعدة والتعاون الاقتصادي المشترك ، وهي تعتبر ادراكا لبعض الحقائق التي تعتبر أساسا لتحقيق سلم دائم . وبهذه الروح ، التي تهدف بشكل ضمني لوضع حد لعدم الاستقرار السياسي الذي كان موجودا منذ عام ١٩٤٥ ، وأن المواد ٥٣ و ١٠٧ من ميثاق الأمم المتحدة يجب اعتبارهما عتيقتين .

ان الأمن والتعاون في أوروبا لا يمكن الفصل بينهما وبين الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط ، حيث امتداد أوروبا السياسي والاقتصادي الطبيعي . ومن رأى ايطاليا أن هناك رابطة بين أمن المنطقتين . ومنذ يونيو ١٩٧٢ ، وفي تشرين الثاني / نوفمبر من نفس العام ، أى عند التحضير لهذا المؤتمر الأوروبي ، سعى بلدى لاتخاذ اجراءات لادراج عدة فقرات

تشـــير الى الروابط بين البحر الأبيض المتوسط وبين أوروبا ، ودعت بعض بلاد البحر الأبيـــض المتوسط الى تقديم وجهات نظرها الى مؤتمر جنيف .

انني في هذه الكلمة الطويلة ، لن أعالج موضوعات أخرى ، مثل ملف الأطلسي الذى تشترك ايطاليا فيه باخلاص ، اقتناعا منها بأن دورا لا يزال أساسيا من أجل المحافظة على استتباب الأمن الدولي والتعاون المثمر بين الشعوب ، حتي ولو اختلفت نظمها السياسية .

وأريد أن أشير بشكل خاص الى بدء الحوار العربي الأوروبي ، وذلك بعد مؤتمر القمة فـــي الجزائر واجتماع كوبنهاجن ، الذى شاركتم فيه بلدكم وشاركتم فيه شخصيا ، ياسيدى الرئيس ، مشاركة هامة .

وعند تأييد هذه المبادرة فان المجموعة الأوروبية ، رأت العمل وفقا لمبادىء سياستها بشأن البحر الأبيض المتوسط .

وان فتح الحوار يهدف الى تركيز الجهود من أجل فهم كامل وتعاون فعال ، في اطار عضـــوى تام . ان العلاقات الجديدة التي ستترتب على ذلك ستدخل في سياق التطور على المدى الطويل ، الذى يأخذ في الاعتبار العلاقات التاريخية والثقافية والاجتماعية وللتكامل الاقتصادى ، وقصارى القول للمصالح المشتركة بين مجموعة الدول الأوروبية ومجموعة الدول العربية .

وأريد أن أنهى كلمتي مؤكدا الملاحظات التي قدمتها بشأن المشكلات الدولية ، قائلا أن هـــذه الملاحظات تدل على أن المجموعة الأوروبية لها حقيقة ملموسة في المجال الاقتصادى وكذلك فـــي المجال السياسي . وان النتائج التي أحرزت يجب أن تشجع على احراز نتائج أخرى .

ان ايطاليا مقتنعة بأنه يجب أن نسـير قدما في الجهود المبذولة من أجل بناء صـــرح أوروبا ، حتى يمكن أن ينشأ نظام اقتصادى جديد في أوروبا ، وحتي يربح الاتحاد الأوروبـــي عاملا حاسما للاستقرار وللتنمية الاقتصادية المنسجمة للمجتمع الدولي بأسره .

السيد الصباح (الكويت) السيد الرئيس ، يسعدني أن أعرب لكم باسم الكويت حكومة وشعبـــا عن أطيب التهاني وأحرها لانتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمـــم المتحدة . ان انتخابكم بالاجماع دليل على المكانة الرفيعة التي تحتلونها في الأوساط الدوليـــة

كرجل يتمتع بخبرة واسعة . ولقد عرفتكم في الاجتماعات العربية وفي جلسات عدم الانحياز والمؤتمرات الاخرى رجلا ذا خبرة وتجربة وقدرة نالت أعجاب الجميع ، كما كان لي هذا التعامل معكم كزميل وصديق خلال فترة عشر سنوات أكدت لي القدرة التي تتمتعون بها . واني اذ أعرب لكم عن التهاني لأتمنى لكم النجاح العظيم في هذه الدورة . كما أشيد بسلفكم السيد ليوبولد وبنيتيس رئيس الدورة السابقة على حسن ادارته لأعمال الدورة العادية السابقة والدورة الاستثنائية السادسة ، تلك الادارة التي تميزت بالقدرة والحياد التام .

ويسعدني أيضا أن أشيد بجهود السكرتير العام دكتور كورت فالدهايم التي تميزت بالرغبة في تأكيد دور الأمم المتحدة في استتباب السلام والأمن في العالم ، واهتمامه في قضايا الدول النامية .

ترحب الكويت بانضمام جمهورية بنغلاديش الشعبية الى الأمم المتحدة ، وقد كان لي شرف المساهمة في التوصل الى الاتفاق الذي تم بين بنغلاديش وباكستان حيث ترأست البعثة التي أوفدها الى داكا المؤتمر الأسلامي بلاهور ، وانني سعيد جدا أن أرى بنغلاديش بين أسرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، كما أرحب بانضمام غرينادا الى المنظمة الدولية ، آملا بأن مساهمة هاتين الدولتين ستزيد من فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على تأكيد مبادئها واكتمال الصفة العالمية لها .

وأشيد أيضا بانضمام غينيا — بيساو الى هذه الأسرة الأمم المتحدة بعد أن تكلل نضال شعبها بالاستقلال التام . فقد كانت الكويت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال غينيا — بيساو ، ايمانا منها بحتمية انتصار شعبها على قوى الاستعمار وتأييدا للمبادئ التي تؤمن بها في القضاء على كل مظاهر الاحتلال والاستعمار أينما كان .

لقد سجل العالم منذ انشاء الأمم المتحدة تقدما ملموسا في كافة الميادين ولعل الميدان الوحيد الذي مازال التخلف فيه كبيرا هو في مجال المحافظة على الأمن والسلام الدوليين. مازال العالم مهددا بأخطار الحرب وما فتئت الدول الصغيرة فريسة للقلق لأنها لا تجد في المنظمة الدولية وفي مجال العلاقات الدولية ما يطمئنها على وجودها ومصيرها وحقها في المحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها.

لقد رحبت منذ عامين ببوادر انفراج أزمة التوتر السياسي في مجال العلاقات بين الدول الكبرى ومازلنا نرحب بهذا الاتجاه لأنه يقلل أخطار نشوب الحرب الشاملة ويجنب الانسانية كثيرا من المخاوف والآلام. ولكنه لا يسعنا الا أن نستدرك لنقول ان التعاون بين الدول الكبرى كان محدود النطاق فلم يشمل تعزيز الأمن والسلام الدوليين أو تدعيم الأمم المتحدة ورفع شأنها.

ان خير دليل على تقاعس الدول الكبرى عن النهوض بمسئولياتها أمام المجتمع الدولي هو فشل مجلس الأمن وعجزه الدائم عن مواجهة الأزمات الدولية وتوفير الأمن والسلام للدول الصغيرة. ان الدول الكبرى لاسيما أعضاء مجلس الأمن الدائمين مسؤولة في المقام الأول عن الحالة السيئة التي آل اليها المجلس مما أضعف هيبته وضعضع الثقة في مقدرته على تنفيذ أحكام الميثاق. يجب أن يعمل أعضاء مجلس الأمن بوحي من ضمائرهم كممثلين للمجتمع الدولي، ويجب أن يدركوا أن المكانة البارزة التي يتمتعون بها والصلاحيات الاضافية المخولة لهم يجب أن تقترن بالشعور بالمسؤولية والوفاء بالالتزامات الدولية والاخلاص لنص الميثاق وروحه.

لقد أيدت الكويت دائما نزع السلاح الشامل في جميع المنابر الدولية ايمانا منها بأن سباق التسلح لابد وأن يؤدي الى كارثة لأن تبعية الأسلحة في هذا العصر وتقدم العلم والتكنولوجيا جعلا من الحرب أسلوبا خطرا لحل المنازعات بين الدول الكبرى ووسيلة عقيمة لتفوق فريق على فريق آخر. هذا ومازال نزع السلاح الشامل حلما يرمق العالم اليه وأملا بعيد المنال. ان اتفاقيات نزع السلاح الثنائية التي أبرمت في الآونة الأخيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لا تتعدى تحويل سباق التسلح من سباق لاقتناء أكبر عدد ممكن من الأسلحة الى سباق من أجل تحسين جودة الأسلحة وزيادة قوتها المدمرة. وبالرغم من مرور احدى عشر عاما على ابرام الاتفاقية الدولية التي تفرض حظرا جزئيا على اجراء التجارب النووية فلم تقبل الدول

النووية حتى الآن بتحريم اجراء الاختبارات النووية تحت سطح الأرض بل مازالت بعض الدول تجري هذه التجارب في الجو أيضا . ولعل أهم بادرة في ميدان نزع السلاح هو الاتفاق على حظر الأسلحة البكتريولوجية ومازلنا نأمل أن تتوصل الدول المعنية بالأمر الى اتفاق حول حظر الأسلحة الكيماوية أيضا بي يكون ذلك خطوة نحو الوصول الى نتائج مجدية في مفاوضات نزع السلاح تهدف الى القضاء على الأسلحة المدمرة وليس مجرد فرض بعض القيود على انتاجها واستخدامها .

لقد رحبت حكومتي منذ البداية بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح لأننا نؤمن أن هذه مسألة حيوية تمس مصالح جميع الدول على حد سواء وفي الوقت ذاته فاننا نبارك الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر لأن اتساعها وشمولها قد يكون خير ضمان لنجاحه وانجازه المهمة الكبيرة التي سيضطلع بها .

اننا نؤيد الاقتراح الذي يهدف الى جعل الشرق الأوسط منطقة مجردة من الأسلحة النووية ونرجو أن يلقى هذا الاقتراح مايستحق من عناية وأن ينتهي الى ابرام اتفاقية دولية على غرار معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية التي أثبتت صلاحيتها كوسيلة لتجنيب أمريكا اللاتينية ويلات الحرب النووية وأسلوبا ناجحا لاقناع الدول الكبرى بضرورة احترام رغبة الشعوب في الابتعاد عن الصراع الدائر بين هذه الدول . وقد أيدت الكويت منذ البداية الاقتراح الذي يقضي بجعل المحيط الهندي منطقة سلام . ولهذا فأننا نأمل أن تكون الدراسة التي أعدتها الأمم المتحدة حول القواعد العسكرية والنشاط العسكري في المحيط الهندي حافزا للاشتراك في مداولات مثمرة تمهيدا لابرام اتفاقية دولية ترمي الى ازالة القواعد العسكرية الأجنبية من هذا المحيط وابعاد الأساطيل الحربية عن شواطئه . وهذا بالطبع يفترض الاتفاق والتفاهم والتعاون البناء بين كافة دول المحيط الهندي التي يجب أن تجعل من تماسكها وترابطها وسيلة لارغام الدول العسكرية الكبرى على احترام ارادتها ورغبتها الملحة في السلام ، ويجب ألا ننسى الجوانب الاقتصادية لسباق التسلح الذي يبدد موارد مادية وبشرية هائلة وعلينا أن نوفر هذه الموارد للانتاج السلمي حتى تسخر لتوفير المسكن والغذاء والماء والدواء للشعوب التي تعاني من الفاقة والحرمان .

لقد انهمكت أجهزة الأمم المتحدة خلال العام الماضي في تقييم خطة العمل التي رسمها عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني وقد اتضح خلال الدراسات والمداولات التي أجريت في هذا

الصدد ان الدول المتقدمة لم تف بالتزاماتها ، بل أحجمت عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لمد العون الى الدول النامية ولتحسين نظام التجارة الدولي . وما دامت خاتمة العمل واضحة فلا مفر من القول بأن العقبة الأساسية مازالت عدم توفر الرغبة السياسية لدى الدول المتقدمة . ان الكويت دولة نامية وبالرغم من هذا فقد خصصت جزءا كبيرا من دخلها القومي خلال السنوات الماضية لمساعدة غيرها من الدول النامية لأنها تدرك أماني الدول الأقل نموا وتؤيد مساعيها لارساء اقتصادها على قواعد سليمة والقضاء على مظاهر التخلف والفاقة . ولابد أن نشيد بالجهود المشكورة التي تبذلها الأمم المتحدة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، بالرغم من نقص موارد المنظمة الدولية . وأود أن أخص بالذكر الدورة السادسة الاستثنائية التي تمخضت عن برنامج عمل يهدف الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يسعى الى تقوية دور الأمم المتحدة في مجال التعاون العالمي من أجل الانماء الاقتصادي والاجتماعي ويعزز الأهداف والغايات الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني . كما نود أن نتوجه بالشكر لمنظمتنا الدولية لمساعدتها بنجدة الدول التي تعاني من الجفاف والكوارث الطبيعية . وان مسارعة المجتمع الدولي لنجدة الدول التي تتعرض لمثل هذه الكوارث هو مظهر جديد من التعاون الدولي الصادق وبرهان على انتشار التآخي والمودة بين كافة الشعوب .

لقد عادت بعض الدول المتقدمة صناعيا الى التحدث عن ارتفاع أسعار النفط وأثره على التضخم النقدي الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي وقد نسيت هذه الدول ، أو تناست الحقيقة التي لا يمكن انكارها وهي أن السياسة التي اتبعتها الشركات البترولية العالمية والدول التي تنتمي اليها وتخدم مصالحها في مجال استغلال الثروة النفطية ، عمدت الى تجميد أسعار النفط عند مستوى بالغ الانخفاض بالمقارنة بأسعار الطاقة البديلة وأول فترة تجاوزت ربع قرن من الزمان ، لم تتوقف خلالها أسعار جميع المواد الأساسية والسلع المصنعة والخدمات التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة عن الارتفاع المتزايد . ان رفع أسعار النفط كان في طبيعته ووجوبه اجراء تصحيحيا لوضع غير عادل طال به الزمن واستوجبته مسئولية الدول المنتجة للنفط تجاه شعوبها كما ان اصرار الدول المتقدمة صناعيا على ابقاء أسعار النفط منخفضة انما يستهدف في الحقيقة استمرار ظاهرة استنزاف الثروات الطبيعية والموارد الاقتصادية للدول النامية لصالح الدول المتقدمة ودون مقابل عادل .

ان آفة التضخم النقدي التي يعاني منها العالم اليوم ظاهرة مستحدثة في الدول المتقدمة صناعيا وتحاول هذه الدول التهرب من المسئولية ووضع اللوم على الدول النامية ، وان آخر سهم في جعبتها هو عزو مشاكلها الاقتصادية الى ارتفاع سعر النفط . لقد لازم التضخم النقدي الدول الصناعية الكبرى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وهي مشكلة خلقتها السياسات التي اتبعتها هذه الدول في ادارة اقتصادها وتنظيم شئونها الداخلية بل ان الدول الصناعية الكبرى صدّرت التضخم النقدي الى الدول النامية عن طريق الارتفاع المستمر في أسعار صادراتها من الأجهزة والمعدات والمواد الغذائية وكافة السلع والخدمات التي تعتمد عليها الدول النامية اعتمادا كليا .

لقد كافحت الدول النامية ومازالت من أجل استرجاع سيادتها الكاملة على ثرواتها الطبيعية وحقها في تقرير نظام استثمار هذه الثروات والاستفادة من عائداتها في بناء اقتصادياتها ، والارتفاع بمستويات معيشة شعوبها . ومازالت تعمل جاهدة لايجاد علاقة عادلة منصفة بين أثمان ما تصدره من المواد الخام والسلع الأولية والسلع المصنوعة ونصف المصنوعة وبين أثمان ما تستورده هذه البلدان من المواد الغذائية والسلع المصنوعة ونصف المصنوعة والمواد الانتاجية والخدمات .

والحديث عن استخدام الطاقة للأغراض السياسية أمر يثير العجب . لأن الدول التي توجه الينا اللوم هي نفسها الدول التي ابتدعت نظام التفريق بين كافة السلع واعتبار بعضها موادا استراتيجية تخضع لنظام خاص في التعامل التجاري ، مما يحرّم تصديرها الى كثير من الدول . وهكذا يصبح التبادل التجاري عرضة للاعتبارات السياسية والعقائدية ، ووسيلة للضغط والتدخل في شئون الدول الداخلية . واذا كان العرب قد فرضوا حظرا على تصدير النفط للدول التي ما فتئت تتحيّز لاسرائيل وتشجعها على سياسة البغي والعدوان ، فقد كان هدفهم تصحيح وضع يتنافى مع أبسط قواعد العدالة ، واعادة الحق الى نصابه ، وتذكير تلك الدول بمسئوليتها نحو شعب فلسطين الذي سلب السيادة فوق أرضه وجرّد من حقوقه القومية والانسانية . ولهذا فلا يوجد أي مجال للمقارنة بين الضغط السياسي الذي تستخدمه الدول الكبرى لتحقيق الأطماع والمآرب وبين مسعى الدول العربية الرامي الى انهاء الاحتلال وصد العدوان واعادة الحقوق السليبة الى أصحابها . كما تحاول بعض الدول المتقدمة خلق رابطة بين ما تسميه مشكلة الطاقة ومشكلة الغذاء ، وهذا يدعونا للتأمل في سياسة الزراعة التي تنتهجها هذه الدول والوسائل التي تستخدمها في تقلل مساحة الأرض المزروعة

وتخفيض كمية الانتاج . وأعجب ما في الأمر أن بعض هذه الدول تقدم المساعدات المالية للفلاح مقابل تعهده بالامتناع عن زراعة مساحات كبيرة من أرضه لتضمن تعاونه في خفض الانتاج وزيادة الأسعار ويحدث هذا مثلا في البلاد الغنية ذات الامكانيات الضخمة التي تتوفر فيها أحدث طرق الزراعة والأسمدة ، ووسائل الري الفعيلة بزيادة كميات المحصولات الزراعية زيادة كبيرة . ويتضح من هذا أنه لو أ لقت الحرية التامة للفلاح في تلك البلدان ، وشجع على زيادة الانتاج ، بدلا من تخفيضه ، لتوفر فائض كبير في الانتاج الزراعي فاق الحاجات المحلية ، ولتوفر الغذاء بأسعار زهيدة .

وما أعجب أمر هؤلاء الناس الذين يفضلون اهمال المزارع الخصبة واغراق الفائض من الانتاج الزراعي في الأنهار ، أو تركه يتلف في المستودعات والمخازن ، بدلا من أن يقدموه للدول النامية التي مازالت تعاني أمس الحاجة اليه وذنبها الوحيد أنها لا تستطيع شراء هذه المحصولات الزراعية بالعملات الصعبة . ان رفع القيود عن الانتاج الزراعي في بعض الدول المتقدمة لن يساهم فقط في حل مشكلة التضخم النقدي في هذه الدول عن طريق تخفيض أسعار المنتجات الزراعية ، بل سوف تتعدى فوائده ذلك لتشمل الدول النامية بأسرها التي كثيرا ما تتعطل مشاريع التنمية فيها لقلة الغذاء واستنزاف موارده الضئيلة من أجل استيراد المواد الغذائية بشروط مرهقة . ولا يجوز المقارنة بين الغذاء والطاقة ، لأن مصدر الغذاء ينبوع لا ينضب ، وطبيعة النفط أنه مادة فانية واستخراجه يشكل استهلاكا لأصل الثروة الطبيعية التي يستمد منها وهو مورد الرزق الوحيد في كثير من البلاد النامية ، وبالرغم من هذا فاننا نتعرض للضغط يوما بعد يوم حتى نزيد انتاجه بالرغم من أن فقدان أي قطرة اضافية منه يعني حرمان اجيالنا القادمة من نصيبها في الحياة الحرة الكريمة .

ان الكويت تدرك وتتفهم مدى المشاكل التي تعانيها الدول النامية نتيجة للمشاكل الاقتصادية العالمية ، ومن ضمنها مشكلة الطاقة ، وهي حريصة على الاسهام في دفع عجلة التنمية وتحقيق مبدأ الاعتماد على النفس فيما بين الدول النامية ، ولا أرى داعيا للاسهاب في سرد تفاصيل العون الذي قدمته الكويت في الماضي ، ويكفيني القول أن ما قدمته الكويت وهي دولة نامية يبلغ ما بين سبعة وثمانية في المائة من دخلها القومي ، وهو يفوق بكثير ما قدمته الدول المتقدمة في أي وقت وما يفرضه عقد التنمية الثاني على الدول المتقدمة ذاتها .

وقد سبق أن أعلنت خلال الدورة السادسة الاستثنائية رفع رأسمال الصندوق الكويتي للتنمية

الاقتصادية العربية من ستماية مليون دولارا الى أكثر من ثلاثة بليون دولار ، وجعله يشمل بمساعداته الاقتصادية والفنية الدول النامية بعد أن كانت مساعداته قاصرة على الدول العربية. وان فضلت الكويت تقديم المساعدات الثنائية بدلا من تقديم العون عن طريق المؤسسات الدولية ، فان هذا يعود الى خبرة الكويت الطويلة واقتناعها بأن معظم الدول النامية تفضل المساعدات الثنائية اذا كانت مجردة من الأغراض ولا تقترن بأى شروط ، لاسيما وأن المنظمات الدولية مازالت تعاني من البيروقراطية التي تعرقل نشاطها وتستهلك معظم مواردها .

وبالرغم من أن مساعدات الكويت كانت دائما ذات طابع طويل الأمد فقد حفزتها المصاعب الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية مؤخرا الى تقديم العون العاجل كجزء من التدابير الطارئة الرامية الى تخفيف صعوبات البلدان النامية المتأثرة أشد التأثر بالأزمة الاقتصادية .

ولعل أبرز ظاهرة في هذا العصر هي قلة الموارد الطبيعية المتوفرة اذا قيست بالازدياد المستمر في عدد السكان الذى تعاني منه بعض الدول . وقد عالج مؤتمر السكان العالمي الذى عقد مؤخرا في بوخارست هذه المشكلة ، فوضعها في صميم التخطيط الاقتصادى والاجتماعي مراعيا بذلك التوزيع العادل للموارد وتحقيق الرفاهية لجميع الناس . وقد أحسنت الأمم المتحدة صنعا عندما اعتبرت مشكلة الغذاء وتوفير الطعام مشكلة عاجلة تحتاج الى مجهود مشترك وتضافر جهود جميع الدول . ان الكويت ترحب بتوصيات مؤتمر الغذاء العالمي وسوف تساهم بتقديم العون اللازم تمشيا مع مواقفها في الماضي في مساندة برنامج الغذاء العالمي .

اننا نعلق أهمية خاصة على نجاح أعمال مؤتمر قانون البحار الثالث لأن هذا المؤتمر يسعى أيضا الى استكشاف موارد طبيعية جديدة في أعماق البحار ووضع نظام قانوني ينظم استغلال هذه الموارد التي سبق وأن أعلنت الجمعية العامة أنها تراث للانسانية جمعاء وأننا نأمل أن يساعد استغلال الموارد الكامنة في قاع البحر في المنطقة التي تقع فيما وراء السلطات الوطنية على سد الفجوة التي تفصل بين الدول النامية والدول المتقدمة . كما يسعى المؤتمر الى حسم الخلافات المستحكمة بين الدول في المنطقة التي تقع داخل السلطات الوطنية ، ووضع أحكام جديده لقانون البحار تتمشى مع روح العصر ورغبات الدول النامية التي تمثل السواد الأعظم من البشرية . اننا

نرجو مخلصين أن يتمكن المؤتمر خلال دورته القادمة وبالرغم من المصاعب العديدة التي يواجهها من تقريب وجهات النظر وصياغة اتفاقية شاملة لقانون البحار لازالة شوائب الماضي وبناء صرح المستقبل .

ان التطورات التي حدثت في قبرص خلال هذا الصيف تؤكد أهمية المبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تقرر حق الشعوب في المحافظة على استقلالها ، وسلامتها الاقليمية ، واحترام الأوضاع الشرعية فيها . وان الكويت ترجو مخلصة أن يعود السلام والوئام الى تلك الجزيرة بصورة تؤمن حق شعب قبرص بجميع طوائفه في حياة قائمة على المساواة والعدل .

ولا يمكن بأى حال اهمال موضوع الاستعمار والتفرقة العنصرية ، اللذين يعتبران من مخلفات الماضي التي لا يمكن أن تستمر خلال هذا العصر . ويسعدنا أن ننوه بالتطور الذى اكتسبه النظام الجديد في البرتغال ، وسعيه للاعتراف بحركات التحرير القائمة في الأقاليم التي كانت تابعة له ، ونرجو أن تسارع البرتغال الى الاعتراف باستقلال أنجولا لتتم البرنامج الذى بدأته عند اعترافها باستقلال غينيا ـ بيساو والموزمبيق . وأنه لمن المؤسف حقا أن تتمسك حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا الجنوبية بسياستها الفاشمة . وأن تمعن حكومة جنوب أفريقيا في اضطهاد الوطنيين الأحرار في جنوب أفريقيا وناميبيا وأننا على يقين أن يوم النصر لقريب ، وأن هذه الحكومات الباغية سوف تدرك عن قريب أن زمان الطغيان قد ولّى الى غير رجعة وأنه لا مفر من الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير ونبذ سياسة التفرقة العنصرية التي تعتبر جريمة في حق الانسانية جمعاء .

ان الحديث عن الاستعمار والتفرقة العنصرية يعود بنا مرة أخرى الى الحديث عن منطقتنا ، منطقة الشرق الأوسط ، التي مازالت منذ أكثر من ربع قرن مسرحا تؤدّى هذه الشرور المترابطة دورها الأثيم على أرضه .

في مثل هذا الوقت من العام الماضي شدّت أحداث المنطقة أنظار العالم اليها مرة أخرى بجدية متجددة ، وأقنعت من كان مايزال ينقصه الاقتناع ، بأن الأمن لن يستقر في الشرق الأوسط ـ أو في العالم بأسره ـ مادام أثم التشريد والحرمان ، واحتلال أراضي الغير ، والعبث بالقانون الدولي وبمبادئ الميثاق ، وانتهاك حقوق الانسان والشعوب والدول ، قائما .

واذا كانت ميادين القتال اليوم هادئة ، فانه من الخطأ أن يتوهم أحد أن مصادر الاضطراب قد تلاشت ،أو أن أسباب القلق على مصير المنطقة ـ بل وعلى مصير النظام الدولي بأسره ـ قد زالت. فما دام هناك شعب مشرد ومحروم ، فان الاغتصاب الأصلي الذى أدى الى تشريده وحرمانه مازال مستمرا . وما دام هناك احتلال لأراضي الآخرين ، فان العدوان الأصلي الذى آل الى ذلك الاحتلال مايزال هو أيضا في حالة ارتكاب مستمر . ولا يمكن بالتالي النظر الى حالة الهدوء النسبي الراهنة وكأنها أكثر من مظهر خارجي زائف لحالة غير جائزة ـ حالة تقوم على اثم مستمر لم يصحح ، وتنطوى على اضطراب محتوم .

ومنذ أن بدأت الجمعية العامة تعالج ما جرى العرف على تسميته ب " الحالة في الشرق الأوسط " ـ وذلك في أعقاب عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧ ـ ونحن نؤكد ، عاما بعد عام ، أنه يجب التمييز بين وجهين رئيسيين لتلك الحالة ،وأعني بهما : مسألة فلسطين ومصيرها ، وطنا وشعبا ، ومسألة الصدام بين اسرائيل والدول العربية الذى كانت أحدث مظاهره ،ومازالت ، احتلال اسرائيل لأراضي بعضها .

ولقد أكدت بنفسي ، في كل بيان ألقيته في المناقشة العامة في كل من دورات الجمعية العامة المتعاقبة منذ عام ١٩٦٧ ، أن اجراء هذا التمييز يجب أن يكون نقطة الابتداء في معالجة قضية الشرق الأوسط ، مذكّرا في الوقت عينه بأن الكارثة التي حلّت بفلسطين وبشعبها هي الاثم الأصلي وهي القضية الجذرية ، وبأن أىّ حل لأىّ من المشاكل الخطيرة التي تعاقبت في المنطقة بعد ذلك ، وبسببه ، لايكون حلا كاملا أو دائما لقضية الشرق الأوسط مالم يقترن بمعالجة كارثة الشعب الفلسطيني معالجة تصحيحية جذرية ـ تعيد الحقوق الى أصحابها ، وتزيل الحرمان ، وتضع حدا للاغتصاب والتشريد ، وترسي قواعد العدالة مكان الظلم والطغيان ، فتوفر بذلك كله شروط السلام الحقيقي ، السلام العادل والدائم ، وما يتيحه السلام من أمن وازدهار .

لقد حلّلت أمام الجمعية العامة في الماضي الأوجه المتعددة والمتشابكة لمأساة فلسطين. وأكتفي هذا العام بالتذكير بأن تلك المأساة قوامها احتلال فلسطين بأكملها واغتصاب جميع

ثرواتها ، واجلاء السواد الأعظم من أبناء الشعب الفلسطيني عن ديارهم ، واستبدالهم بمستوطنين أجانب أصبحوا يتمتعون بالخيرات الفلسطينية المغتصبة وأقاموا على أرض فلسطين ، وعلى حساب شعبها المشرد المحروم ، مجتمعا مستوردا ونظاما غريبا ، يستبد بمن بقي من أبناء الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه . بكلمة موجزة : ان مأساة فلسطين هي مأساة وطن محتل مغتصب وشعب حرم ، عن طريق التشريد أو الاخضاع ، من فرصة ممارسة أبسط وأقدس الحقوق الانسانية والوطنية ، ومنعت عنه الحياة الطبيعية . ان مأساة فلسطين هي نتيجة قيام عملية استعمار استيطاني في عصر تصفية الاستعمار ، وقيام نظام عنصري في العهد الذي انتشر فيه ادراك شر العنصرية واضطرمت فيه غضبة ضمير الانسان ـ على مدى العالم كله ـ على النظم العنصرية .

ولا يكون حديثي عن هذه المأساة وافيا أو كامل الصراحة ، مالم أشر الى أحد عناصرها البالغة الايلام ـ وهو أن الأمم المتحدة ، وهذه الجمعية بالذات ، تتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية تجاه الشعب الفلسطيني ومأساته الوجودية الكبرى . فان الحالة التي يجد الشعب الفلسطيني نفسه ضحيتها ، منذ نيف وربع قرن ، والتي تقوم على التنكر لأقدس المبادئ التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة ، هي ، عند التحليل الأخير ، حالة لعبت الأمم المتحدة دورا خطيرا في اقامتها وتفاقمها واستمرارها ، اما بطريق الفعل المباشر (في حالات كان الفعل فيها متناقضا مع روح الميثاق ونصوصه) أو عن طريق التقاعس عن العمل (في حالات كان العمل الدولي فيها واجبا يمليه الميثاق ويوفر سبله) .

وهكذا ، فان مأساة فلسطين ، التي استمرت طوال هذه الحقبة الطويلة جدا في عمر الجيل الفلسطيني المعاصر ، قد شكلت منذ البدء وما تزال تشكل وجها من وجوه مأساة الأمم المتحدة نفسها . وبالتالي ، فلقد كانت معالجتها التصحيحية الواجبة أمانة في عنق الأمم المتحدة ، وستظل كذلك مهما طال الزمن وطالت معه فتره الحرمان والمعاناة للفلسطينيين . فمرور الزمن في حد ذاته لا يخفف من وقع المأساة على ضحيتها ، كما أنه لا يحل الأمم المتحدة من واجب التصدي لها تصديا تصحيحيا جزئيا .

اننا نعتقد أن النظر في مسألة فلسطين كبند مستقل عن البنود الأخرى ، المخصصة لمسائل متفرعة عن تلك المسألة أو ذات ارتباط بها ، ليس اجراء شكليا ، بل أنه في الحقيقة عمل يمس جوهر القضية ـ اذ أنه يصحح النهج الماضي الذى كان ينطوى على اهمال المسألة الأصلية والاكتفاء بالتعرض لبعض متفرعاتها .

واننا نعتقد أيضا أن معالجة هذا الموضوع معالجة مسؤولة ، تنم عن جدية في القصد ووضوح في الرؤيا ، لا بد لها من أن تقترن بدعوة الشعب الفلسطيني ليشترك في البحث ، عن طريق ممثله الشرعي الذى وحده يستطيع أن يطرح وجهات نظره ، ويعبر عن أمانيه ، ويحدد مطالبه بأصالة . فاذا كانت مأساة فلسطين قد ولدت في ظروف منع فيها الشعب الفلسطيني من الاشتراك في المباحثات والقرارات التي أصبحت ذات أثر حاسم على وجوده ومصيره ـ فكان ذلك الغياب ، المفروض على الشعب الفلسطيني ، مظهرا من مظاهر المأساة وسببا من أسباب حلولها به ، في آن واحد ـ فان المعالجة التصحيحية لتلك المأساة لا تكون تصحيحية بحق ، فضلا عن أنها لا تكون مؤهلة لأن تنتهي الى نتائج عملية تخدم غرضها ، ان هي لم تبدأ من نقطة اعطاء الشعب الفلسطيني بعض مكانه اللائق به ، أى من نقطة حضورة ومشاركته كطرف أصيل هو وحده صاحب الحق في التعبير عن ارادته وأمانيه ومطالبه . لذلك فانه من الواجب دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ـ التى تعترف حكومتي ، كما تعترف حكومات غالبية الدول الأعضاء ، بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ـ الى المشاركة في مناقشات الجمعية العامة في مسألة فلسطين ، كما أنه ينبغي أن يكون توجيه هذه الدعوة أول عمل تقوم به الجمعية العامة عندما تبدأ في النظر في هذا البند .

اننا نرجو أن تبدأ الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ في تصحيح الأخطاء التي بدأت في ارتكابها عام ١٩٤٧ .

السيد ساردون (ماليزيا) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي الى الأصوات العديدة التي سبقتني في الكلام ، لتهنئتكم من أعماق قلبي على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة) للأمم المتحدة . وأن وفدى ليسعده أن يراكم في كرسي الرئاسة . اننا نعرفكم تماما ، ونعرف

انجازاتكم كوزير لخارجية الجزائر ، وهو شعب عظيم يربط بلدى به علاقات صداقة وثيقة. اننـــا نحترمكم كما نحترم ذلك الدور العظيم والاسهامات الايجابية التي قمتم بها نحو حركة عـــدم الانحياز ، ونحو مؤتمر شعوب البلاد الاسلامية ، وهى حركات تشارك آمالها وأغراضها حكومـــتي وتؤيدها تأييدا كاملا . اننا نثق كل الثقة في قدرتكم على ممارسة الحكمة والذكاء التي كثـــيرا ماشاهدناها منكم ، وأنكم ستمارسون في صبر وفي مواظبة أعمال هذه الدورة حتى تتوج بالنجاح .

ومن ناحيتنا اسمحوا لي أن أقول ياسيدى الرئيس ، إن وفدى على استعداد دائما بـــأن يمد اليكم يد التعاون الكامل .

وعندما نرحب بكم ياسيدى الرئيس ، اسمحوا لي بأن أنتهز الفرصة كي أشيد بصاحب السعادة السفير ليوبولدو بنيتيس سفير الاكوادور الذى كان يرأس الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة ، كما رأس الدورة السادسة الخاصة التاريخية للجمعية العامة ، والذى أسهم كثيرا في المداولات المثمرة لتلك الدورات. واسمحوا لي أن أعبر عن اعجاب وامتنان وفدنا بالسفير بنيتيس وبقدرتـــه على توجيهنا ، وعلى قيادته الرشيدة وعلى الحكمة التي تجلت في ادارته لأعمال الدورة الثامنـة والعشرين والدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة ، والتي أدت الى نتائج ناجحة .

ان وفدى كذلك ، بالنيابة عن حكومة ماليزيا ، يعبر في البداية عن ترحيبه العميق بوفـــود وحكومات جمهورية بنغلاديش وجمهورية غينيا — بيساو وحكومة غرينادا ، نرحب بهم لانضمامهـــم لهذا الاجتماع ، فان عضويتهم ستقربنا من تحقيق عالمية الأمم المتحدة .

ونظـرا لاقترابنا جغرافيا من تلك البلاد ، ولكن في المقام الأول نظرا للمصالح المشتركـــة بيننا ، فان بلدى كانت من أولى البلاد التي مدت يد الصداقة الى شعب وحكومة بنغلاديـــش عندما تكونت هذه الحكومة . ولذلك فنحن سعداء بانضمام بنغلاديش الى الأمم المتحدة .

وفي الحقيقة أنه بلد لا يحمل سوى الصداقة والنية الحسنة نحو كل بلاد شبه القارة الهنديـــة ، لذلك فاننا نسعد كثيرا لذلك التأييد الاجماعي لعضويتها للأمم المتحدة .

وبنفس الروح وبنفس الاحساس بالود والتآلف نرحب بجمهورية غينيا - بيساو لانضمامها لعضوية الأمم المتحدة . ان حكومتي لم تتردد في الاعتراف باستقلال شعب غينيا - بيساو الذى أعلن هذا العام . وأن عناد وشجاعة وقناعة هذا الشعب ، شعب غينيا - بيساو ، في نضاله الطويل والعادل من أجل تحقيق الاستقلال ، ستكون نبراسا لشعوب المناطق المستعمرة في جميع أنحاء العالم ، وتذكرة لشعوب العالم بأن حق تقرير المصير لا يمكن أن ينكر أو يتأخر الى الأبد .

وان وفدى ليتطلع للعمل مع وفد جمهورية غينيا بيساو داخل هذا المحفل ، كما كنا نقوم خارج هذا المحفل بالتعاون مع الحركات التحررية المختلفة .

واذا كنت تركت غرينادا حتى النهاية ، فاسمحوا لي أن أؤكد لوفد غرينادا بأننا نرحب بانضمامهم لعضوية الأمم المتحدة ، بقدر ما نرحب بانضمام البلاد الأخرى ونتطلع كذلك للعمل معها . فان انضمامهم بعضوية كاملة للأمم المتحدة يعتبر خطوة هامة أخرى في الطريق نحو تصفية الاستعمار .

اننا نجتمع اليوم في جو أقل تعرضا لخطر اندلاع حرب عالمية . ولكن الجو المحيط بنا ليس مريحا تماما . وبصفتنا احدى البلاد التي لم تشترك في التهديد المخيف بحرب عالمية ، ولم يكن أمامنا اختيار الا الخوف من هذه الحرب ، الا أننا نرحب بالعلاقات الجديدة على مستوى الدول الكبرى ، لانها فقط تستطيع الأقلال من خطر الحرب العالمية . ان الوفاق ، اذا كنا نرحب به لا يعني الابتعاد المتزايد عن حرب مباشرة وشاملة على مستوى الدول العظمى . وان الوفاق لن يسهم في التغيير العالمي ، اذا كان يقتصر على تقديم التعاون بين الدول الكبرى بالنسبة للقضايا العامة ، مع استبعاد ـ وعلى حساب ـ البلاد الأخرى الأقل قوة . ان جميع الدول ، سواء الكبيرة أو الصغيرة ، الغنية أو الفقيرة ، لها الحق في أن تسهم بل وتضطلع بمسؤولية الاشتراك في خلق نظام عالمي يتسم بأمان أكثر .

ان الاحترام وضبط النفس يجب أن يشكلا ويبلورا العلاقات بين جميع الشعوب بغض النظر عن حجم أو موقع تلك البلاد .

ولذلك نجد التشجيع في أن ما قامت به الدول العظمى ، قد أدى الى اتخاذ مبادرات هامة من قبل دول صغيرة ومتوسطة لمواجهة هذا التحدي ، وانتهاز تلك الفرصة للعمل على حل مشاكلها الخاصة ؛ وحقا فاننا نجد التشجيع في ذلك ، ونتيجة لذلك فان الاحداث التي وقعت في العام الماضي وبداية هذا العام قد أسهمت كثيرا في استرخاء وتخفيف حدة التوتر الدولي وزادت من مجال التعايش السلمي والعلاقات البناءة . واننا لنأمل ، وقد عقدنا العزم على ذلك ، أن يستمر هذا التطور في العلاقات الدولية ، الذي يعمل على التقليل من مواجهة حرب عالمية ويزيد من التعاون بين الجميع .

وبهذه الروح ، يود وفدنا أن يرحب بالمبادرات التي اتخذتها الأطراف المعنية بالامر بتخصيص أفضل جهودهم وكل طاقاتهم للوصول الى حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط . بل أن

ما يشجعنا بقدر أكبر أن نسمع أن عملية التوصل الى حل عادل مستمرة ، وسوف تستمر حتى تحل قضية الشرق الأوسط برمتها . ونحن نرحب باتفاقيات فصل القوات وفض الاشتباك بالشرق الأوسط ولكن ـ كما هو معترف به على الصعيد العالمي ـ وهو صواب ، لا يمكن أن نعتبر فض الاشتباك الا نقطة البداية . ان السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط سيتحقق عندما تعاد الأراضي التي احتلت بشكل غير مشروع ، وبالقوة ، الى البلاد التي تمتلكها بصورة شرعية ، وعندما يعود الشعب الفلسطيني الى وطنه ، وكذلك ـ وبنفس القدر من الأهمية ـ عندما ينتهي الاحتلال الاسرائيلي للمدينة المقدسة . . القدس .

ان وفدنا كان يؤكد دائما ان جوهر مشكلة الشرق الأوسط هو القضية الفلسطينية . واليوم نجد أن الفلسطينيين لا يزالون في المعسكرات والمخيمات ، وفي المنفى المفروض عليهم . وما زال الفلسطينيون محرومون من حقهم الشرعي في تقرير مصيرهم . ولتصحيح هذا الوضع يجب علينا أن نبذل الجهد لتحقيق العدالة . وأن وفدي يؤكد بكل حرارة ادراج مسألة فلسطين في جدول أعمال هذه الدورة ، كما يأمل وفدنا أن يناقش الموضوع في جلسة عامة للجمعية العامة ، وأن يكون ذلك في أقرب فرصة ممكنة ، حتى يأخذ هذا الموضوع ما يستحقه من الاهتمام . ولكن ـ وقبل كل شيء ـ يأمل وفدنا أن تذكّرنا هذه المسألة بالمهمة العاجلة التي تواجه المجتمع الدولي ، وأن تؤدي بنا الى القيام بعمل سريع للوصول الى حل عادل للمشكلة .

وفي كثير من مناطق العالم نجد أن عملية تصفية الاستعمار لا زال أمامها شوط كبير يجب أن تقطعه . وفي هذا الصدد ، نرحب بالموقف الايجابي الجديد الذي اتخذته حكومة البرتغال الجديدة . فان رغبتها بالاعتراف باستقلال غينيا ـ بيساو ، واعترافها بحق تقرير المصير والاستقلال بالنسبة للشعوب موزامبيق وأنغولا ، تعتبر اسهاما هاما في قضية تصفية الاستعمار في أفريقيا وفي العالم .

وبينما يرحب وفدي بهذا الموقف البناء والايجابي لحكومة البرتغال الجديدة ، لأن العمل الذي سبق أن اتخذته بصدد استقلال غينيا ـ بيساو ، والعمل الذي تعهدت بالقيام به في المستقبل بالنسبة لحق تقرير المصير واستقلال موزامبيق وأنغولا ، وكلها أعمال سليمة ، فنحن على ثقة في أنها ستسهم كثيرا في اقرار السلام العالمي والأمن . وان وفدنا على أية حال ، ليذكر دائما أنه في جنوب أفريقيا وفي روديسيا الجنوبية توجد نظم الأقلية البيضاء التي لا تمثل الا مصالحها الخاصة

وأنانيتها ، وتنتهج سياسات بغيضة غير انسانية ، ولا زالت تواصل الاضطهاد والظلم ضد الأغلبية الأفريقية . وفي روديسيا الجنوبية ينكر الحق الشرعي للأغلبية الأفريقية ، ولا يسمح لهم بممارسة حقوقهم . ولا يوجد هناك ما يخيف أكثر من سياسة تستهدف استمرار السيطرة والتمييز العنصري ضد أناس لا ذنب لهم الا أن بشرتهم سوداء . واذا رفضنا ادانة هذه النظم في جنوب افريقيا وفي روديسيا الجنوبية ، فان ذلك يعني أننا نغفر لتلك السياسات الشريرة ، ونسمح لهم أن يستمروا في ممارسة هذه السياسات ، وأن يواصلوا ارهابهم ، وهذا سيقضي على أسس السلام والأمن في تلك القارة . وطالما أن جنوب أفريقيا تحتل ناميبيا ، وطالما أن هذه النظم العنصرية موجودة ، فهذا يعني أن السلام بعيد المنال .

ولذلك فاننا نستحث هؤلاء الذين في قدرتهم أن يساعدوا في القضاء على هذه المؤسسات الظالمة ولن يقبل منهم العذر بعدم القدرة على تحقيق ذلك .

ان الأحداث التي دارت أخيرا في شبه القارة الهندية لتسعدنا . ففي مناخ سليم وبروح الوفاق نجد ثمار الحوار المستمر وتبلور العلاقات البناءة بين بلاد تلك المنطقة . واننا نأمل ما سبق انجازه سيستمر وسيمهد الطريق نحو تعاون أكبر بين جميع البلاد في تلك المنطقة ، وأن يواصلوا سيرهم لحل جميع المشاكل .

وبنفس الروح فان وفدي ينظر الى قضية كوريا ، اننا سنواصل الحث للاستمرار في الحوار البناء ، ونأسف اذا ما توقف هذا الحوار ، ونأمل أن يستأنف في أقرب فرصة ممكنة . اننا نعترف بأن هناك كثيرا من الصعاب يواجهها الطرفان ، ولكن نحن نتمتع بعلاقات صديقة مع كل من جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية ، نعتقد أنه اذا ما استمر الحوار فسيظل الأمل في التوفيق والقضاء على الخلاف بين هذين البلدين سيؤدي في النهاية الى توحيد شطري كوريا . أن أي تقدم في هذا المجال سيسهم أكثر نحو تحسين المناخ الدولي العام على المسرح السياسي .

وبينما نعترف بالتحسن الذي تم انجازه حتى الآن ، الا أننا ندرك أنه يجب ألا نتسامح وألا نخدع بهذا الاحساس الجديد بتضاؤل عدم الاستقرار . واذا كان القضاء على العداء بين الدول الكبرى قد وضعت أسسه ، فلا يزال هناك مجال لخلافات أخرى في مناطق كثيرة من عالمنا .

ففي فيتنام ، ورغم الاتفاق على انهاء الحرب ، الا أن الحرب لا زالت مستمرة . وبالرغم من أنها أقل تدميرا الآن ، الا أنها لا زالت تمثل مأساة . واننا نعتبر أن الاتفاقية أساسا واقعيا لتسوية المشكلة ، بل هي أساس لقيام السلام في هذا الجزء من العالم . لهذا فاننا نواصل الحث على تنفيذها والتزام جميع الأطراف بها ؛ ونؤكد مرة أخرى بأن الشعب الفيتنامي يجب أن يقرر مصيره دون تدخل خارجي .

وبنفس هذه الروح ننظر الى المشاكل التي تواجه شعب جمهورية خمير . وان رغبة وفدنا الأكيدة بالنسبة لشعب جمهورية خمير ، هي عودة السلام سريعا الى هذا البلد ، وان مشكلة جمهورية خمير — كما تراها بلدي عن قرب ، ذلك لأن ماليزيا وجمهورية خمير تقعان في منطقة جنوب شرقي آسيا — هي في الاساس مشكلة التنازع على الزعامة ، وهي في رأي وفدنا مشكلة لا يستطيع حلها الا شعب جمهورية خمير نفسه . وهنا يكمن مبدأ أساسي يجب ألا نغفله عبر مداولاتنا حول هذه القضية . فان الأمم المتحدة ، ومهمتها الرئيسية تدعيم السلام والمحافظة عليه ، يجب ألا تسمح لنفسها بأن تتخذ مواقف تتناقض مع هذا المبدأ الأسمى . ان هذا الاجتماع العظيم ، في

متابعته للسلام ، لا يجب أن يسمح لنفسه بأن يغفل عن الخيط الرفيع الذى يفصل بين المواقف المسموح بها والمواقف التي لا يسمح بها .

ومن رأى وفدنا أن هذه الجمعية يجب أن تذكر نفسها بوجوب الحذر في معالجة قضية تمثيل جمهورية خمير ، نظرا لخطورتها وضررها على المبدأ المقدس الذى يقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد مستقل ذى سيادة .

ان الأمم المتحدة يمكن أن تسهم بأحسن ما لديها من وسائل نحو رفاهية شعب خمير ، بالتعبير عن قلقها الحقيقي من أجل عودة السلام الى هذا البلد ، وأن تقدم المعونة الممكنة لشعب خمير ليحل مشاكله بنفسه .

ورغم خفة حدة التوتر وعدم الاستقرار في مناطق النزاع القديمة ، الا أن هناك خلافات جديدة قد ظهرت ، فمنذ وقت قريب نجد أن الموت والدمار قد حلا بجزيرة قبرص. ان هذا النزاع ليشكل مأساة تشكل تهديدا للسلام العالمي . ومن الواضح أن حلا مرضيا في هذا الصدد يجب أن يعترف للأطراف المعنية مباشرة بهذا النزاع .

ولذلك فاننا نجد التشجيع في تلك الحقيقة وهي أن قادة الجاليتين القبرصيتين قد اجتمعوا ، ونتيجة للجوانب الانسانية لهذه المشكلة ، كان عليهم أن يتفاوضوا الى حد ما ويتفقوا على مجال كبير من أجل التخفيف من حدة ما يقع على الأطراف المعنية . وان وفدنا يود أن يشيد — في هذا الصدد — بجهود السكرتير العام وبمبادراته التي اتخذها في حينها ، تلك المبادرات التي تمثل استمرار الدور الذى يجب أن تلعبه الأمم المتحدة . ولكن مستقبل السلام في قبرص لا يزال قاتما . ان وفدنا يستحث جميع الأطراف المعنية مباشرة بأن توجه جهودها بأسرع ما يمكن نحو الحل السريع لهذه المشكلة بطريقة عادلة .

واذا تناولنا الآن موضوع نزع السلاح ، فذلك لأن وفدنا يعلق أهمية كبيرة عليه . ومرة أخرى أود أن أكرر تأييد حكومتي لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تحت اشراف الأمم المتحدة ، ويرحب بكل الجهود الايجابية نحو عقد مثل هذا المؤتمر العالمي . وربما يبدو الأمر خياليا عندما نتحدث عن الخوف من حرب نووية . لكن لا يجب أن نغفل أن الاسلحة النووية لا زالت موجودة ، كما أن امتلاكها ميسر بالنسبة لعدد متزايد من الدول . ووجود هذه الاسلحة النووية يؤكد أن احتمال استعمالها لا يزال قائما . ان استعمال الاسلحة النووية ذات الدمار الشامل ، وامتلاك عدد متزايد من البلاد

لهذه الأسلحة يزيد من امكانية استعمالها . وحتى لو قل خطر استعمال هذه الاسلحة ، الا أن نتائج التجارب النووية لها أضرارها علينا . ولذلك يجب أن ندعم الطريق والمنهج الذى انتهجناه وهو أننا اذا فشلنا في نزع السلاح ، فسنفشل في تجنب الدمار مستقبلا .

واننا نرحب بالمبادرات التي اتخذت من أجل ايجاد مناطق منزوعة السلاح النووى ، ومناطق سلام في جهات مختلفة من العالم ، لأن ذلك يتمشى مع الآمال التي نسعى لتحقيقها لجعل جنوب شرقي آسيا منطقة منزوعة السلاح ، وهذا يمثل أحد الجهود الكبرى التي تقوم بها الدول نحو تحقيق سلام عام عالمي .

اننا نؤمن أن المسؤولية الاولى نحو الاسهام في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة ما من العالم يجب أن تظل في أيدى تلك البلاد التي تعيش في تلك المنطقة . وبهذا الاعتبار فقط فان ماليزيا ــ مع جيرانها ــ وهم أعضاء في منظمة جنوب شرقي آسيا ، قد قامت بدراسات مختلفة لانشاء منطقة سلام منزوعة الاسلحة النووية ، ومنطقة حياد في جنوب شرقي آسيا .

وان اقتراحنا القديم الوارد في اعلان كوالا لمبور ، والذي أبلغ الى الجمعية العامة في فرصة سابقة ، يبحث في اطار تحسن الجو السياسي الدولي العام ، ويبحث في ابعاد منطقة جنوب شرقي آسيا عن أن تكون منطقة للنزاع بين القوى العظمى . كما يعمل على زيادة التعاون بين الدول في هذه المنطقة ، وتنمية الاحساس بالانتماء الى المنطقة حتى يمكن لجميع الذين يعيشون في هذه المنطقة ألا يجدوا أنفسهم يعيشون في منطقة تعادي بعضها البعض . ونأمل أن يتبلور عن هذا المشروع تضامن ، وأن يقضي على الخلافات التي كانت قائمة في الماضي ، والتي أدت الى استغلال مجتمعاتنا بواسطة قوى أجنبية عن المنطقة .

وبينما نواصل تأييد الاقتراح الخاص بانشاء مناطق منزوعة الاسلحة النووية ومناطق سلام، وبينما نستمر في المشاركة والتأييد لمثل هذه المقترحات ، الا أن وفدنا يرى أن مثل هذه المبادرات يجب أن تلقى تأييد الشعوب التي تعيش في المناطق المقترحة . فان انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ومناطق سلام ، سيسهم كثيرا في تقدم السلام والامن الدوليين ، وأن ماليزيا على استعداد لتأييد وتشجيع مثل هذه المبادرات اذا ما تقدم بها الآخرون .

وأننا نتوقع من الدول العظمى ، حيث أنها تؤمن وتعنى بالسلام والأمن الدوليين ، أن تؤيد وتشجع مثل هذه الاقتراحات التي تسهم بطريقة ايجابية في تنفيذ ذلك . وأن حكومتي لذلك ، ترى بكل اهتمام ، وتأسف تماما ، لتزايد النشاطات العسكرية والبحرية للدول الكبرى في المحيط الهندي . واحتراما لقرار الأمم المتحدة الخاص بانشاء مناطق سلام في المحيط الهندي ، يجب أن تلتزم به الدول العظمى .

وبينما تبذل الجهود لتخفيف خطر الحرب ومتابعة السلام ، الا أنه لا توجد جهود موازية لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العالم اليوم . فمن جهة ، هناك مشكلة التضخم المتزايد والتي ما زالت تشكل تهديدا خطيرا للاقتصاد العالمي والاستقرار المالي ، حيث أن كل دولة تحاول أن تعالجها في اطار امكانياتها . ومن جهة أخرى ، فهناك مشاكل خاصة بتعويم العملات وازدياد ثمن الوقود ، ونقص مواد البناء ، وانخفاض معدل النمو في البلاد الصناعية . وبالنسبة للبلاد النامية تتضاعف هذه المشاكل بالنسبة لانخفاض أثمان المواد الخام التي تنتجها هذه البلاد . وعندما كانت أسعار هذه الخامات مرتفعة فقد ساعدت على ازدياد

التضخم . وحيث أن الأسعار قد انخفضت الآن ، فان العبء الواقع على البلاد النامية أصبح غير محتمل . وان مشكلة معالجة التضخم مشكلة معقدة حقا ، خاصة حيث لا يوجد نظام متفق عليه لمعالجتها . وان الاجور وارتفاع الاسعار وأثرها على العمالة تخلق مشكلة سياسية حادة بالنسبة لجميع الشعوب . وعلاوة على ذلك فان المشكلة لا يمكن أن تعالج بمعزل عن الاجراءات الاخرى التي اتخذتها البلاد الصناعية ، لاسيما وان البلاد النامية ستتأثر من هذه الاجراءات . ولم يحدث من قبل أن شاهد المجتمع الدولي مشكلة ذات أبعاد ضخمة مثل هذه المشكلة ، في وقت السلم .

ونحن في البلاد النامية نعنى كثيرا بتلك المشكلة بينما تعالج البلاد المتقدمة هذه المشكلة ، وستترك لنا القضايا الكبرى التي نعاني بها والتي قد تستمر لمدة عقدين . ان القضايا الخاصة بتحقيق حد أدنى للتنمية بواقع ٧ ٠ر. في المائة من مجموع الانتاج القومي لعام ١٩٧٥ بالنسبة للدول المتقدمة ، والمحافظة على استقرار النظام النقدى العالمي بمشاركة الدول النامية ، وكذلك تحديد الاسعار المجزية ، وفتح الاسواق للمواد الاولية لتلك البلاد ، وحرية التجارة بالنسبة للسلع نصف المصنعة والسلع المصنعة ، والمشاركة بنصيب أكبر في التجارة العالمية ، كل هذا يحتاج الى انتباه دائم . وكذلك العمل لمواجهة الجوع والمرض والبطالة الجماعية ، كل هذه المشاكل تتطلب منا اهتماما متزايدا .

وقد عرضت هذه المشاكل في الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة التي عقدت في أبريل من هذا العام ، بناء على المبادرة التي اتخذها رئيس جمهورية الجزائر . ان هذه الدورة كانت علامة رئيسية على طريق الدول المتقدمة لكي تصحح التوازن بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة . وفي تلك الدورة ، وافقت الجمعية بالاجماع على انشاء نظام اقتصادى عالمي يقوم على المساواة في السيادة ، والتكافل والمصالح المشتركة ، والتعاون بين جميع البلاد . وبهذا ، فان هذه الدورة قد اعترفت بجلاء أن النظام القديم الذى ساد فترة طويلة قبل أن تستقل البلاد النامية ، قد عجز عن مواجهة التحديات في العالم ، لاسيما تلك التي تواجه البلاد النامية . ولذلك فان الجمعية العامة قد أعلنت عزمها الأكيد على العمل في سرعة من أجل انشاء نظام اقتصادى دولي جديد . وهذا يعني تعاونا أكبر بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية .

وان تزايد التعاون هو في الواقع أمر حتمي ، لأن هذه المشاكل مرتبطة ومتشابكة ، وآثارها عالمية . وأى حل لهذه المشاكل يجب أن يكون على أساس عالمي . واذا كان لابد من قيام تعاون دولي حقيقي ، فيجب أن يقوم على أساس المصلحة المشتركة . ولا يمكن أن يتم بطريق آخر. وعلى أى حال فيجب أن نعترف بأنه طبقا لقوانين اللعبة ، فان البلاد النامية هي الطرف الأضعف ، ولذلك فهي تستحق معاملة تفضيلية خاصة . واذا لم يعترف بهذه الحقيقة فان اصطلاحات "التكافل" و"المصالح المشتركة" لن تكون الا مسميات لاستغلال الفقراء بواسطة الأغنياء الأقوياء .

كما أننا استمعنا كثيرا الى ضرورة توفر الرغبة السياسية في البلاد المتقدمة اذا ارادت أن تنجز التزاماتها نحو الاستراتيجية الدولية للتنمية ، واذا ارادت أن تساعد في خلق نظام اقتصادى دولي جديد . وحقا فان المشكلة في جوهرها مشكلة سياسية ، وقد حان الوقت أن تظهر البلاد المتقدمة لباقة سياسية ، حتى يمكن أن تترجم القرارات المختلفة والاستراتيجيات المختلفة والاعلانات المختلفة والبرامج الى أعمال فعلية . ان المشكلة مشكلة اخلاقية كذلك ، فان البلاد المتقدمة مدينة للبلاد النامية لانها كانت دولا مستعمرة استغلت موارد البلاد النامية البشرية والطبيعية ، لذلك فان أسس رخاء تلك البلاد ، يلزمهم أن يحققوا الرخاء الاقتصادى والاجتماعي للبلاد النامية. وكما قلتم ، يا سيدى الرئيس ، واقرأ نص كلامكم : "مهما كان توزيع القوة ، فان الاعتبارات الاخلاقية لها وزنها ، ويمكن أن يكون هذا الوزن حاسما ".(A/PV.2233 P.22) .

وبالنسبة لقضية واحدة والتي يلزم فيها توفر النية السياسية هي التي تأتي على مستوى المساعدة في التنمية. ومن المعروف أن البلاد المتقدمة قد حددت ٧ر. في المائة من دخلها القومي ، وقد انخفض هذا المعدل الى ٣٥ر. في المائة من الدخل الاجمالي في البلاد المتقدمة. واذا ما طلبنا من هذه البلاد أن تحتفظ بهذا المستوى أو أن تزيد منه ، فاننا لا نطالب من البلاد المتقدمة أن تتنازل عن رخائها. ان ما نطالبه منهم — كما قال السيد منمارا رئيس البنك الدولي — هو أن يرسموا قسطا ضئيلا جدا من دخلهم القومي الاجمالي ، وفوق ذلك فان هذا سيزيد من دخلهم. ان المشاكل المالية التي تواجهها البلاد المتقدمة يجب ألا تكون ذريعة تتخلى بها عن التزاماتها. ان البلاد النامية من ناحية أخرى ، بمقاومتها الضعيفة ، ستغرق أكثر وأكثر في مواجهة العقبات. وحتى اذا تمت عملية على المستوى الدولي لانقاذها فانها ستأتي متأخرة. ان البلاد المتقدمة يجب أن تدرس وأن ترى بدلا من تدريس ملايين الدولارات لهذه الأسلحة المدمرة ، فانه من المفيد لو منحت دعما مزيا لصادراتها ، فذلك سيعود عليها بنفع أكثر ، وبفائدة أكبر لاقتصاديات البلاد النامية. ومن ناحية اخرى ، فان ارتفاع أسعار السلع الأساسية والانخفاض في أسعار المواد الأولية ، سيقضي على جميع الفوائد التي ستحصل عليها هذه البلاد من المعونات الأجنبية.

ثم هناك مثل آخر لما يسمى " متاعب المعونة" وهو استجابة للمعونة الطارئة التي أطلقها السكرتير العام استجابة للقرار الذي صدر عن الجمعية العامة في دورتها الخاصة السادسة ، بعقد اجتماع فوري لمواجهة الحاجيات الملحة للبلاد التي تأثرت بالتضخم النقدي. ولكن الاستجابة ورد الفعل كانا ضعيفين ، فقد قدّر أن المعونة الاقتصادية لتلك البلاد ستبلغ مابين ٣ و ٤ آلاف مليون دولار في الاثني عشر شهرا الأولى. ولكن المعونات الثنائية ومتعددة الأطراف التي أعلنت عنها الحكومات لم تبلغ سوى ١٠٠٠ مليون دولار. أما فيما يختص بالمعونة الأجنبية بالنسبة للزراعة في البلاد النامية لكي تخفف من حدة أزمة الغذاء ، والتي قدر لها أن ترتفع الى خمسة آلاف مليون دولار مستقبلا ، بدلا من الـ ١٥٠٠ مليون دولار التي كانت متوفرة لذلك. وقد سبق أن ذكر أن هناك ٤٦٠ مليون من البشر " جائعون بصفة دائمة" وأن الحد الأدنى لمستوى المعيشة لا يتوافر لديهم. كما أن حوالي ٤٠ في المائة من هذا العدد من الأطفال. وان السؤال الذي نطرحه الآن هو: ما هو نوع وشكل هذا العالم الذي نقيمه بالنسبة لهؤلاء الأطفال ؟.

ان البنك الدولي قد أطلق انذارات أخطر في تقريره لعام ١٩٧٤ والذي يتنبأ فيه بأن كثيرا من البلاد النامية ستمر بانخفاض في انتاجها القومي الشامل الذي حددته بالنسبة للعقد الثاني للتنمية ، وأنه بالنسبة للبلاد الأفقر فان معدل النمو سينخفض تماما حتى أن الدخل الفردي سيظل ثابتا أو يرتفع بنسبة ضئيلة جدا من الآن حتى عام ١٩٨٠ . وبالنسبة لهذه البلاد ، وخاصة ذات الأعداد الكبيرة من السكان ، فان المستقبل مخيف بالنسبة لهم . كما يتحدث التقرير عن المستقبل المظلم بالنسبة لتعبئة رؤوس الأموال المتزايدة ، فيقول :

" يبدو أنه من المحتم ، وعلى المدى القصير على الأقل ، انخفاض معدل المعونة ، وهذا سيحدث في وقت تزداد فيه حاجات البلاد التي تعتمد كثيرا على المعونة أكثر من ذي قبل " .

ما هو مستقبل هذه البلاد بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

قال السيد فورد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عندما تحدث في الجمعية العامة :

" نحتاج الى مداخل جديدة للتعاون الدولي لكي نستجيب بطريقة فعالة للمشاكل التي نواجهها " (الاجتماع ٢٢٣٤ ، ص ٧) .

الا أن السكرتير العام في مؤتمره الصحفي الذي عقده عشية هذه الجلسة ، قال :

" انه لا يوجد اتجاه نحو نمط من أنماط التعاون الدولي ، بل هناك اتجاه عكسي نحو الاقليمية . "

لذلك فان من الواضح أن ما نحتاجه حقا هو التزام أكثر حسما من البلاد المتقدمة بأنها ستبحث هذا الأمر بجدية ، وأنه يهمها مصلحة ورفاهية البلاد النامية .

ولا يمكن انجاز هذا الوعد الا على مستوى المفاوضات المتعددة الأطراف بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، وان تقدم هذه المفاوضات كان ولا يزال بطيئا . ونحن في ماليزيا ، كما نعلق آمالا كثيرة على تلك المفاوضات ، ذلك أن تجارة صادراتنا تشكل أكثر من ٤٠ في المائة من انتاجنا القومي الشامل . الا أن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لم تنطلق ، ولو أنه من المفروض أنها تنتهي في عام ١٩٧٥ . وان أي تأخير في هذه المفاوضات ، لا يزال ماثلا أمامنا ، بينما تعنى البلاد المتقدمة بمشاكلها الخاصة . الا أن هذا التأخير ، كما قال رئيس وزرائنا عندما خاطب الدورة الخاصة لمؤتمر العمل الدولي في جنيف هذا العام قال " انه من الناحية الاخلاقية لا يمكن السكوت على هذا التأخير " . وطالب البلاد المتقدمة بأن تتفاوض جديا مع البلاد النامية .

ان التقدم في صيغة النظام النقدي العالمي كان بطيئا ، وعندما ندعو الى اصلاح النظام النقدي العالمي ، فاننا مع البلاد النامية الأخرى ندعو الى اشراك أكبر جانب من البلاد النامية عندما نضع نظاما لربط النتاج القومي العام والنظام المالي العام. ان هذه القضية ، لما لها من أهمية ، يبدو أنها قد توارت نتيجة للأحداث السياسية الحالية. ولكن الحاجة لهذه الاصلاحات لا يمكن أن تكون أكثر أهمية عما هي عليه الآن. ان المفاوضات الخاصة بازالة الحواجز الجمركية قد توقفت نتيجة لعدم الاتفاق حول الموارد الطبيعية والاستثمارات الأجنبية والتعاون الدولي والتأميم والتعويض. ان الميثاق سوف يكون وثيقة هامة تحكم العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وان النجاح في وضع الخطوط العريضة لهذه المحاولة سوف يعتمد على ما اذا كان قد أمكن الوصول الى قرار سياسي من قبل الدول المعنية لوضع الصيغة النهائية لهذا الميثاق. والا فان استمرار المناقشة لهذا البند في دورتنا الحالية سيسفر عن مجرد المناقشة دون الوصول الى تحقيق تقدم ملحوظ.

يبدو أننا قد وصلنا الى حالة من الركود في محاولاتنا لانشاء نظام اقتصادي اجتماعي عادل، ولسنا نعلم كيف يمكن تحقيق ذلك. ولكن على البلاد المتقدمة أن تغير من موقفها حتى يمكن لنا أن نقضي على هذا الركود. ومن المشجع حقيقة أن عددا قليلا من هذه البلاد قد أيدت وأعربت عن رجائها وأملها في تقدم البلاد النامية، وقد اتخذت بعض الخطوات نحو انجاز بعض التزاماتها. ان جهود مثل هذه البلاد تستحق الشكر والثناء. ويقودنا هذا الى عدم فقدان الأمل.

واذا أردنا أن نبني صرحا للسلام العادل، فمن المحتم علينا أن لا نحسن المناخ السياسي فحسب بل أن نقوم بمحاولة أصيلة لتحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية للدول النامية. ودون ذلك — كما قال السكرتير العام في مقدمة تقريره — فاننا سوف نخاطر بتدمير مكاسبنا السياسية، وسنواجه فترة جديدة من اليأس والمواجهة. اننا نؤمن أن هناك كثير يمكن فعله لتحاشي استمرار هذا الموقف. وان ماليزيا تتعهد ببذل كل مافي وسعها، وبكل الوسائل المتوفرة لديها، وتطالب من الآخرين أن يفعلوا نفس الشيء.

السيد / اجوستون (ايسلندا) : اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة. واني أرجو له كل نجاح في هذا المنصب الرفيع، وليامن الى الثقة والتأييد الكاملين من جانب وفدي.

وليسمح لي أيضا بالاشادة بالسيد السكرتير العام ومواقفه للجهود الدؤوبة التي يبذلونها من أجل الارتقاء بقضية الأمم المتحدة وقضية السلام في العالم.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأضم صوتي الى أصوات زملائي الذين استقبلوا بحرارة الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة : بنغلاديش وغرينادا وغينيا-بيساو. واننا نتطلع الى تعاونهم واسهامهم في أعمال هذه الهيئة.

ان حكومة جديدة قد شكلت حديثا في ايسلندا . وان مشاركتنا في الأمم المتحدة يعد من الأسس في السياسة الخارجية لهذه الحكومة الجديدة ، كما كان ذلك بالنسبة لكل حكومات ايسلندا منذ أن دخلنا الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ . ان شعب ايسلندا يدرك تماما ضرورة التعاون العالمي في كافة المجالات والجهود التي يقوم بها الانسان . واننا نشعر أن الأمم المتحدة هي الاداة الملائمة لجعل هذا التعاون مثمرا .

ونحن على يقين أن هذا التعاون لا يمكن قيامه الا بمساعدة كاملة وفعّالة من جانب المجتمع الدولي كله .

ان الأحداث الأخيرة قد دللت مرة أخرى على ضرورة جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في أوقات الأزمات .

والواقع أنه من المؤسف أن مشكلة قبرص قد ظهرت من جديد . وأن الحلول التي وضعت منذ ١٥ عاما أصبحت معرضة للخطر بعد المعارك الجديدة التي جرت في قبرص والتي أضافت فصلا جديدا الى هذا التاريخ المأساوي . واننا نأمل أن تحترم جميع الأطراف المعنية وقف اطلاق النار ، وأن تجعل من الممكن أمام قوات السلام التابعة للأمم المتحدة القيام بمهامها الصعبة هناك .

وليسمح لي ، في هذا الصدد ، أن أقدم تعازيّ الصادقة الى الحكومات التي مات جنودها في ميدان المعركة أثناء قيامهم بواجبهم من أجل الحفاظ على السلام .

واننا مقتنعون بأن حلا دائما لمشكلة قبرص لا يمكن ايجاده الا بطرق سلمية ووفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ومن الأهمية القصوى في كافة المفاوضات المقبلة ، أن تكون قرارات مجلس الأمن مطابقة بدقة . وبالطبع فان أي حل ينبغي أن يكون قائما على الاحترام التام لسيادة واستقلال قبرص ووحدة أراضيها .

ان الموقف في الشرق الأوسط مازال معقدا وحسّاسا ، وان الحكمة والصبر اللذين وضعا في اتفاقيات الفصل بين القوات يدلان على أن هناك اتجاها سوف يؤدي الى حل أكثر استقرارا . وان أي حل ينبغي أن يقيم الاعتبار للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وفي هذا المجال ، فاننا ينبغي أن نشيد بالجهود التي تبذلها قوات الأمم المتحدة . ان مسألة تصفية الاستعمار تظهر في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عدة سنوات . وفي هذه الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ،

فاننا نجد أنفسنا سعداء لاستقبال غينيا-بيساو عضوا جديدا في منظمتنا ، ولما نهنئ موزامبيق باقامة حكومتها المؤقتة. وفي السنوات الماضية كنا نستمع الى نقد عنيف للحكومة البرتغالية بالنسبة لسياستها الاستعمارية. أما اليوم فانه من دواعي سعادتنا أن نهنئ حكومة البرتغال الجديدة للاجراءات التي اتخذتها وفقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة من أجل منح الاستقلال لسكان مستعمراتها .

ولسوء الحظ فانه في أجزاء أخرى من جنوب أفريقيا نجد أن الشعوب الافريقية مازالت تخضع لأعمال قمع رهيب. ويجب أن تتخذ الاجراءات المعقولة من أجل وضع نهاية لانتهاكات حقوق الانسان في هذه المنطقة .

وان مسألة ناميبيا قد نوقشت أيضا في الجمعية العامة ، وربما بطريقة أكثر فعالية من الماضي . وان الاتفاقية التي توصل اليها الطرفان قد تؤدي الى اقرار موقف سلمي في هذه المنطقة. ولكن لسوء الحظ لم تسفر الأمور عن مثل هذه النتيجة. وان المحادثات التي تجرى حاليا في الجمعية العامة نرجو أن تؤدي الى حل ، وعلينا أن ننتظر. ولكن على أي الأحوال ، يجب أن نعرب عن أملنا في أن تقدما في هذه المشكلة ، التي تشغلنا منذ وقت طويل ، قد يتم احرازه على وجه السرعة ، يؤدي الى حل المشكلة حلا سلميا .

ان الموقف العالمي يتطلب بذل كافة الجهود من جميع الدول لدعم الوفاق وزيادة التعاون والوصول الى نزع السلاح بطريقة فعالة .

ان مؤتمر التعاون والسلام في أوروبا لم يؤد بعد الى نتائج مرضية. وهناك بعض القلق بالنسبة للنتائج ، ولكننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن توجد حلول للمسائل الخطيرة التي يعالجها المؤتمر في الآونة الراهنة .

ان الموقف مماثل أيضا فيما يتعلق بالمفاوضات المعقدة التي تجرى في فيينا حول الخفض المتبادل للأسلحة الاستراتيجية في أوروبا . ان التقدم بطيء ، ولكننا نأمل أن هذه المناقشات سوف تؤدي على وجه السرعة الى نتائج ايجابية ، ذلك أننا نعتبر نتائج هاتين المناقشتين اختبارا هاما بالنسبة للأحداث التي يشهدها العالم .

ان قليلا من التقدم قد تحقق أيضا في المفاوضات التي تجرى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي منذ اجتماع الجمعية العامة الماضي ، ولكن استئناف المفاوضات يعطينا أملا جديدا في التوصل الى اتفاق بينهما .

ان التجارب النووية قد استمرت وتوسعت. وهذا يعطينا تنبيها جديدا ، مما ينبهنا الى ضرورة القيام بمساع دولية من أجل حظر التجارب النووية .

ومن الواضح أنه من الجوهري بمكان أن اتفاقات نزع السلاح ينبغي أن تعود أخيرا تحظر امتلاك الأسلحة الكيماوية.

وفي حين نحاول حل كل هذه المشكلات الخاصة بنزع السلاح ، والتي تبدو صعبة في بعض الأحيان ، فانه من المهم أيضا أن نتطلع الى المستقبل وأن نرى ما هي أنواع المشكلات الجديدة التي يمكن أن تطرح علينا في السنوات القادمة ، وأن نحاول على قدر الامكان التصدي لها قبل أن تصبح واقعة . ولهذا السبب فاننا نعرب عن اغتباطنا للمبادرات التي اتخذت من أجل مناقشات التهديدات الجديدة خلال هذه الدورة للجمعية العامة .

ولم يحدث في أي وقت في تاريخ الأمم المتحدة أن نوقشت المسائل الاقتصادية على مثل هذا المستوى العالي ، مما حدث ذلك في الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة . ان هذه الدورة الخاصة مكنت من التقدم لتحقيق التفاهل الاقتصادي بين بلاد العالم أجمع. واننا نرجو أن نتمكن من الاسراع بالجهود التي تهدف الى تضييق الهوة الموجودة بين البلاد الصناعية المتقدمة ، والبلاد النامية. وان هذا هو أحد المسائل الملحة التي يتعين على المجتمع الدولي مجابهتها .

ان البرنامج الخاص بالمساعدات في حالات الطوارئ للبلاد التي تعاني أشر من غيرها من الأزمة الاقتصادية الحالية قد بدأ ببطء. وان الاضطرابات الاقتصادية الخطيرة تمس الآن غالبية دول العالم ، وبعضها بصورة مدمرة ، بحيث أن التنمية الاقتصادية قد خُنقت ، بالاضافة الى الجوع والبؤس الذي يعاني منه ملايين الناس. وان شعب ايسلندا ليتأثر بهذه المشلات العالمية ، والحكومة الايسلندية خلال شهر حزيران / يونيه من هذا العام أسهمت في البرنامج الخاص بالمساعدات في حالات الطوارئ.

ان بلدنا قد أضير بهذه الأحداث الاقتصادية الأخيرة. واننا نعتمد الى حد كبير على التجارة الدولية ، ويتعين علينا أن نستورد كافة المنتجات البترولية ، وجزء من غذائنا ، وكافة المواد الأولية التي نحتاجها. وان صادراتنا الرئيسية تعتمد على الأسماك ومشتقاتها ، تلك التي عانت من انخفاض كبير في الأسعار. وقد أدى ذلك الى اثارة متاعب اقتصادية خطيرة في بلدنا بسبب التضخم الذي تعرض له العالم.

ومن الواضح أن جانبا هاما من هذه المشاكل يتمثل في الاستخدام الرشيد والعادل للموارد الطبيعية ، وهذا لم يتسم بطابع الالحاح أشر من الآن ، بالنسبة للتقدم التقني من ناحية ، والزيادة الرهيبة في عدد سكان العالم من الناحية الثانية.

ان مشكلة موارد الطاقة قد تأكدت في الآونة الأخيرة بسبب رفع أسعار المواد البترولية. وأن القيود التي فرضت على انتاج هذه السلعة ، تقتضي منا أن نسعى لايجاد مصادر أخرى للطاقة. فهل لنا أن نقتنع أن تلعب الأمم المتحدة دورا في هذا المجال ، وذلك بالقيام بالتنسيق بين الأبحاث من أجل هذا الهدف. وفي هذا الصدد ، أؤكد على الامكانيات الكامنة للطاقة ، والتي لم يبدأ في استغلالها الا حديثا.

ان بلادي ، التي تعتمد على موارد البحر من أجل بقائها الاقتصادي ، وتهتم بهذه المشكلة تماما ، وقد اهتمت كثيرا بمؤتمر قانون البحار.

وفي رأي حكومتي أن الاجتماع الذي انتهي في كاراكاس قد حقق أهدافه حينما أعطي القواعد الأساسية بالنسبة لتنظيم البحار. وأن حكومة فنزويلا ، التي أتاحت الفرص الممتازة لعمل المؤتمر ، والتي قدمت الخدمات الممتازة للسفير أجيلار ، الذي كان

رئيسا للجنة الثانية للمؤتمر والذي قام بأعبائه على مايرام ، فلها شكرنا على هذا .

وقد اشتركت ستون دولة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، وينبغي أن تتاح لها الفرصة لشرح وجهات نظرها ، وللاندماج في عملية التكامل الاقتصادي ، وهذا الهدف قد تم انجازه بطريقة تدعو للاعجاب. ومن الواضح أن أي حل نهائي لم يتم التوصل اليه في مؤتمر كاراكاس ، لكن هذا يمكن الوصول اليه عن طريق الاجماع في الرأي . وعلى أي حال فانه في كافة المجالات فان المشكلة الأساسية قد تحددت اطارها ، ويمكننا أن نأمل أن الدورة التي ستعقد في جنيف في العام المقبل سوف تقرر حلا معقولا في هذا الصدد . وعلى أساس المناقشات في كاراكاس فانه يمكن الآن التفكير في الحلول العريضة في مثل هذا الحل الذي نسعى اليه . ومن رأينا أن هذا الحل يتمثل في تحديد المياه الاقليمية بـ ٢٠٠ ميل بحري كما أن حلا معقولا يمكن التوصل اليه بالنسبة للرصيف القاري ، وبالنسبة لحرية الملاحة في المناطق الاقتصادية ، وحرية المرور دونما قيود في المضايق البحرية الدولية ، والحلول المتوازنة بالنسبة لولاية الدولة على أبحاثها العلمية ، والاعتراف بالحقوق العادلة بالنسبة للبلاد التي لا تملك سواحل وذلك استغلال أعماق البحار ، وهذا يخدم مصالح البلاد النامية .

وبالنسبة لحكومتي فان المشكلة الأكثر أهمية هي امتداد الرصيف القاري الى ٢٠٠ ميل بحري ، وأعتقد أن غالبية المجتمع الدولي تقر هذا المبدأ . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن رضا حكومتي فيما يتعلق بالسياسة التي اتخذتها كثير من الحكومات والتي كانت تعارض هذا المفهوم في الماضي ، لكنها تعطيه الآن تأييدها وموافقتها . اننا نتطلع الى مواصلة أعمال المؤتمر الخاص بقانون البحار ، ونحن على يقين بأن حل هذه المشكلات أصبح بين أيدينا الآن . واننا نرجو أن يتم التوصل الى اتفاق في العام القادم فيما يتعلق بالمنطقة الاقتصادية التي تصل الى ٢٠٠ ميل ، والمشكلات الأخرى المتعلقة بقانون البحار ، حتى تتمكن الحكومات التي لديها النية في أن تمد ولايتها البحرية لهذه المسافة أن تفعل ذلك طبقا لاتفاقيات دولية . ولا أقول ان الامكانية الأخرى سوف تكون الفوضى الشاملة ، ذلك أن هناك الآن تأييدا تاما حتى يمكن اتخاذ أعمال فردية في هذا المجال ، ولكن اذا ما فشل التعاون فاننا يمكن أن نقوم بأعمال ثنائية وفردية ، ولكنني لا أعتقد أن التعاون سوف يفشل في هذا الصدد . ان الاتفاقية التي يمكن أن يسفر عنها مؤتمر قانون البحار سوف تكون النتيجة الطبيعية التي يمكن التوصل اليها في هذا الصدد . ونظرا لهذه الحقيقة ، فانني أود أن أنتهز

الفرصة لأعبر عن اعجاب حكومتي فيما يتعلق بالطريقة التي قام بها السفير اميراسنج ، رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، في ادارة أعمال المؤتمر. وان المجتمع الدولي يعترف له بالجهود التي بذلها ، وأنا على يقين من أنها سوف تتوج بالنجاح . كما نشكر أيضا رؤساء مختلف لجان المؤتمر ، وكذا موظفي المؤتمر الذين أثبتوا اخلاصهم في عملهم. وانني أرجو لهم نجاحا تاما في ممارسة أعمالهم في المستقبل .

ان هذا هو الاجتماع التاسع والعشرون للجمعية العامة. وان تسعة وعشرين عاما لفترة قصيرة في تاريخ الحضارة الانسانية. واذا ما أقررنا بذلك فاننا ندرك تماما ، أهمية المؤسسات التي خلقتها منظمة الأمم المتحدة خلال هذه الفترة القصيرة من أجل زيادة ودعم التعاون بين مختلف الأمم ، ومن أجل مصلحة الانسانية جمعاء.

واننا نعترف بصفة خاصة بالأهمية العالمي للأمم المتحدة ، ذلك لأن أيا منا لا يود أن يرى العالم اليوم بدون هذه المنظمة. وبما أننا مقتنعون تماما بضرورة الأمم المتحدة ، فاننا نسير على الطريق السليم الذي سوف يؤدي بنا الى عالم أفضل وأكثر عدالة ، ونستطيع أن نحقق الآمال التي يتطلع اليها المتفائلون على مر السنين.

وفي هذا الصدد فانني أعتقد أنه من المشجع أن نذكّر بالموقف العالمي منذ ٢٩ عاما مضت ، فان ثلثي الـ ١٢٨ عضوا الحاضرين الآن في هذه القاعة كانت بلادا مستعمرة ، لا تتمتع شعوبها بالحرية والسيادة والاستقلال التي تتمتع بها الآن. وفي ذلك الوقت لم يكن هناك الا القليل من التعاون الدولي من أجل تنمية حقوق الانسان ، ومن أجل التقدم والحرية والاستقلال في العالم. وفي هذا الوقت لم تكن هناك مؤسسات دولية تستطيع أن تستخدم وسيلا لحل النزاعات بين الدول ، واقرار السلام.

وبسبب وجود الأمم المتحدة فاننا نعيش الآن في عالم أفضل مما كان عليه الحال منذ ٢٩ عاما مضت. وبالتالي فانه يتعين علينا أن نستمر في دعم هذه المنظمة ، ونحن مقتنعون تماما بأننا نسهم ، بهذا ، على اقامة عالم أفضل للغد. ان هذا الاقتناع يمكن ، اذا نحن نتخذ ذلك نبراسا لعملنا ، أن يقربنا من أهدافنا. كما أن هذا الاقتناع هام بالنسبة لنا جميعا ، لأنه مقبول بالنسبة للبلاد النامية والبلاد المتقدمة بنسبة متساوية ، ومقبول بالنسبة للفقراء والأغنياء ، ومن ثم فان الجميع سوف يقدمون دعمهم من أجل قيام عالم أفضل وأكثر اتساما بالسلم والعدالة.

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) قبل فض الاجتماع ، أود أن أحيل الجمعية العامة أن وزير خارجية سيراليون ، الذي كان من المقرر أن يأخذ الكلمة يوم الجمعة ٤ تشرين الأول / أكتوبر مضطر أن يغادر نيويورك يوم الاربعاء ٢ تشرين الأول / أكتوبر ، فان

أحداثا غير متوقعة تضطره للعودة الى بلاده. وفي مثل هذه الظروف، فانه طالب أن يلقى كلمته أمام الجمعية العامة صباح غد وسوف يكون المتحدث الخامس. وبالرغم من أن المتبع هو الاستماع الى أربعة متحدثين في الصباح خلال المناقشة العامة، فهل أستطيع أن أعتبر، نظرا لهذه الأسباب، أن الجمعية العامة توافق على طلبه.

ووفق على ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٢٥